AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

د. ليلي غانم "للهدف": التاريخُ يكتبُهُ المنتصرون الجناةُ وقد آن الأوانُ أن نقومَ بكتابةِ التاريخِ من الأسفل... احترامًا لشهدائنا وذاكرةِ شعبِنا

هزيمة الخامس من حزيران 1967

قراءات ومراجعات

(الهدف - فلسطين - العدد 39 (1513) - تموز / يوليو 2022)

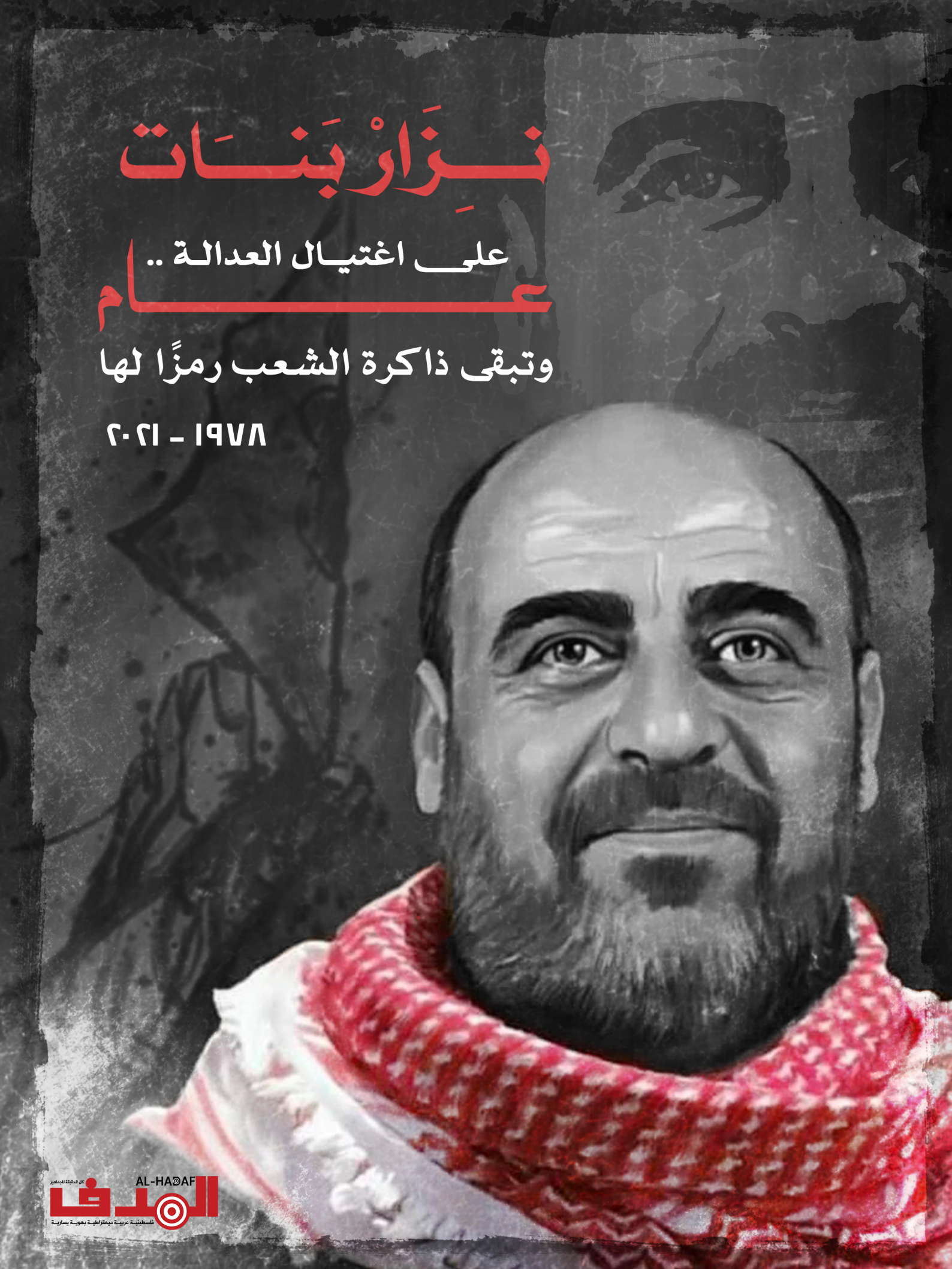
نـــزَارْ بَنـــَات
عـــــام
على اغتيـال العدالـة ..
وتبقى ذاكرة الشعب رمزًا لها
١٩٧٨ - ٢٠٢١
AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

الافتتاحية

«ناتو» شرق أوسطي: عن الدولة الوظيفيّة كل الحقيقة للجماهير

لم يعدْ أمرُ تشكيل «ناتو» شرق أوسطيّ (عربيّ - إسرائيليّ - إقليميّ) مجرّدَ حديث إعلاميّ، فالعَديدُ من الشّواهد تؤكّدُ ذلك، ومنها الإعلاناتُ الرسميّةُ التي صدرتْ من الملك الأردنيّ والاجتماعَات الفعليّة المعلنة منها والمخفيّة، سواءً القمّة الثلاثيّة التي جرت في شرم الشيخ (مصريَّة - إسرائيليّة - إماراتيّة)، وما تلاها من اجتماعٍ في النقب لدول «تحالف أبراهام»، إلى ما أعلنته صحيفةُ «وول ستريت جورنال» الأمريكيّة، بأنّ الولايات المتّحدةَ عقدتْ اجتماعًا سريًّا في مصر خلال مارس الماضي، جمع مسؤولين عسكريّين، من: «إسرائيل والسعوديّة وقطر ومصر والأردن والإمارات والبحرين»، وهناك توقّعاتٌ بأن يتمّ الإعلانُ عن ذلك رسميًّا خلال زيارة الرئيس الأمريكيّ جو بايدن للمنطقة خلال منتصف تموز/يوليو القادم؛ يأتي كلّ ذلك على وقع الأزمة الروسيّة الأوكرانيّة واستغلالا لها، كما يذهب بعضُ المحلّلين. ومن الواضح أنّ «إسرائيل» معنيّة أكثرَ من غيرها في هذا الحلف، خاصّة بعد معركة «سيف القدس» التي كشفت عن ظهور الثغرات الكبيرة في البنية الدفاعيّة «الإسرائيليّة»، ومن ثمَّ كانت التهديداتُ التي شكّلتها الصواريخُ والمسيّرات اليمنيّة التي طالت أهدافًا حيويّةً في السعوديّة والإمارات، وعليه أجرت «إسرائيل» العديد من الدراسات التي توصّلت من خلالها إلى أنّ ضيق الحيّز الجغرافيّ الذي تسيطر عليه كان أحدَ الأسباب الأساسيّة في انخفاض فعاليّة القبّة الفولاذيّة التي تؤمّن المناعة والحماية للجبهة الداخليّة، وأنّ العمل بمنظومة كشف واسعة الانتشار بعيدًا عن فلسطين سيعزّز من فعالية منظومة الدفاع الجوي، ويرفع من قدَراتها في اعتراض الصواريخ والمسيّرات الموجّهة إليها، ولذلك سارع العدوُّ الصهيونيّ إلى نشر رادارات متطوّرة في كلّ من الإمارات والبحرين، وهذا ما يؤكّدُه ترويجُ الملك «عبدالله الثاني» بأنّ جزءًا مهمًّا من جهد الرئيس الأميركي سيخصّص في الرياض لمسألة التحالف العسكريّ بين «شركاء» أميركا، وبلورة إطار جامع لها تحت مسمّى «التحالف الشرق أوسطي للدفاع الجوي» الذي ترشّح «إسرائيل» لعضويّته 10 دول عربيّة وإقليميّة... طبعًا شركاء/حلفاء أمريكا من الأنظمة الرسميّة العربيّة هم شركاءُ وحلفاءُ العدوّ الصهيونيّ، سواءً وقّعوا معها اتّفاقات تسوية في كامب ديفيد، أو أوسلو أو وادي عربة أو حلف «أبراهام» أو لم يوقّعوا بعدَ... وهذا ما يعيدُ طرحَ دور الدولة العربيّة الوظيفيّة التي نشأت بموجب اتّفاقيّة سايكس بيكو المعروفة، من خلال تقسيم الشرق العربيّ بين المتروبولات الاستعماريّة، وخاصّة فرنسا وبريطانيا، حيث تمَّ ربطُ هذا التقسيم من قبل الاستعمار الأوروبيّ بما اعتبره صمامَ الأمان الضروريّ وهو وعد بلفور، وكان تمزيقُ سوريا الطبيعيّة أخطرَ هذه الاستحقاقات، وفيما بعد ارتبطت غالبيّة الدول القطريّة الجديدة، إمّا بصفقات مع المُستعمر أو رجال الوكالة اليهوديّة، وأصبح رجال الاستقلال في العديد منها، همُ رجالُ الوكالة، حيث التقى معظمهم رجال الوكالة منذ بدايات القرن العشرين، ودخلوا معها في اتّفاقات مبكّرة، ومنهم من شارك في افتتاح الجامعة العبريّة عام 1924، ومنهم من وافق على إقامة دولة يهوديّة قبل عام 1948. ويذهب د. موفق محادين إلى أنّ الجميعَ ظلّ يتحدّث عن العلاقة بينَ وعد بلفور وسايكس بيكو التي قسّمت سوريا الطبيعيّة والهلال الخصيب، دون أن يترجموا ذلك في مراجعات نقديّة لمجمل الخطاب الكيانيّ قبل أن يدخل مرحلة الأفول لصالح الكانتونات وغير المركزيّة، عبرَ معاهدات واتفاقيّات مثل: كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة وصفقة القرن. فقد أسّست جميعُها لتجزئة المجزّأ وتوفير الشروط الموضوعيّة لمزيد من التوسّع الصهيونيّ، وشطب الكيانات القطريّة نفسها، لصالح الاستراتيجيّة الصهيونيّة المعلنة: مركز إسرائيليّ لمحيطٍ تابعٍ بلا دول، كانتونات ومجاميع طائفيّة متناحرة.

وهنا لنا أن نسأل: هل يمكن أن يكون هذا الحلفُ المعلنُ هو كتابةُ النهاية للدور الوظيفيّ القديم للدولة العربيّة التي كانت نتاج سايكس - بيكو - بلفور ومساهم في تأسيس دولة العدوّ الصهيونيّ، لدور وظيفيٍّ جديدٍ مرتبطٍ بالدفاع عن هذه الدولة على حساب وجودَ هذه الدول القطريّة وشعوبها؟!

في هذا العدد

الافتتاحية: ناتو شرق أوسطي: عن الدولة الوظيفية.....3

«الملف» هزيمة الخامس من حزيران 1967: قراءات ومراجعات

حوار مع الدكتورة ليلى غانم: حاورها وسام الفقعاوي.....6
وسام الفقعاوي: الاستحقاقات السياسية للهزيمة.....12
عليان عليان: نحو قراءة موضوعية لأسباب الهزيمة.....14
عاصم الدسوقي: كواليس عدوان 1967.....16
علي محافظة: تداعيات حرب حزيران في الوطن العربي.....18
سعيد ذياب: النظام الرسمي العربي إلى أين؟.....20
أحمد مصطفى جابر : تحولات إسرائيل بعد 1967.....22

شؤون فلسطينية..

وسام رفيدي: حركة فتح وسلطة أوسلو هل من فكاك؟ 26
وليد عبد الرحيم: في سبيل استراتيجية فلسطينية.....28
خاص الهدف: دولة فلسطين الديمقراطية: لماذا نقاتل؟.....30
حيدر عيد: 15 عام من الحصار على غزة.....31
محمد أبو شريفة: حرب الديمغرافيا في القدس.....32

شؤون عربية..

عابد الزريعي: كسر حلقة التكيف مع التطبيع.....34
رضي الموسوي: الدولة الأمنية وعلاقتها بالفساد والتنمية.....36
ليليان حمزة: لبنان استنفذ خياراته.. هل الحرب قريبة؟.....38

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد مصطفى جابر

المدقق اللغوي
أيوب جمال الشنباري

يسمح بالنقل وإعادة النشر
بشرط الإشارة إلى المصدر .

عناوين بوابة الهدف
غزة- بجوار مستشفى الشفاء-
نهاية شارع الثورة
الهاتف
082836472
البريد الإلكتروني
info@hadfnews.ps

تصدر عن دائرة الإعلام المركزي
في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

AL-HADAF
الهدف
سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

الغلاف الأول:
جيفارا عبد القادر
الغلافين الثاني والثالث:
نضال أبو مايلة

المقالات المنشورة لا تتطابق مع وجهة
نظر الهدف بالضرورة

الهدف - فلسطين العدد 39(1513) تموز / يوليو 2022

كلـــــمة

يصدرُ هذا العددُ الجديدُ من الهدف، ونحن نعيش ذكرى هزيمة حزيران/ يونيو 1967، التي أودتْ بما تبقّى من فلسطينَ إلى قبضة المحتل الصهيونيّ، وأضافتْ أخرى من حساب أراضي كل من: مصر وسوريا للعدوّ الصهيونيّ.

تكرّسُ (الهدفُ) ملفَّها لذكرى النكسة/الهزيمة، في قراءات ومراجعات لما حدث فلسطينيًّا وعربيًّا وصهيونيًّا؛ لتَقصِّيَ آثارَها وأسبابَها الكامنة العميقة.

في العدد أيضًا مقالاتٌ في الشأن الفلسطينيّ، ليست منفكّةً عن واقعَ النكسة/الهزيمة المستمرّة التي تعيدُ تَكرارَ نفسها بصورٍ شتى، وأيضًا مقالاتٌ في الشؤون العربيّة والدوليّة، إضافةً إلى مواصلة رصدَ حالة العدوّ الصهيونيّ، واضطرابهَ السياسيّ وحالِه الإقليميّ والدوليّ.

وكالعادة، نقدّمُ لقرّائنا ملفًّا ثقافيًّا فكريًّا غنيًّا، يعالجُ مفاهيمَ وقضايا مهمّة في سياقِ رؤيةِ الهدفِ ومركزِ اهتمامِها.

الغلاف الثاني من الهدف خصصناه لتحية ذكرى الشهيد نزار بنات، الصوت الحر الذي ما زال دمه ينتظر القصاص من قاتليه، والغلاف الثالث تحية للشاعر العربي اللبناني الراحل حسن عبد الله

شؤون العدو..

حسن شاهين: إسرائيل من قاعدة إلى محور حلف إقليمي.....40
أكرم عطا الله: تل أبيب-بيروت: تسخين على الغاز.....42
نواف الزرو: الصهيونية ووسائل الإعلام.....43
نهاد أبو غوش: إسرائيل على أبواب انتخابات جديدة.....44

شؤون دولية..

خالد حدادة: أنور السادات.. لم تعد كل الأوراق بيد أمريكا.....44
كاظم الموسوي: الولايات المتحدة والحروب البيولوجية.....48
تيسير محيسن: العقوبات الدولية على روسيا.....50
محمد صوان: الأبعاد الاستراتيجية لجولة بايدن الشرق أوسطية.....52
طلال عوكل: «في الهدف» حرب على الأبواب.....53
خاص الهدف: قمة الناتو في مدريد.....54

الهدف الثقافي..

الافتتاحية: عن الحرية في مواجهة الاستبداد..... 55
عبد الرحمن بسيسو: الخوف الوجودي وخيار شمشون..... 56
نضال حمد: الشاعر حسن عبد الله فقيد أمهات الشهداء.....60
سعيد بشتاوي: العلمانية: أزمة المفهوم في العالم العربي.....60
ثناء أحمد: المثقف وتحديات الثقافة.....62
نهلة راحيل: أم الروبابيكيا لإميل حبيبي.....64
خاص الهدف: ومضة معرفية.....66

الدكتورة ليلى غانم

أستاذةُ الأنثروبولوجيا الثقافية «للهدف»:

التاريخُ يكتبُهُ المنتصرون الجناةُ

أجرى المقابلة د. وسام الفقعاوي

حوار

وقد آن الأوانُ أن نقومَ بكتابة التاريخ من الأسفل..
احتراماً لشهدائنا وذاكرة شعبنا

الدكتورة ليلى غانم أستاذة الأنثروبولوجيا الثقافية في جامعة رينيه ديكارت – باريس، ورئيسة تحرير مجلة بدائل. منسقة المنتدى العالمي للبدائل، ومنسقة المحكمة الدولية لمحاكمة جرائم الحرب الاسرائيلية، شاركت بمحاكم بروكسل لصبرا وشاتيلا، ومحكمة فلسطين الدولية ومحكمة كولومبيا لمحاكمة جرائم اختطاف وقتل المناضلين، ومنسقة المنتدى العالمي في بيروت، وعضوة في اللجنة التأسيسية ليسار أمريكا اللاتينية الذي ينعقد سنويا في المكسيك، بالإضافة للعديد من المساهمات السياسية. صدر لها كتاب: الماركسية، الإسلام ولاهوت التحرير، باللغة الإسبانية، وكتاب دراسات جامعية انثروبولوجية (باللغة الفرنسية) حول اللغويات والتشكلات الاثنية، نظم الممانعة في التشكيلات العرقية... بالإضافة إلى مقالات عدة صدرت في بدائل: حول النيوليبرالية ومستقبل الدول القومية؛ النيوليبرالية والمسألة الديمقراطية؛ قضايا البيئة من منظور النيوليبرالية.

*** مرّت علينا الذكرى الـ 55 لهزيمة يونيو/حزيران، التي شكّلت نقطةَ تحوّلٍ استراتيجيٍّ في الصّراع العربيّ – الصّهيونيّ، فبعد مرور هذه الفترةِ الزمنيّة وما ترتّب عليها سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا: كيف تقرأين هذه الهزيمة ونتائجها اليومَ؟**

** لم تكن هزيمةُ حزيران مجرّدَ نكسة عسكريّة؛ بل إنّها قضت على مشروع حركة التحرّر العربيّ التي اندرجت في سياق حركات التحرّر الوطنيّ التيً شهدناها في الخمسينات في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينيّة، التي عبّرت عن نفسها في مؤتمر باندونغ، وفي نشوء حركة عدم الانحياز ومنظّمة الوحدة الإفريقيّة.

لم تكن هذه الهزيمةُ العسكريّةُ حتميّةً وَفْقَ موازين القوى والمعادلات الاستراتيجيّة والسياسيّة في تلك المرحلة، كما أثبتت الوثائقُ ومذكّراتُ قيادات الجيش المصريّ ومذكّرات غولدا مائير وموشي دايان... إلخ لكنّها دلّت بما لا يقبلُ الجدلَ أنّ النظامَين الوطنيين؛ المصريّ والسوريّ لم يكونا جدّيين

في الاستعداد للحرب، ولعلَّ الاستهانة استندت إلى تجربة عدوان السويس الثلاثي الذي أفضى رغمَ الهزيمة العسكريّةِ إلى انتصار سياسيّ على فرنسا وبريطانيا وإسرائيل في ظروف مختلفة.

الخلاصةُ التاريخيّةُ لهذه الهزيمة أنّ حرب الـ67 كانت بالنسبة للاستعمار، هي أوّلًا: ضرب حلقة من حلقات حركة التحرّر في العالم، وثانيًا ضرب صيغة التجربة التقدميّة لعمليّة التنمية المتفلتة من التبعيّة للغرب، التي تجلّت بإصلاحات اجتماعيّة كبرى في مدّة قصيرة زمنيًّا (الإصلاح الزراعي، التعليم الإلزاميّ للجنسين، تأميم قناة السويس، بناء السدّ العالي، بناء الصناعة المصريّة: الصلب، النسيج، الدواء ...)، كلّ ذلك في غضون 17 سنة وهذا مذهل. لقد فهم ناصر أنّ عمليّة التراكم التنمويّ يحتاج أمنيًّا واقتصاديًّا لمجال جغرافيٍّ أوسع، ومن هنا مساعيه القوميّة الوحدويّة التي لم تذهب بعيدًا، لأسباب لا مجال لشرحها هنا، لكنّه من المفيد أن نشيرَ إلى أنّ هدّه التجربة عجزت عن تثوير المجتمع: فبخلاف تجربة الفيتكونغ لم تثق الأنظمة التقدميّة العربيّة بخطّ الجماهير وقدرتها على حماية الثورة... هذا يعني أنّ الانتصارَ السياسيَّ والاستراتيجيّ، والصمود العسكريّ يحتاجُ إلى رؤيةٍ ومشروعٍ نضاليٍّ متكامل. وقد تكون حرب التحريك عام 73 درسًا مفصليًّا اليوم بشأن تلازم أهداف التحرّر السياسي والعمل العسكريّ، حيث لم يحلّ الانتصار العسكريّ النسبيّ من السقوط في هزيمة سياسيّة ماحقة ما تزال أساس تفسير معظم أسباب الانهيار العربي الوطنيّ والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي... وأنّ حرب الـ67 ثالثًا: كانت استكمالًا لمشروع احتلال فلسطين الذي بدأ في 48. فقد كرّست هذه الحربُ إسرائيل رأسَ حربة للاستعمار. ويمكننا القول إنّ إسرائيل ولدت على مراحل ثلاث: نكبة الـ48، توسع وإثبات الكيان في «نكسة» حزيران 67، ومن ثم تكريس مشروعيّة احتلالها لفلسطين في هزيمة أوسلو السياسيّة، حيث كسبت اعتراف نصف دول العالم بها بما فيها الفاتيكان والدول الإفريقيّة واللاتينيّة...

*** بعدَ كلّ هذه السنوات على نكسة/هزيمة يونيو/حزيران: هل يمكن القول: إنّ المشروع القومي فشل وانتهى إلى غير رجعة أم أن هناك حاجة موضوعيّة لتجديد أو إطلاق المشروع القوميّ العربيّ، تحتّمها طبيعة وجوهر الصراع القائم مع المشروع الصهيوني، خاصّة في ظلّ وجود مشاريع أخرى عديدة في المنطقة، مقابل غياب المشروع القوميّ العربي؟**

** ما استطعنا نحن العرب أن نحقق في زمن تشكل القوميات حلمنا القومي. فلم يحنو علينا التاريخ لأسباب لا مجال لخوضها هنا بقائد، بسطوة بسمارك يوحدنا من فوق أي بالقوة، ولا إلى زعيم بعظمة ماوتسي تونغ يوحدنا من الأسفل من الخطّ الجماهيريّ.

المشروعُ القوميُّ العربيُّ الذي أودت به «نكسة» يونيو كان وليد مرحلة تاريخيّة أنتجتها الحربُ العالميّةُ الثانيةُ والمعادلاتُ الاستراتيجيّةُ بين المعسكرين السوفييتي والأطلسي في الحرب الباردة التي أسفرت عن مؤتمر يالطا لتقسيم العالم. ولكنّنا نشارف اليوم مع العولمة النيوليبراليّة على مرحلة أفول الدول القوميّة بل إنّنا دخلنا في مسار تفتيت الدول بما فيه في الغرب الأوروبيّ. فمراكز القرار انتقلت من الدولة القوميّة إلى التجمّعات الاقتصاديّة والمؤسّسات الماليّة التي تتولّى الإدارة الاقتصاديّةُ للدول مثل منظّمة التجارة العالميّة (التي ورثت اتفاقيات الغات) والبنك الدولي وصندوق النقد والمفوضية الأوروبيّة... أصبح السوق يتحكّم باقتصاد العالم؛ ما أضعف الممارسة الديمقراطيّة نفسها التي باتت تقتصر على أقلام الاقتراع وتنحت عن القيام بإصلاحات شعبيّة تفرضها قوى المعارضة النقابيّة والحزبيّة.

في التجربة القوميّة العربيّة عظّم المشروع التحرّري من عوامل التوحيد التاريخيّة الجامعة كالعرق واللغة والدين والثقافة... في استنهاض المسار التحرّري والتوحيديّ للشعوب في مواجهة احتلال فلسطين والتبعيّة للإمبرياليّة. لكن التجارب أثبتت بأنّ العوامل المؤثّرة في معارك النضال من أجل الاستقلال والتحرّر ليست جامدةً وثابتةً في شتى الظروف والأحوال إنّما يمكن أن تنضوي ضمنَ محرّكات المعارك السياسيّة والعسكريّة والاستراتيجيّة من أجل التوحيد والاستقلال والتحرّر على مستوى مناطقي أو عالمي.. وعلى العكس فإنّ عناصر هذه المكوّنات القوميّة أدّت أحيانًا إلى الإسهام بالتفتيت والاحتراب البيني والانقسامات العمودية في ظل غياب رؤية استراتيجيّة ومشروع سياسيّ يعيد تصنيع مكوّناتها الأوليّة الخام في مجرى المعركة النضاليّة.

في عالم الجنوب على سبيل المثال انبثقت حركات التحرّر بين المعادلات الاستراتيجيّة في الحرب الباردة، ضدّ الاستراتيجيّة الأميركيّة لإحكام التبعيّة والاستعمار الجديد، واستند مشروعها التحرّري إلى مقومات ثقافيّة تاريخيّة للمقاومة والسعي إلى توحيد المنطقة واستقلالها. ففي إفريقيا رغم النسيج الاجتماعي بالغ التعقيد سعت حركات التحرّر الوطني إلى توحيد القارة الإفريقية بكاملها بقطع النظر عن اللغة والعرق والدين والجغرافيا؛ لأنّ تاريخ العبوديّة والاستعمار وحّدها في السعي إلى الاستقلال والتحرّر. وفي الهند الصينية سعت حركات التحرّر إلى استقلال شبه القارة بكاملها واستقرّت على توحيد فيتنام الشمالية والجنوبية.

وفي كلّ الأحوال تنعدم اليوم أسس قيام مشروع قوميٍّ؛ لأنّ الدول الرافعة لهذا المشروع بحكم ثقلها الجيوبوليتيكي؛ أي مصر والعراق وسوريا هي اليوم في حالة تداعي كامل، وكأنّ الاستعمار الجديد أراد أن يحول دون إمكانيّة تحرير فلسطين بتعميم المحنة الفلسطينيّة على الساحات العربيّة. وتبقى فلسطين هي المفصل وكلّ الساحات فلسطين.

*** في ضوء اختلال ميزان القوى لصالح العدوّ الصهيوني، وتسابق العديد من الأنظمة العربيّة لإقامة تحالفات استراتيجيّة سياسيّة وأمنيّة معه، تحت ما يسمى «التطبيع»، بالإضافة إلى الحضانة والدعم والحماية له من قبل الدول الإمبرياليّة - الاستعماريّة، ألا يصعب ما سبق من المواجهة مع العدوّ الصهيونيّ ومشروعه القائم على الاستعمار والاحتلال والتوسّع والهيمنة، وعليه فإنّ حدود المعركة معه أكبر من أن تبقى في حدود إمكانيّة وقدرة مقاومة الشعب الفلسطيني وحده؟**

** لم يكن يومًا حدود المعركة ضدّ الاحتلال عند حدود فلسطين الجغرافيّة، فاحتلال فلسطين منذ لحظته الأولى هو مشروع الاستعمار الجديد الذي انتقل إلى قيادة أميركا بعد أن ورثت بريطانيا والإمبراطوريات الاستعمارية في المنطقة ودول الأطراف عمومًا. وعلى أساس استراتيجيّة الاستعمار الجديد رسّخت أميركا والدول الغربيّة إسرائيل رأسَ حربة ليس عسكريّة فحسب، تقوم على استيطان فلسطين، بل كأداة

فاعلة في تفكيك عمليّة التنمية الاقتصاديّة التي اضطلعت بها دول العالم الثالث في مسار حركة التحرّر عن الاستعمار. هل من المصادفة أن تكون كلّ اتّفاقات السلام مع إسرائيل من كمب ديفيد إلى كمب ديفيد-2 إلى أوسلو، هي بالدرجة الأولى اتفاقيّات اقتصاديّة لترسيخ التبعيّة. لقد أدّى الاتّفاق مع مصر إلى ما عرف بالانفتاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة التي قضت على استقلال مصر ودمّرت أمنها الغذائي وأقفلت مصانعها... ألم تمنح اتفاقات التريبس لإسرائيل السيطرة على الصناعة الثقيلة التي بناها ناصر بأسبقية 11% من حجم الاستثمار لإسرائيل قبل حصة مصر نفسها. كما أنّ كلّ اتفاقات الشراكة بين العرب وأوروبا كانت وما تزال تتضمن ثلاث شروط تحكم قابلية إبرامها: التوقيع مع منظمة التجارة العالمية، مراقبة الهجرة، والتطبيع مع إسرائيل.

إنّ إسرائيل اليوم ليست مجرّد وطن قوميٍّ لليهود بل هي أداةٌ فاعلةٌ وطائلةٌ في المنظومة النيوليبرالية التي تعيث خرابًا في اقتصاد العالم، وهذه المعادلة لا بد أن تجعلنا نعيد النظر في تقييم حلفائنا في معركة المواجهة الحالية. وعندما حوّلت منظمة التحرير قضية الاحتلال إلى «نزاع فلسطيني ـ إسرائيلي» أو ما سمته «دولة فلسطين»، ساهمت وما تزال تسهم بتضييع البوصلة وحرمان الشعب الفلسطيني من الحاضنة الشعبيّة له والمتمثلة في حركة التضامن العالمي.

إنّ معركة تحرير فلسطين تقع أكثر من أي وقت مضى، في قلب المواجهة مع النظام الإمبريالي العالمي، ليس في المنطقة العربيّة والإسلاميّة فحسب، بل أيضًا في عالم الجنوب ولا سيّما في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينيّة. إنّ حركة المناهضة للعولمة التي انطلقت من المنتديات الاجتماعيّة في بورتو اليغر وغيرها من الساحات جعلت من مسألة التضامن مع القضيّة الفلسطينيّة في سلم أولوياتها.

في عام 2009 عقد في بيروت منتدى اجتماعي بالغ الأهمية تحت شعار ضرورة تلازم مسارات كل من القوى التي تحارب في الغرب ديكتاتورية الأسواق وتتصدى للنيوليبرالية في سعيها لتدمير دول المؤسسات والانجازات الاجتماعية الديمقراطية للطبقة العاملة، مع مسار تجربة الديمقراطية التشاركية في أمريكا اللاتينية، التي أرستها الثورة البوليفارية بزعامة شافيز إلى جانب مسار حركات المقاومة المسلحة ضد الاستعمار والصهيونية. وقد حضرت وفود برلمانية من أمريكا اللاتينية ووفود عن أحزاب ونقابات اليسار العالمي الغربي ووفود عن حركات المقاومة المسلحة في لبنان وفلسطين والعراق. وقد وقف الفيلسوف الماركسي ميغال اربانو ليحيي انتصار 2006 ويقول «إن من يحمل البندقية في مواجهة القوى الصهيونية المدعومة من أعتى الإمبرياليات في معركة تحتشد من ورائها تروستات التجارة والسلاح والمال.. إن من يقاتل هؤلاء، فإنما يقاتلهم باسم الإنسانية جمعاء». هذا المناخ أعاد للذاكرة، أجواء مؤتمر باكو لشعوب الشرق، كما وصفها لينين وسلطان غالييف في محاضر المؤتمر وفي سجال لينين بهذا الشأن مع روزا لوكسمبورغ التي لم تستسغ أن يعتبر لينين القوميات المناهضة للاستعمار كحلفاء للبلاشفة، حيث رأى لينين أن دينامية القوى الاجتماعية في الصراع الطبقي وليست الأيديولوجيا هي من يحدد دورها في التاريخ، وهذا لا يتناقض مع المنهج الماركسي لصراع الطبقات.

ولدينا في لبنان اليوم المقاومة الإسلامية التي تعبّر عن مواجهتها للعدو الصهيوني بمعتقدات دينية إلّا أنها في واقع الأمر تضع دورها المقاوم في أولوياتها وهي دون شك بمثابة حركة تحرّر وطني في مواجهة الصهيونية والاستعمار الغربي. ونرى أن الإمبريالية تواجهها بصفتها هذه كحركة تحرر تقاوم التبعية ولا تواجهها بصفتها معتقدات دينية، بل تتعامل مع المعتقدات الدينية المتشدّدة بكثير من «البرغماتية» في خدمة مصالحها الاستراتيجية، خاصة إذا كانت هذه المعتقدات الدينية تغلّب الصراع «مع العدو القريب» أمثال «داعش» وأخواته الوهابية. وتبقى قضية مواجهة الاحتلال في فلسطين اليوم، هي أيضا قضية مواجهة الاستعمار والإمبريالية في فلسطين وخارجها.

*** بعد ما يزيد عن قرن من الصراع العربي – الصهيوني والفلسطيني – الصهيوني، وما كرس على صعيد المشهد الفلسطيني من ثورات وهبات وانتفاضات وما رافقها من تضحيات عظيمة، وأيضا ما لحق به من هزائم وانكسارات ليست بالقليلة: كيف تقرأين المشهد اليوم على الصعيد الفلسطيني؟ وعليه ما هي صورة المستقبل لنضاله الوطني؟**

** النضال الوطني الفلسطيني كان وما يزال من حيث الجيواستراتيجيا ومن حيث العقيدة جزء لا يتجزأ من النضال العربي ونضال عالم الجنوب ضد الاستعمار. ويتحتم عليه اليوم في معركة تحرره، مواجهة العبودية الجديدة ومنظومة التوحّش إلى جانب كل قوى التقدم في العالم، خاصة في الجبهات الطليعية (في أمريكا اللاتينية تحديدا). إن صمود الشعب الفلسطيني في نضاله اليومي المرير وتصميمه أن يقف بجسده العاري في وجه الظلم الصهيوني والعالمي هو اللبنة التي انبت وتنبني عليها حركة التضامن العالمي. أما سؤال كيف تتحول حركة التضامن من تعاطف ضد الظلم إلى تضامن طبقي على قاعدة المصالح المشتركة، هذا يتطلب على الأقل توفر عناصر عدة:

1- رؤية واضحة لطبيعة الصراع الحالي والمتغيرات الدولية لطبيعة رأس المال ودور إسرائيل به.

2- شبكة تنظيمية للتواصل مع القوى الثورية في كل ساحات العالم، وكذلك القوى التي لها مصلحة في مواجهة إسرائيل المعولمة.

3- تغيير أساليب النضال لدحر الصهيونية في كل المجالات وهذا يتطلب:

1- في المجال الحقوقي: خلق محاكم شعبية في عقر دار الغرب، على غرار محكمة الضمير لمحاكمة جرائم الحرب الإسرائيلية أو محكمة صبرا وشاتيلا ومحكمة العدالة في فلسطين. وهنا من المهم أن نقوم بإدانة إسرائيل دوليا بجرائم حرب تقترفها حاليا في جنين وغزة.

2 – توسيع أطر العمل إلى المهتمين بمجال البيئة المناوئين للسلاح النووي، واستخدام التحوير الجيني، أو تسليع المياه أو براءات الاختراع، وهؤلاء من أشد المعادين للممارسات الإسرائيلية، والمسائل التي يتناولونها تقع في صلب نقد التوحش النيوليبرالي.

3- التشديد على طابع النظام الاستعماري وليس فقط العنصري (الأبارتهايد). من المهم أن نرفع عن إسرائيل صفة مشروعيتها في عيون الرأي العام الغربي. ونحن نتعمد في كل مداخلاتنا التشديد على أن إسرائيل ليست بلدا عاديا إنما بلدا استعماريا.

4- التواصل وتوسيع أطر عمل فلسطينيي الشتات وهم

يشكلون قوى ضاربة في الغرب، ومؤتمر فلسطيني أوروبا على سبيل المثال يجتذب في كل عام ما يقارب العشرين ألف شخص، يقتصر دورهم حتى الآن على التعارف والتبرع للداخل، بينما لا بد أن يكون الهدف الرئيسي هو التأثير على صناع القرار في بلدان تواجدهم والاندماج بالحركة السياسية والنقابية والاجتماعية. وفي بريطانيا وأمريكا نلاحظ بأن الجيل الفلسطيني الثاني أشد حماسا للعمل وأكثر ابتكارا من الجيل الذي سبقه...

5- التركيز على إعادة كتابة التاريخ وهذا أمر مفصلي. التاريخ يكتبه المنتصرون الجناة وقد آن الأوان أن نقوم بكتابة التاريخ من الأسفل كما يقول هوارد زن، احتراما لشهدائنا وذاكرة شعبنا. هناك جهد فلسطيني هائل مبذول في هذا المجال، ولكن أيضا في لبنان، حيث عقد قبل أسابيع مؤتمر حقوقي ليستعيد الرواية الأولى للنكبة مع تبيان أن مذابح التطهير العرقي قد مورست منذ البداية، وهو موضوع قيد التداول في إسرائيل نفسها (إلان بابيه في كتاباته الأخيرة، وكذلك بعض المؤرخين الجدد..) هذا الأمر يبنى عليه في عمل حقوقي دولي يُجرم إسرائيل منذ ولادتها.

لعل أحد جوانب المأساة التي يتعرّض لها الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، تكمن في استعصاء وضوح الرؤية والأفق، أي غياب البحث في مشروع للتحرير والتحرّر وهي كارثة الحركات السياسية والنخب العربية ودعاة التغيير والإصلاح الديموقراطي المشبعة بالثقافة السياسية السائدة التي تربى عليها منذ عقود تلاميذ المؤسسات الدولية وخبراء «الانتقال الديموقراطي»... نحن لا نفتقد لا للكادرات ولا للخبرات... ولكن يبقى السؤال البديهي لماذا لا يوجد أي منصّة فلسطينية - عربية موحّدة للحوار حول المستقبل واستنباط الحلول والبدائل ؟ أما من حق شعبنا علينا أن نفتح له نافذة على الأمل.

*** في تناول ما يسمى بالمسألة اليهودية قدم عديدون قراءات مختلفة لها ما بين الاندماج قديما في مجتمعات الأوربية وغيرها، وما بين حلولا استندت للوضع القائم لما بعد احتلال أرض فلسطين من قبل الحركة الصهيونية وإقامة «دولة إسرائيل»، بحيث تعددت الأطروحات السياسية التي تنطلق من تجاوز الحق الفلسطيني في أرض وطنه: فهل بات الأمر مستعصيًا على تحقيق ما يسميه البعض بعدالة المخيم الفلسطيني؟**

** لقد طرحت المسألة اليهودية في روسيا والمجتمعات الغربية بالصلة مع مسألة العنصرية في هذه البلدان ومسألة الصراع الديني بين اليهودية وبين الكنيسة المسيحية الأرثوذكسية والكاثوليكية في القرن الثامن عشر، نظرًا لثقل الكنيسة في النظام الإمبراطوري وعلى قاعدة نبذ الدور المرابي لليهود في الاقتصاد. ولكن المسألة اليهودية لم تعد ظاهرة مطروحة، لا في روسيا ولا في المجتمعات الغربية، بل على العكس، فإن الكنيسة قامت بحلها على حساب الشعب الفلسطيني. كما حلّتها روسيا والدول الغربية بأن حوّلت كل اليهود إلى مستعمرين صهاينة ودمجت بين اليهودية والصهيونية، كبديل لإعادة رد الاعتبار للمواطنين اليهود بعد المحرقة ومكافحة العنصرية والعداء للسامية داخل مجتمعاتها.

ما يزيد المغالطات التاريخية تشويهًا ليس الصراع الديني السابق واللاحق ضد اليهودية القديمة ولا الصراع الديني الاسلامي ضد اليهودية الحالية، فالأديان لها منطقها الخاص في قراءة التاريخ وهو منطق ديني غيبي ومعتقدات مطلقة ليست قابلة للنقاش، لكن منطق التاريخ يقرأ المعطيات والأحداث بأسبابها الواقعية أي السياسية والاجتماعية واستراتيجيات الدول ومصالحها.

فهل يعقل أن يكون الفكر الغربي الذي أنجب جهابذة المنطق مثل كانت وديكارت وغيرهم، أن يقبل بتمرير الأساطير والسرديات التي لا يتفق عليها حتى كل أحبار اليهود، ويقفز 3 آلاف سنة في الهواء ليبرر احتلال فلسطين. وكأن التاريخ حبل متصل.. ولو كان عليه الحال، لا مبرر تاريخي لوجود أميركا ولا مبرّر لوجود أي دولة أوروبية منذ انقسام أوروبا إلى امبراطوريات وصراع الهابسبورغ.

استخدمت الدول الاستعمارية الغربية أساطير دينية واثنية في كتابة التاريخ وفي إحكام سيطرتها على بلدان الجنوب لتبرير الاستعمار ونهب الثروات وما تزال تستخدم الانقسامات الدينية والعرقية والقبلية لإحكام السيطرة والتبعية وتصبغ عليها صفة التعددية والديمقراطية، وهي إذ تشير في احتلال فلسطين إلى المسألة اليهودية وإلى «معاداة السامية»، فلإصباغ وجه «إنساني» على صهيونيتها الاستعمارية وتعويض المستوطنين اليهود عن الجرائم التي ارتكبتها النازية والفاشية بحق مواطنيها اليهود وكان القسم الأعظم منهم في ذلك الحين غير صهاينة. ولكن صناعة الهولوكست في الغرب وصلت إلى خواتيمها ولم تعد تجدي نفعا.

تشير منصات يسارية في أوروبا أن إسرائيل مكروهة في المجتمع الغربي أكثر من أي وقت مضى، دون أن يكون السبب العداء للسامية بل تحديدا بسبب جرائمها بحق الشعب الفلسطيني. يقول الفيلسوف البلجيكي بريكموند لو كف الإعلام المتصهين عن الضخ ثلاث أشهر لصالح إسرائيل لانقلب الرأي العام الأوروبي برمته ضد إسرائيل. لقد كشفت وثائق «ويكيليكس» عن قوائم الصحفيين الذين يتقاضون أموالا من سفارات إسرائيل في أوروبا تحديدا، وفي العام الماضي عقد اجتماع في مدريد من قبل ما يسمى الصحافة الحرة البديلة لبناء شبكات تواصل إعلامية تواجه التضليل. لقد تمكنت حركة التضامن مع فلسطين، بفضل وسائل التواصل الاجتماعي من التغلب على تعتيم الواقع هنا في الغرب.

*** جرت الانتخابات اللبنانية منذ أسابيع معدودة واتضحت حقيقة الأوزان السياسية للكتل المشاركة، بحيث تقدمت قوى وتراجعت أخرى، لكن الثابت هو تراجع لبنان وتفاقم أزمته الاقتصادية والاجتماعية ونتائجها السياسية، مع استمرار سيف الضغوطات والعقوبات الخارجية: فهل سيبقى لبنان وشعبه رهنًا لهذا الواقع؟ وإذا كان الأمر كذلك: ما هو المطلوب للخروج من مأزقه؟**

** لقد أتت نتائج الانتخابات اللبنانية مخيبة لتوقعات المعسكر المعادي للمقاومة الذي راهن بأن التحريض على حزب الله كمسبب أساسي في تعطيل الاقتصاد لكونه يثير غضب دول الخليج وغضب أمريكا في تشبثه بالسلاح وخروجه عن الشرعية الدولية، سوف يضعف الحزب، ولكن النتائج المبهرة للحزب أظهرت على العكس ازدياد شعبيته داخل حاضنته الاجتماعية، بينما تراجعت شعبية حلفائه أمل والتيار الوطني الحر بسبب ضلوعهم في الفساد. وبالمقابل ثبتت القوات اللبنانية بقيادة جعجع أقدامها بدعم سعودي أمريكي

إسرائيلي مباشر.
دعم الحاضنة الشيعية أتى لاستشعارها خطر داهم كون خصوم المقاومة قادوا حملتهم بشعار وحيد هو نزع سلاح الحزب. فالتفاف الحاضنة الجنوبية خلف قيادتها والإقبال العظيم على صناديق الاقتراع فاق كل التوقعات، وهذا يعلن للخصوم: «لن تمروا» و«لن نتخلى عن السلاح.» وكان السيد نصر الله قد خاطب شعبه أكثر من مرة ليحفزهم على خوض المعركة. كان يمكن للحزب وهو يقع خارج نظام المحاصصة أن يبقى خارج الحكومة حتى لا يتهم بتعميم الخراب الاقتصادي ولكن الانسحاب أخطر لأنه يفقده مشروعية السلطة في عيون الغرب. والحقيقة أن الحزب يملك إمكانية استعادة المبادرة إذا استطاع أن يقدم مشروعا متكاملا في حل الملفات الاجتماعية الكبرى رغم المعيقات والعقوبات الأمريكية، عبر وضع خطة لاقتصاد زمن الحرب. يمكن مثلاً حل أزمة الكهرباء عن طريق الطاقة البديلة، وحل مشكلة الغذاء عبر تعميم تجربة الإنتاج الصغير المشترك والتسويق المباشر عبر جمعيات «من المنتج للمستهلك» وهي تجارب أثبتت جدواها في قلب شرائح المجتمع الغربي الرافضة لهيمنة السوق. وكذلك يمكن أن يبادر لإطلاق حملة استعادة صناعة الدواء المحلي لتأمينه للفقراء وهذا ممكن رغم الحصار لأنه يندرج في القوانين الدولية لحماية سلامة شرائح الطبقات المعدومة... الأفكار كثيرة في شتى المجالات للسير نحو إنشاء جمعية تأسيسية تخرجنا من نظام المحاصصة الطائفية والتبعية. إن حزب الله وحفاظا على السلاح، بات محكوما، بأن يكون رافعة اجتماعية لحماية الفقراء والمقهورين والمهمشين من كل الطوائف. المشكلة في الفكر الديني أنه يرى الحلول في الأعمال الخيرية ولكن شريعة الحقوق المواطنية هي الوحيدة التي تتيح إمكانية بناء دولة الحقوق المواطنية، وهذا جل ما نحتاج إليه في لبنان.

*** تقوم الاستراتيجية الأمريكية على تطويع المقاومة وتوفير الأجواء المناسبة دائمًا لفكفة عرى العلاقة بين المقاومة الفلسطينية والمقاومة القائمة في محيطها ومنها المقاومة اللبنانية: فهل لبنان يدفع ثمن وقوفه إلى جانب الحق الفلسطيني أم أن المشروع الأمريكي – الصهيوني يضع لبنان ضمن أجندة خاصة به؟**

** فيما مضى سئل كيسنجر إذا ما كان ينظر بعين الرضى لياسر عرفات بعد رضوخه في أوسلو، فأجاب دون تردد بأن أمريكا لا تصفح عمن يشهر يوما ما السلاح في وجهها، مهما مر من وقت، وقد انتهى أبو عمار محاصراً في المقاطعة وقضى في عملية قتل بطيء. أذكر واقعة أخرى هي تفرغ حكومة ترامب طيلة الثلاثة شهور التي سبقت رحيله لإدارة شؤون إسرائيل حصريا. ولم يكن ينقضي يوم دون أن يتخذ طاقمه قرارات بشأن القدس أو التطبيع أو ترتيب مصالح إسرائيل في إفريقيا والعالم، لدرجة دفعت بوزير فرنسي سابق للقول: هل ترامب رئيسًا للولايات المتحدة ؟ أم رئيسًا لإسرائيل ؟!
إن هاجس الولايات المتحدة الأول وحلفائها في الغرب هو الدفاع عن مصالح إسرائيل التي لديها الحق دون غيرها في احتكار امتلاك السلاح، وامتلاك السلاح النووي. إن مصر مثلاً، لا يحق لها بموجب اتفاقات كمب ديفيد أن يتجاوز عدد أفراد جيشها ال 350 ألف جندي. العراق دمر جيشه. تتلقى إسرائيل سنويا دعما عسكريا بقيمة 7 مليار دولار و3 مليارات هبات معفية من الضرائب، وتتلقى من أوروبا مساعدات مختلفة بقيمة 6 مليارات... ومع ذلك استطاع حزب الله إذلال الجيش الإسرائيلي في عمل بطولي مجيد ذكرنا بانتصار الفيتكونج على الاستعمار الأمريكي.
إن أمريكا وإسرائيل تعملان منذ ما يقارب الثلاث عقود على نزع سلاح حزب الله، ولم يدخرا جهدا مع حلفائهما في الغرب لتحقيق هذا الهدف: حروب تدميرية على لبنان، وحروب تجسسية، وتشريعات دولية مثل 1559، و 1701، وأقيمت محاكم دولية سدد فاتورتها لبنان لإلصاق تهمة اغتيال الحريري بحزب الله، وقامت بحملة «تجفيف منابع الإرهاب» ومارست الضغوطات على رجال أعمال شيعة في كل مكان، وفرضت عقوبات قاسية على قادة حزب الله، وقامت بقتل قادة عسكريين للحزب، وشنت الحرب على سوريا وهي خط مرور السلاح، ودعمت ونظمت جيوش النصرة وداعش، ودفعت بخلق محور خليجي وهابي ضد إيران، وشنت حربا على اليمن، وقامت بتسليح العميل الفاشي جزار صبرا وشاتيلا سمير جعجع، وبتعطيل الحكومات، واتهام حزب الله بانفجار المرفأ، وما الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها لبنان حاليا إلا إحدى تجليات هذا الحصار بما فيه استهداف أموال المودعين، خاصة أن أموال الشيعة في إفريقيا كان قد جرى تحويلها إلى البنوك اللبنانية في عملية جذب مالية اضطلع بها رياض سلامة رئيس البتك المركزي. لذا فإن الحفاظ على سلاح المقاومة في وجه هذه الحرب الماحقة هو انتصار عظيم لقوى المقاومة في لبنان وفي فلسطين ولقوى التحرر في العالم، لأنه يكاد يكون المتاح الوحيد في وجه الطاغوت الإمبريالي. لقد ساهم هذا السلاح طيلة 17 عاماً منذ دحر الجيش الصهيوني في 2006 من وقف الحروب الإسرائيلية التدميرية على لبنان (6 حروب في غضون 25 سنة) وهذا إنجاز عظيم سمح للشعب الجنوبي من استعادة أرضه وقراه والعيش بسلام. لا مجال هنا في تقديم هذه التجربة الفريدة، ولكن بعض محاور اليسار الثوري في العالم مهتمة بدراسة هذه التجربة كتجربة كفاح تحرر وطني أشبه بتجارب لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية.

*** لقد قدم «كارل ماركس» قراءة لطبيعة وبنية الرأسمالية وكان قد رأى فيها وجها ايجابيًا على صعيد دورها في التطور والتحديث وبناء الدولة القومية، مع نقض دورها الاقتصادي بالمقابل: فهل من نقد لقراءة ماركس لدور الرأسمالية في ظل الواقع المحقق؟**

** تقوم المادية التاريخية على أساس تعاقب أنماط الإنتاج وكل عملية انتقال بين نمط واخر كان يتم بمسار ثوري يخلع النمط القديم ويستبدله بنمط متقدم عليه. فالبرجوازية العصرية نفسها، كما يؤكدا عليه ماركس وانجلز في البيان الشيوعي هي نتاج مسار تطور طويل، وسلسلة تحولات في نمط الإنتاج والمواصلات. وكل مرحلة، من مراحل تطور البرجوازية، كانت بمثابة تقدم سياسي. فقيام الصناعة الكبرى والسوق العالمية، وانتقال السلطة السياسية إلى الدولة التمثيلية العصرية، بحيث تحولت الدولة إلى هيئة تدير المصالح المشتركة للطبقة البرجوازية بأسرها، هو أيضا مسار تقدمي. الصناعة الكبيرة أوجدت السوق العالمية التي مهد لها اكتشاف أمريكا. والسوق العالمية أنمت، بما لا يُقاس، التجارة والملاحة والمواصلات البرية. كل هذا تم في خضم

مسار تاريخي تقدمي كانت البرجوازية تتطور، وتُنمّي رساميلها، وتدفع إلى المؤخرة بكل الطبقات الموروثة عن القرون الوسطى.

لقد رأى ماركس بأن البرجوازية تخلق عالما على صورتها، لأنها بحاجة أن تثور قوى الإنتاج وتتحرك بأدوات عصرية، ولكن هذا لم يكن صحيح إلا جزئيا. عندما وُلدت «النظرية الاقتصادية الجديدة» في القرن التاسع عشر، في عز الحقبة الاستعمارية، حاولت، رغبة منها في تحسين موقعها في سلم الأولويات إقناع الدول الأوروبية بأن يقصر دور الدولة على «توفير الأمن» بإرسال الجندي الأبيض مع التاجر إلى أفريقيا، فلم تفلح. قام الاستعمار وقتها على ثالوث: المبشّر، ثم الجندي، ثم التاجر. وكانت الشركات عابرة القارات قد وصلت إلى القارة السوداء مع الميليشيات (البيت الهولندي، شركة الهند – السويس..). بداية التغيير في سلم الأولويات أتت في مرحلة لاحقة، بعد أن تمكن رأس المال المالي من إحكام قبضته على الرأسمالية الصناعية التي كانت بحاجة ماسة إلى الاقتراض، وترتب على ذلك ظهور الشركات المساهمة حتى أصبحت ظاهرة الاحتكار وما صاحبها، سمة الرأسمالية العالمية.

لقد أدى الاستعمار إلى تدمير بنى ومجتمعات بأسرها وتعامل ببربرية فظة مع السكان المحليين. إن عملية نهب ثروات الشعوب واستعبادها في الأطراف، كانت بمثابة الوجه الآخر للحضارة والبحبوحة والديمقراطية في دول المركز الغربية. لقد غابت المسألة الثقافية في الفكر الماركسي ونظر ماركس للاستعمار نظرة اقتصادية فحسب. لذا أتت كتابات ماركس عن الهند والجزائر مخيبة لكثير من المفكرين الذين تبنوا عقيدته في العالم الثالث.. ولكن استبعاد ماركس الأيديولوجيا الدينية من تحليلاته، لا يمكن أن تكون موضع نقد حيث رفض ماركس صفة الأيديولوجيا عن الماركسية نفسها.

وكان لا بد من انتظار لينين ومدرسة فرانكفورت وإيطاليون مثل غرامشي وايميديا بورديغا وآخرون مثل فرانز فانون ومكسيم رودنسون، لا أقل لرأب الصدع، ولكن لاستكمال النظرية الماركسية التي كان لها فضل على البشرية في وضع لبنة المادية التاريخية وصراع الطبقات. وقد أسهم سمير امين، متأثرا بالماوية، في كتابه «التراكم على الصعيد العالمي» بتقديم نظرية تقول بإمكانية تحقيق التراكم في دول الجنوب بقطيعة مع الثالوث الرأسمالي، ولكنه للأسف لم يستكمل العمل.

إن أفكار ماركس عمت الكون وهذا لم يحدث إلا للعقائد الدينية، وما زلت للحق إلى الآن، أتهيب كلما قرأت البيان الشيوعي، من قوة وقعه وآنيته.

*** قيل الكثير في الحرب الروسية – الأوكرانية، سواء لجهة الأسباب والدوافع ومجريات الأحداث... والنتائج، بما في ذلك إعادة إنتاج نظام دولي جديد، أساسه نهاية السيطرة الأحادية الأمريكية، لصالح عالم متعدد الأقطاب: هل توافقين على ذلك أم أن لك رؤية مختلفة؟**

** ليست الحرب روسية ـ أوكرانية بل هي حرب افتعلتها أميركا والأطلسي في أوكرانيا ضد روسيا؛ بهدف استكمال تفكيك الاتحاد السوفييتي وإسقاط الكرملين بيد يلتسن جديد. الاستراتيجية الأميركية ـ الأطلسية للسيطرة على العالم في قرن أميركي جديد، بدأت عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. وكما كانت هزيمة حزيران غير مبرّرة عسكريا بحسب موازين القوى الحربية، فإن هزيمة الاتحاد السوفييتي السياسية الساحقة لم تكن مبرّرة تاريخيا وفق المعادلات الاستراتيجية والاقتصادية الدولية. (راجع مذكرات غورباتشوف ومدير مكتب يلتسن التي تكشف عن سذاجة صبيانية في تصديق تعهدات أميركا للتعاون المشترك والازدهار ووعود جيمس بيكر بأن الناتو لا يتقدّم بوصة واحدة نحو الشرق، بمصادقة فرنسوا ميتران وهلموت كول). لقد أظهر بوتين غضبه ضد الأطلسي في ميونيخ لأول مرّة عام 2007، لأنه والحق يقال كان يراهن على مهادنة الناتو في برنامج الشراكة الاستراتيجية للناتو مع كازخستان وجورجيا ودول البلطيق ودول الاتحاد السوفييتي السابق ولأنه أدرك أن أميركا تخطط لخنق الكرملين ابتداء من جورجيا ومولودفيا ولاتفيا وأوكرانيا... كما ظل بوتين بتأثير من الأوليغارشية النيوليبرالية في الكرملين يراهن على التعاون مع أميركا عبر منظمة الأمن والتعاون الأوروبي التي ضمّت روسيا وأميركا والاتحاد الأوروبي على الرغم من تيقنه أن الإدارة الأميركية ماضية في خنق روسيا وتوسيع حلف الناتو (ظل يطالب بضمانات مكتوبة من أميركا ظنا منه أن غورباتشوف ويلتسن «لم يحرجا» أميركا بوثيقة قانونية!). كما فعلت في أوروبا الشرقية، حرّكت واشنطن الثورة البرتقالية في كييف عام 2008، للقضاء على تسوية ممكنة تديرها المعارضة الغربية، بل أخذت تجنّد في «ميدان الثورة» المنظمات النازية والمنظمات القومية الأوكرانية التي حارب أسلافها الجيش الأحمر واستعادت نشاطها في غرب أوكرانيا بالصلة مع بولندا ورومانيا إحياء لتاريخ النازية والحرب التاريخية بين الإمبراطورية الهنغارية- النمساوية وإمبراطورية بولندا الرومانية.

الانقلاب الذي صنعته واشنطن في أوكرانيا عام 2014، خاضته ضد روسيا والأقليات الروسية في دونباس وعندما حاولت فرنسا وألمانيا في كييف إرساء تسوية جديدة لمنع الحرب، نهرتهما فيكتوريا نولاند بإطلاق عبارتها الشهيرة «فلتذهبا أوروبا إلى الجحيم». رد بوتين على الانقلاب في القرم، تاركا مجالا لتسوية جديدة محتملة بين شرق أوكرانيا وغربها اعتمادا على اتفاقيات مينسك ومساعي رباعية النورماندي. وقطعت أميركا الشك باليقين في تسليح المنظمات القومية والنازية وتسليمها وزارة الدفاع ورئاسة الأركان وإنشاء «قوات رديفة» قامت بتصفية الجيش والقوات المسلحة وكل صلة بالإرث الروسي والكنيسة الروسية لدرجة التحاق الكنيسة الارثذوكسية الأوكرانية بإسطنبول بعد 310 سنوات من التحاقها بروسيا وقامت بتصفية كل رهبان الكنيسة الروسية في كييف.

الحرب الوحشية خاضتها أميركا في دونباس منذ 2014 التي بدأتها كتيبة آزوف في أوديسا بحرق نقابة العمال والنقابيين واغتيال المناضلين استكمالا للحرب بين الجيش الأحمر والنازية في أوكرانيا. وقد تأخر بوتين في الرد والدفاع عن دونباس (إلا في الحد الأدنى) والدفاع عن قيادات الجيش والأركان أثناء التصفية. ولا يستطيع أن يبقى مكتوف الأيدي لتسليم دونباس والأقليات الروسية إلى فرق الإعدام في ظل صعود موجة قومية روسية باتت تشكل عصب بقاء روسيا على قيد الحياة.

قد لا تكون أحلام بوتين وأحلام الصين أيضًا بإمكانيّة التعايش مع أميركا قابلة للتحقق وهي في الواقع تصطدم بمطامح المتحمسين للحرب في المنظومة الغربية وهم كثر، لأن الحرب هي أفضل السبل لتفادي عجزهم عن مجابهة أزمة النيوليبرالية التي وصلت إلى خواتيمها، والأمر الأهم أن عالم الجنوب يتنفس الصعداء كلما اتسعت الهوّة بين الأقطاب وزاد الشرخ في نظام أميركا العالمي ■

5 يونيو 1967:
الاستحقاقاتُ السياسيّةُ للهزيمة

د. وسام الفقعاوي، أكاديمي ورئيس تحرير بوابة ومجلة الهدف/ فلسطين

قواتنا المدرعة تتوغل داخل خطوط العدو

كانت حربُ 1967 بالنسبة للعدوّ الإسرائيليّ فاصلةً في تاريخ مديد من الصراع، لم تكن تتويجًا لمرحلة فحسب، بل فاتحةً لأخرى؛ بدأت مع منجزات هزيمة (حزيران) يونيو التي وضعت الصراعَ برمّته عندَ نقطة جديدة كليًا؛ هي غيرُ تلك التي كان عليها قبل وقوعها؛ بمعنى أنّ وضعَ الفريق المعادي أصبحَ بالإجمال فريقًا أفضل بما لا يقاسُ عمّا كانَ عليه سنة 1967. وبالمقابل، فإنّ وضعَ «الفريق» العربيّ أصبح أسوأ قياسًا بما كان عليه قبل وقوع الهزيمة. لم تكن مترتّباتُ الهزيمة معنويّة، بل ماديّة. ما يجبُ أنّ نضعَهُ نصبَ أعيننا أنّ العدوّ سواءً قبل أو بعدَ الهزيمة؛ تعامل وتصرّف وكأنّهُ فريقٌ متكامل يسعى نحو أهدافه وَفق استراتيجيّة شاملة بعيدة المدى، تعرف هدفها جيّدًا، وتستندُ إلى ميزانِ قوًى مريح.

قضايا وطنيّة في مواجهة القضيّة القوميّة

صحيحٌ أنّ الهزيمةَ لم تكسرْ إرادةَ المقاومة لدى الشارع العربيّ الذي كان حينها في أقصى درجات الاستنفار، وشعارُهُ الناظم «حنحارب»... كما أنّ الفلسطينيّينَ يقاومون ويبدأون، في حدودِ قدراتهم؛ قتال إسرائيل. مصر وسوريا تؤسّسان من الصفر - تقريبًا - عمليّة إعادة بناء أتتْ ثمارُها في حرب أكتوبر 1973؛ هذا صحيحٌ، لكنّهُ لم يكنْ كلّ شيء. إنّ قراءةً متأنّيةً للمسائل تشيرُ إلى أنّ شيئًا نوعيًّا آخرَ كانَ يحدث في العمق؛ نتيجةً لما انتهت إليه حرب 67، واحتلالِ إسرائيل لأراضٍ مصرية وسوريّة، فضلًا عمّا تبقّى من أراضٍ فلسطينيّة. عني ذلك - ويعني - أنّنا أصبحنا أمامَ قضيّة مصريّة وطنيّة خاصّة، وقضيّة سوريّة وطنيّة خاصّة، فضلًا عن قضيّة فلسطينيّة جديدة أضيفت للقديمة.

أسّست النتائجُ الماديّةُ والمعنويّةُ لحرب (حزيران) يونيو، ونشوء قضايا وطنيّة خاصّة لكلٍّ من: مصر وسوريا إلى جانب قضيّتهما القوميّة: فلسطين؛ لشرخٍ عميق في الضمير السياسيّ العربيّ بعدَ 1948، الذي طالَما تمحورَ حول شعار تحرير فلسطين. جنبًا إلى جنب معَ هذا، بَدأ تداولُ شعار إزالة آثار العدوان؛ ليحتلّ مساحةً متزايدةً طغت على الشعار الأوّل الذي اقتصر مع الأيّام على الفلسطينيّين وحدَهم. لا يغيّر من واقع الأمر شيئًا وجودُ أمثلة أو حالات تعاكسُ ذلكَ، ولكنّ الجهدَ الأساسيّ والرسميّ لكلٍّ من: مصر وسوريا؛ بدأ ينصبُّ ويعبّئُ حولَ شعار: إزالة آثار العدوان. ما تقدّمَ ليسَ إلا فاتحةَ تحوّل سياسيٍّ عميق في الذهنيّة العربيّة، حيث بدأ التعاطي عبرَ مواقف؛ والحديثُ من خلال لغة تناسبُ واقع الحال المُستَجَدّ، بَدْءًا منْ قَبول القرار 242، واعتماد السياسة/الدبلوماسيّة والمفاوضات غير المباشرة، وانتهاءً بتعميم أو تعويم الحديث عن الأراضي المَحتلّة التي أصبحتْ تحملُ مضمونًا ومعنًى ملتبسًا أو مزدوجًا، حيث يومًا بعدَ يومٍ كان يزولُ الالتباسُ ويتحدّدُ بدقّة أكبرَ؛ معنى الأراضي المحتلّة التي لم يعد من خلاف رسميٍّ على أنّها الأراضي المحتلّة سنةَ 1967. وأكثرُ من ذلك، فإنّ حيّزًا واسعًا من الحديث دارَ حولَ سؤال: هل أنّ كلّ الأراضي المَحتلّة عامَ 1967، هي المقصودة؟ أم أنّ أراضيَ محتلّةً سنة 1967 فقط هي موضعُ الخلاف، ومن ثَمَّ الانسحاب المطلوب؟

على ماذا كنّا نقاتل قبل 1967؟

بدرجة أقلّ، سحبت الحالةُ آنفةُ الذكر نفسَها على الوضع الفلسطينيّ الذي كان من الطبيعيّ أن يتأثّر بالمستجدّ، وخصوصًا لناحية تفاوت مكانة الأراضي الفلسطينيّة المَحتلّة 1967، عن مكانة الأراضي المَحتلّة سنةَ 1948، في الجدلِ والعمليّة السياسيّة التي بدأت انطلاقًا من نتائج حرب 1967، هذه الحالةُ الفلسطينيّةُ كما العربيّة، كانتْ تزدادُ بروزًا تبعًا لتقدّم مزيد من محفّزات البروز وتوفّره، وعناصر تنشيط التفاوت محلّ الحديث، سواءً بالعام؛ أي بين مصالح الفلسطينيّين، ومصالح «الفريق» العربيّ، أو بين مصالح فلسطينيّي 1948، ومصالح فلسطينيّي 1967.

يمكنُ الإشارة إلى عدد كبير من المحفّزات وراءَ الشرخ الذي حدث، لكن مصدرُ هذه جميعًا وأساسها الماديّ كان الحقيقةَ التي رسمتها هزيمةُ (حزيران) يونيو على الأرض من ناحية، وتفاوت الفرص المتاحة أمامَ إمكانيّة تحرير هذه الأرض المحتلّة واستعادتها من ناحية أخرى. فوق هذا وذاكَ؛ حجمُ الثمنِ وطبيعتُهُ؛ الواجب دفعُهُ من قِبَل كلّ طَرف يريدُ استعادةَ الأرض المحتلّة. من البديهيّ أن يكونَ مفهومًا في حال كهذه، أنّ الكلفةَ المصريّةَ أو السوريّةَ لتحرير أراضيهما المحتلّة، مختلفةٌ بالكامل عن الكلفة المطلوبة لتحريرهما، ومعهما كاملُ الأرضِ الفلسطينيّة. لا شكّ أنّ فرصةَ تحريرِ الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة سنةَ 1967، كانت «أعلى» من فرصةِ تحريرِ أراضي عامَ 1948.

أسّسَ ما تقدّمَ للشرخِ محلّ الحديث،

ولكن هذا لا يعني أنّه لم يكن موجودًا قبلَ ذلكَ بكثير؛ يعودُ ذلك إلى وجود نسبةٍ وأخرى من الرأي العام المصريّ والسوريّ، تعارضَ لسبب أو آخر، تحمل تبعات قضايا أخرى خارجيّة وأعباءَها، في حين تعجزُ مصر أو سوريا عن حلّ قضاياهما الملحّة؛ الداخليّة في البداية، والخارجيّة في مرحلة ثانيةَ. تلك النسبةُ كانت على تزايد، واستقطبت قطاعات أخرى تتراوحُ بين من لا يرى - من حيثُ المبدأ - ضرورة الارتباط بأيّ قضيّة خارجيّة بما في ذلك القوميّة، ومن كانَ لديه تقديرٌ وحسابٌ لحقيقة أوضاعه وطاقته على التحمّل؛ واستطرادًا لحصرَ جهدهَ ومطالباته في حدود طاقته، وعليهَ كانَ يبرزُ باستمرار تحفيز نزعات الانفصال، التي أخذت اندفاعةً كبيرةً جدًا مع وصول الرئيس أنور السادات للسلطة، وأصبحت سياسةً رسميّةً للدولةِ المصريّة.

ما سبق لم يكن إلا جزءًا من سياسة أشملَ وأوسع، ليس على المستوى المصريّ وحسب، بل على المستوى العربيّ أيضًا، حيث تكونت أرضيّتان سياسيّتان مختلفتان نوعيًا؛ محورُ الأولى: الأرضُ المحتلّةُ سنةَ 1967، ويقفُ عليها أساسًا «الفريقُ» العربيّ. ومحورُ الثانية: فلسطين؛ الأرضُ المحتلّةُ سنةَ 1948، التي بقيت صلبَ المشروع السياسيّ الفلسطينيّ المعلن آنذاكَ. إنّ أيةَ استثناءات؛ رسميّة عربيّة أو فلسطينيّة لا تنفي أو تغيّرُ حقيقةَ وجود أرضيّتين سياسيّتين مختلفتيْن كليًا؛ إن عاجلاً أم آجلاً، كانَ لا بدَّ لإحداهما أن تتكيّف والأخرى، وهذه مسألةٌ كانت رهنَ تطوّر درجة عدد من العناصر المقرّرة؛ متفاوتةَ القوّة. واستطراداً، قدرتها على فرض منطقها وأرضيّتها السياسيّة.

لقد أتت تجربةُ ما بعدَ حرب 1967، لتؤكّدَ - لكن بالمقلوب - بديهيةً تاريخيّةً هي استحالةُ وضع الشأن الفلسطينيّ خارجَ إطاره وعمقهَ العربيّ والتأثير الحاسم والمتبادلِ بينهما؛ يصحُّ هذا الاستنتاجُ حتّى مع تزايد النزوع الفلسطينيّ للانفصال عن العرب، التي لم تكن في الجوهر إلا تعبيرًا عن حالة عربيّة رسّختها هزيمةُ (حزيران) يونيو، وأصبحت تشملُ حتّى القاعدة التقليديّة العربيّة التي طالما ارتكزت عليها القضيّة الفلسطينيّة.

المفارقةُ التي تستحقُّ التأمّلَ والتمحيصَ والفحصَ والتروّيَ؛ أنّه ترافقَ مع النزوع الفلسطينيّ للانفصال عن العربَ، الالتحاق بالموقف السياسيّ الرسميّ العربيّ بعد أن بدأ سقفُهُ بالهبوط، والحصيلة نزوع للانفصال عن العرب لا عن موقفهم السياسيّ المُستجدّ...! إنّ قدرًا منَ التأمّل والتمحيص والفحص والتروّي يُظهرَ وحدةً في الجوهر، إذ لم يكن النزوعُ الفلسطينيّ للانفصال إلا تماهيًا في العمق مع حالة عربيّة محدّدة كان يمثّلها نظامُ سايكس بيكو مقابلَ حالة عربيّة ثانية كان يمثّلها «المشروعُ» القوميُّ ودعاتُهُ من فلسطينيّين وعرب، وكانت تقومُ على تماهي القضيّتين؛ القوميّة العربيّة، والوطنيّة الفلسطينيّة. لذا، جرى في حينه بذلُ جهود كبيرة جدًا لإزالة الصاعق الفلسطينيّ من الحياةً السياسيّةَ العربيّةَ، وإفقاد دعاة القوميّةَ والوحدةَ ورقتهم الفلسطينيّة. لقد انصبَّ جلُّ الجهد على ضرب تماهي القضيّتين؛ القوميّة والوطنيّة، وشارك في ذلك أطرافٌ عديدون، لا يجمعُ بينها إلا الهدف. وبالمعنى المشار إليه كانَ النزوعُ الفلسطينيُّ للانفصال تماهيًا مع حالة عربيّة انعزاليّة، تكمنُ مصلحتُها في مزيد من الفصل؛ ردًّا واعيًا على الحالة الداعيةً للوحدة. إنّ ما حدث لم يكن إلا شكلاً من أشكال التكيّف مع وضع قائم يدعو لقضيّةَ فلسطينيّة، ولا مانعَ من نضال فلسطينيٍّ وحركة سياسيّة فلسطينيّةً، لكن خارجٍ وبمعزلٍ عن أيّ قضيّة أخرى؛ قوميّة كانت أم غيرَ قوميّة.

لقد كانت المعادلةُ السابقةُ واضحة؛ فحين تعزلُ نفسكَ بنفسكَ عن البيئة/الحاضنة الطبيعيّة التي لا تحميك فحسب، بل تؤمّن لك سبل الحياة والاستمراريّة، وفي المقابل تتوفّر لك بيئةٌ مشجّعةٌ على الانعزال، وتتعاطى معها، وهذا ما حدث بالفعل، يصبحُ من السهل حصارُ أيّ حالة فلسطينيّة في مرحلة أولى، ثمّ ضربها وتصفيتها في مرحلةً تالية، وهو ما كان في أيلول 1970، وفي أيلول 1982، وفي أيلول 1993.. فما سرُّ المصادفة بين أن تكون مجمل هزائمنا الفلسطينيّة بعد انطلاق ما تعارفنا عليه (بالثورة المعاصرة) في أيلول؟ وعليه، هل كان أقصرُ الطرق - فلسطينيًا - اختصارُ الأهداف وتقزيمُها؟

لقد أدرك العدوُّ قبلَ غيره حقيقةَ الأوراق التي أصبحت بين يديه بعدَ 1967، وبنى على كلّ ما تلاها من تواريخ/هزائم عربيّة وفلسطينيّة، في تعظيم أرباحه التي فاقت ما كان يتوقّعُهُ العَدوُّ ذاتَه، عندما تمّ التخلّي من قبل القيادة الرسميّة الفلسطينيّة عن الأراضي المحتلّة سنةَ 1948، كليًا، وهبط سقفها السياسيُّ لما هو دون الأراضي المحتلّة عام 1967.

ملاحظةٌ أخيرة: إنّ الحقيقةَ التي لا خلافَ حولها أنّه ما كان لتجربة فيتنام أن تكون على ما كانت عليه لولا الصين أساسًا، وبدرجة أقلّ؛ الاتحادُ السوفييتي في حينه؛ تلكَ حقيقةٌ حفظَ الجميعُ مثلَها، ولذا فإنّ خيرَ وسيلة لإجهاض أيّ فيتنام هو ضربُ الصين أوّلاً. لقد أخطأنا، إذا أحسنت النيّة طبعًا؛ حين توهّمنا إمكانيّةَ وجود فيتنام دون صين، ولكن العدوَّ لم يقع في خطأ كهذا، وكان اتجاهُ ضربته الرئيسيّة دائمًا الصين العربيّة، حتّى لا نصل إلى هانوي العربيّة...!

نحوَ قراءةٍ موضوعيّةٍ لأسبابِ هزيمةِ حزيران 1967

(حربُ حزيران: حربٌ أمريكيّةٌ قبل أن تكونَ حربًا صهيونيّة)

عليان عليان. باحثٌ وكاتبٌ سياسيّ/ الأردن

منذُ أن وضعت حربُ عام 1967 أوزارها، التي انتهت باحتلال قوّات العدوّ الصهيونيّ شبهَ جزيرة سيناء، ووصولها إلى الضفّة الشرقيّة لقناة السّويس، واحتلال الضفة الغربيّة وقطاع غزّة وهضبة الجولان السوريّة؛ انبرت مختلف التيّارات السياسيّة ومن ضمنها القوى اليساريّة والقوميّة، ومراكز الدراسات في البحث عن أسباب الهزيمة وتداعياتها، كونها الأخطرَ في تاريخ الصّراع العربيّ الإسرائيليّ بعدَ نكبة فلسطين عام 1948، وكون الوطن العربي ما يزال يعاني بشكلٍ خطير من نتائجَ هذهِ الهزيمة، لا سيّما بعد انقلاب السادات في 15 مايو على نهج عبد الناصر، وما جرّ هذا الانقلابُ من ويلات ليس على مصر وحدها، بل على مجمل القضايا العربيّة، إثرَ توقيعه اتّفاقات كامب ديفيد التي أخرجت مصر بثقلها الجيوسياسيّ والديمغرافيّ من معادلة الصراع مع العدوّ الصهيونيّ.

أسبابُ الهزيمة:

لقد تباينت المواقفُ بشأن تشخيص أسباب الهزيمة، وبهذا الصّدد نتوقّفُ أمامَ أبرزِ الأسباب من وجهة نظر أطرافٍ عديدة:

أوّلًا: المؤامرةُ الصهيوأميركيّة الغربيّة الرجعيّة على مصر

لقد أعاد بعضُ الباحثين هزيمةَ 1967، لأسباب تتعلّقُ بالخطّة الصهيوأمريكية المسبقّة لإجهاض ثَورة 23 يوليو، التي جرت ترجمتَها عبرَ دعم الولايات المتّحدة الأمريكيّة والدول الأوروبيّة للكيان الصهيونيّ عسكريًّا واقتصاديًّا وتوظيف القواعد العسكريّة الأمريكيّة والغربيّة في خدمة العدوان الصهيونيّ على مصر عام 1967، مثل دور القوّات الجويّة الأمريكيّة المتمركزة «بقاعدة هويلز» وكذلك القوّات البريطانيّة المتمركزة «بقاعدة العدم» في ليبيا، وذلك قبل الانقلاب على الحكم الملكيّ في ليبيا الذي قاده العقيد معمر القذافي.

يضافُ إلى ما تقدّم ما كشفته الوثائقُ المتعدّدةُ عن دور الحكم السعوديّ في حرب حزيران إلى جانب الكيان الصهيوني، بعد التدخل السعوديّ في اليمن في مواجهة دور عبد الناصر في دعم الثورة اليمنيّة، التي قادها المشير عبد الله السلال ضدَّ حكم الإمام الرجعيّ المتخلّف وسعي الولايات المتّحدة في تلك المرحلة، إلى خنق مصر اقتصاديًّا عبرَ مخطط أميركيٍّ – سعوديّ، وسعي واشنطن قبَل ذلك لإنهاك مصر وسورية، بخلافات وصراعات بين القوى الإسلاميّة والسلطةُ – وَفقًا ما أشار الدكتور رفعت سيد أحمد - في مقال له بعنوان «هل كان للسعوديّة دورٌ في هزيمة عبد الناصر عام 1967؟»

ثانيًا: الخطّةُ الإسرائيليّةُ المبيّتةُ للعدوان على مصر

أدنى مراجعة للتاريخ منذ قيام ثورة 23 يوليو 1952، تؤكّد أنّ خطّة العدوان مبيّتة منذ انطلاق الثورة، وبهذا الصدد نشيرُ إلى ما يلي:

1- خطّةُ الحرب الصهيونيّة ضدّ مصر مبيّتةٌ منذ 8 آذار 1957، عندما انتهت أزمةُ السويس، بانسحاب القوّات الإسرائيليّة من شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة، عبرَ الاتّفاق على دخول قوّات دوليّة تابعة للأمم المتّحدة، إلى المناطقَ التي انسحبت منها قوّات الاحتلال الإسرائيليّ لحماية وقف إطلاق النار. فالعدوُّ الصهيونيّ، بدأ بوضع خطّة، لضرب مصر، منذ ذلك التاريخ؛ بسبب فشل الأهداف الإسرائيليّة، المتوخّاة من العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، المتمثّلة بشكلٍ رئيسيّ في تطويع المشروع القوميّ، لثورة 23 يوليو/تموز 1952.

لقد كشفت الوثائقُ الإسرائيليّة أنّ العناوين الرئيسيّة لخطّة الهجوم الإسرائيلي على مصر، وضعت منذ عام 1957، وأنّ رئيس الكيان الصهيوني الأسبق، عزرا وايزمن، هو الذي وضع خطّة ضربِ المطاراتِ المصريّة، وأجرى تدريبات مسبقةً منذ ذلك التاريخ لتطبيقها. إذ إنّه بعد انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيليّة من سيناء وقطاع غزة عام 1956، بناءً على أوامرَ أمريكيّة بعد مشاركتها في العدوان على مصرَ مع كلّ من: فرنسا وبريطانيا. وإثرَ طرح الرئيس الأمريكي أيزنهاور مبدأ «ملء الفراغ»، لم يكن بوسع «ديفيد بن غوريون» رئيس وزراء الكيان الصهيوني آنذاك أن يرفض الأوامر الأمريكيّة، وأعلن أن حرب 1956، على مصر قد أجهضت، وأنّ إسرائيل لم تحقّق شيئًا سوى فتح خليج العقبة، وهذا أدنى مطالبها، وأنّه لا بدّ من حرب أخرى «محتومة» لا يجهضها أحد. وبدأ العدوّ الصهيونيّ الاستعداد على الفور منذ ذلك الحين، وقد صرّح قائد الطيران الإسرائيلي عام 1967 «مردخاي هود» بأنّهم ظلّوا اثني عشر عامًا طويلةً يعيشون الخطّة ويتدرّبون ويحلمون بالخطّة... ومن أجل (80) دقيقة، هي التي دمروا بها سلاح الطيران المصري في يونيو (حزيران) 1967.

ثالثًا: الدورُ الأمريكيُّ في الحرب

يعودُ دورُ أمريكا في الحرب إلى فشلِها

سياسيًّا في تطويع نظام عبد الناصر جرّاء رفضه لنظرية الرئيس الأمريكي أيزنهاور «ملء الفراغ» عام 1957، ولجوئه قبل ذلك إلى عقد صفقة الأسلحة التشيكيّة، وتأسيس منظومة الحياد الإيجابيّ مع أبرز قادة العالم الثالث (نهرو، تيتو، سوكارنو، نكروما).

لقد ضاقت الإمبرياليّة الأمريكيّة ذرعًا بعبد الناصر، وإنجازات نهجه القومي، وقرّرت تصفيته ورأت أنّ الوقت قد حان للإطاحة به، حيث لم يستطع الانقلاب الذي دبّرته المخابرات المركزيّة الأمريكيّة عن طريق الحلف الإسلامي عام 1965، أن يُسقط عبد الناصر، كما أسقطت موجة الانقلابات نكروما وسوكارنو، ولهذا تقرّرت الحرب على عبد الناصر عام 1967، وَفْقَ تنسيقٍ وتحالفٍ أمريكيٍّ إسرائيلي.

لقد زعمت الولايات المتّحدةُ في حينه، بأنّه لم يكن لها دخلٌ لا من قريب ولا من بعيد بحرب 1967، وطالبتْ بالاعتذار، حينما أعلن عبد الناصر ذلك. واقتضى الأمرُ سنوات عدّة ليخرجَ مديرُ المخابرات الأمريكيّة المركزيّة في المنطقة بكتاب يعلنُ فيه أنّ الرئيس الأمريكيّ «ليندون جونسون» والبنتاجون والمخابرات المركزيّة الأمريكيّة كانوا «أبطال» تلك الحرب الحقيقيّين. وقد جاء في وثيقة كشف عنها (وهي من ضمن الوثائق الأمريكيّة التي أفرج عنها عام 2001م)، أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة دفعت إسرائيل إلى الحرب المبّكرة، وبدعم مباشر وفوريّ: «لقد التقى مديرُ الموساد الإسرائيليّ حينها «أميت» مع الرئيس الأمريكيّ جونسون، وبعد التداول سأل جونسون رئيس الموساد: لو هاجمتم العرب الآن فكم ستتحملُ هزيمتهم معكم؟ فكان جواب أميت: عشرة أيّام تقريبًا. فقال جونسون:» إذًا ماذا تنتظرون؟».

رابعًا: البرجوازيّةُ العسكريّةُ المصريّة

ردّت العديدُ من الأحزاب الشيوعيّة واليساريّة العربيّة على عجل هزيمةَ حزيران إلى طبيعة النظام البرجوازيّ الصغير في مصر وسورية – على حدّ ما جاء في أدبياتها - دون أن تقدّم قراءةً موضوعيّةً لطبيعة التحوّلات الطبقيّة في مصر، التي جاءت على أرضيّة المبادئ الستة التي أرستها ثورة 23 يوليو عام 1952، التي تمَّ تجذيرُها في قوانين يوليو الاشتراكيّة عامَ 1961، عبرَ قرارات التأميم والإصلاح الزراعيّ وانحيازِ عبدِ الناصر للعمّالِ والفلاحين.

وذهب بعضُ المؤرّخين، إلى تفسير الهزيمة بوجود البرجوازيّة العسكريّة البيروقراطيّة وهو تفسيرٌ أقربُ إلى الواقع، من التفسيرات النظريّة العامّة حول البرجوازيّة الصغيرة، فالبرجوازيّة العسكريّة تشكّلت في سياق تراكميّ، منذ العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وحتى نكسة حزيران 1967.

ومن المعلوم أنّ المشيرَ عبد الحكيم عامر، من مَوقعه قائدًا عامًّا للقوّات المسلّحة لم يُبدِ أيَّ كفاءة تذكر في مواجهة العدوان، ناهيكَ عن دوره السلبيّ في مواجهة مؤامرة الانفصال السوريّة عن مصر عام 1962.

لقد حاولَ مجلسُ الرئاسة المصريّة أن يدخل التوازن بين سلطاتَ المشير عامر وبين السلطة الرئاسيّة المتمثّلة في القيادة السياسيّة، بعد فشل المشير أيام العدوان الثلاثي وأيام الوحدة مع سورية، وقد أعدَّ قرار تحديد اختصاصات المشير، بما يجعل سلطة تعيين قادة الوحدات في القوات المسلّحة من مسؤوليّة مجلس الرئاسة، ولم يحضر عبد الناصر جلسة مجلس الرئاسة التي نوقش فيها هذا الموضوع، فطلب المشير تأجيل بحثه، وانضمّ إليه كمال الدين حسين الذي كان يقترب من دائرة الظلّ ويبتعد عن المناصب التسع التي كان يستحوذ عليها، ولكن الأغلبيّة وافقت على القرار وأصدرته، لكن المشير عامر لم يمتثل إليه وخرج غاضبًا، وغضب لغضبه قادة القوّات البريّة والجويّة والبحريّة، وقدم بعض كبار القادة استقالاتهم، وحدثت حالةُ هياج بين قادة القوّات المسلّحة المقرّبين من المشير، واجتمعوا في القيادة وأصروا على عودة المشير إلى موقعه.

لقد أدرك المشير عامر أنّه يستمدُّ سلطته من القوّات المسلّحة وليس من الشعب والدولة، فوثّق صلته بقادتها وظلّ يواصل العطاء والمنح لكلّ من يطلب، وأصبح للمشير أظافر وأنياب، وقد كان من الواجب حسم مثل هذه الأمور عند بدايتها، ولكن إهمال ذلك أدّى بالقيادة العسكريّة لكي تشكّل بروزًا ورميًّا خَطيرًا، أصبح من الصعب استئصاله، وأصبحت القيادةُ السياسيّةُ ينقصُها القدرةَ وليس الرغبة، لإزالة هذا الورم، وهنا اهتزّت كلُّ الأمور فتغيّرت طبيعةُ العلاقات بين القيادةَ السياسيّة والقيادة العسكريّة، ثم اهتزّت طبيعةُ العلاقات داخلَ القيادة العسكريّة، فهبط ميزان الكفاءة ليحلّ محلّه ميزان الولاء، وأصبح التأمين الذاتي وليس الأمن القوميّ هو محلُّ الرعاية والاهتمام، ومن ثمَّ فإنّ حرب حزيران خاضتها مصر في ظلّ علاقة مضطربة بين القيادة السياسيّة والقيادة العسكريّة غير الكفؤة وغير المؤهّلَة والمسؤولة.

لقد تساءل الكثيرون: لماذا لم تعالج القيادةُ السياسيّةُ الموقف؟ ربّما يكون ذلك لعجز في القدرة في ضوء اختلاف موازين القوى بين القيادتين، وربّما تكون القيادةُ السياسيّة قدّرت أنّه لتصحيح الأوضاع لا بدّ من صدام، لكنّها لم تكن مستعدّةً لهذا الصّدام إلا على الأرض الملائمة وفي الوقت المناسب.

لقد ذهبَ بعضُ الناصريّين إلى القول: إنّ حرب 1967، لم تكن حربًا، ولم تحارب مصر، ولم تهزم ولكن سقطت القوّاتُ المسلّحة بسقوط القيادة العسكريّة، وإنّه ربّما تكشف كلّ الحقائق ذات يوم، ويعرف مثلًا دور «الحزب الأمريكيّ» في مصر، وكان عبد الناصر يسمّيه أقوى حزب سياسيٍّ في البلاد، وسوف يعرف دورُ «البرجوازيّة العسكريّة» التي هيمنت على السلطة في الجيش والحكومة، التي كانت لا تقلّ عداءً لعبد الناصر عن الولايات المتّحدة و(إسرائيل)، وقد حدث في حرب 1967، ما يندر، وربّما لا يمكنُ أن يحدثَ في أيّ حرب أخرى، وقد عرف عبد الناصر بطريقةً مًا الخطّة الإسرائيليّة بتفاصيلها وموعدًها، وجمع كلّ القادة العسكريّين الكبار وأحاطهم علمًا بما لديه من معلومات، ولكنّهم احتفظوا بها لأنفسهم، ولم يبلغوا القادة الميدانيّين... وكانت الكارثة■

مراجع:

1- محمد عودة: كتاب حوار حول عبد الناصر، بحث بعنوان: «عبد الناصر- الثورة مستمرة، دار الموقف العربي- القاهرة، 1981.

2-رفعت سيد أحمد: مقال بعنوان: «هل كان للسعودية دور في هزيمة عبد الناصر عام 1967؟»، الميادين نت، حزيران (يونيو).

3- انظر أمين هويدي: مع عبد الناصر، فصل بعنوان «مفاتيح شخصية عبد الناصر»، دار الوحدة، ط ا، 1980.

4- عليان عليان – مقال بعنوان: هزيمة 1967 من الجذور إلى الأسباب إلى الرد عليها بمواصلة النضال ضد العدو الصهيوني، بوابة الهدف، السبت 12 يونيو 2021.

- مركز المعلومات الفلسطيني- وفا، فلسطين عبر التاريخ، حرب حزيران 1967.

«كواليس» عدوانُ إسرائيلَ على مصر
في الخامس من يونيو 1967

د. عاصم الدسوقي. أستاذُ التاريخِ الحديثِ والمعاصرِ في جامعةِ عين شمس/ مصر

الجمهورية

قرار بوقف إطلاق النار

المؤامرة الثلاثية الشاملة تنكشف فى صورتها النهائية

الأسطول السادس تدخل أمس فى القتال فى سيناء وقنال السويس

وخلت أمريكا العرب سافرة بعد انتصارات ملاحقة لسلاحنا الجوى وقواتنا المدرعة

هاجمة الطائرات "شيراتون" والسفينة "ليبرتى" تقتربان على مسافة ١٥ ميلاً من الساحل المصرى

عندما نجحَ جمال عبد الناصر في دعم ثورة شعب اليمن في 1962، ضدّ نظام حكم الإمامة، لم يتوقّف عن تأييد ثورات التحرّر الوطنيّ في بلاد العروبة. وهنا انزعجت الولايات المتحدة الأمريكيّة ومعها إسرائيل ومن ثمّ بدأ التخطيط للقضاء عليه، وقامت الخطّة الأمريكيّة على أساس توريط عبد الناصر في مواجهة مع إسرائيل استفادت من شروط انسحاب إسرائيل من مصر بعد العدوان الثلاثي (إنجلترا وفرنسا وإسرائيل) في نوفمبر 1956.

والحاصل أنّ إنجلترا وفرنسا انسحبتا في 23 ديسمبر 1956، لكن إسرائيل رفضت الانسحاب إلا إذا ضمنت حريّة الملاحة في مضيق تيران إلى خليج العقبة، حيثُ إنّها كانت ممنوعة من المرور من قناة السويس كما هو معروف. وهنا تدخّلَ الرئيسُ الأمريكي آيزنهاور وأقنعَ عبد الناصر بمرور سفن إسرائيل التجاريّة، وليست الحربيّة، من مضيق تيران تحت حماية قوّات طوارئ دوليّة تابعة للأمم المتّحدة، وقال لعبد الناصر إنّ على هذه القوات أن تنسحبَ في أيّ وقت تريدُهُ مصر. وأمامَ هذا العرض المغري وافق عبد الناصر وانسحبت القوّات الإسرائيليّة في مارس 1957، وجاءت قوّاتُ الطوارئ الدوليّة لتحمي مرورَ السفن الإسرائيليّة تحت عنوان «الملاحة البريئة» أي الملاحة التجاريّة وغير الحربيّة.

ولمّا لم يتوقف عبد الناصر عن مواصلة دوره في دعم حركات التحرّر الوطنيّ والقوميّ في بلاد العالم الثالث في إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبيّة في ضوء مبدأ الحياد الإيجابيّ وعدم الانحياز؛ رأت أمريكا في مطلع عام 1966، وفي عهد إدارة ليندون جونسون ضرورة التخلّص منه، وذلك باستخدام إسرائيل لتحقيق الغرض. وكان النفوذُ الصهيونيُّ قد أخذ يزدادُ في البيت الأبيض في أبريل 1966، بتعيين أربع شخصيّات بالإدارة الأمريكيّة وهم: والتر روستو مستشار الأمن القوميّ، وأخوه يوجين مساعد وزير الخارجيّة، وآرثر جولدبرج المندوب الأمريكيّ الدائم في الأمم المتّحدة، ورابعهم ريتشارد هولمز مديرًا عامًّا لوكالة المخابرات المركزيّة.

وقد ترتّب على هذا التغيير زيادةُ المعونة الأمريكيّة لإسرائيل عامَ 1966، إلى 1100 مليون دولار مقابل 92 مليونًا عامَ 1965. وفي 14 أبريل 1966، أبلغت الحكومةُ الأمريكيّةُ عبد الناصر بأنّها باعت طائرات لإسرائيل وطلبت منه أن يأخذَ الموضوعَ دون إثارة؛ لأنّ عددَ الطائرات لا يزيد على خمسين طائرة!! فاستدعى عبد الناصر السفير الأمريكي بالقاهرة لوشيوس باتل وأبلغه بأنّ مستقبل العلاقات العربيّة - الأمريكيّة قد أصبح مهدّدًا بهذه الصفقة، وأنّه إذا كان جونسون يعتمدُ على أنّنا سوف نحاول السيطرة على مشاعرنا وردود أفعالنا لاحتياجنا للقمح، فإنّنا لم نعد نريدُ قمحًا أمريكيًّا طالما كان المقابلُ هو تمريرُ صفقات سلاح لإسرائيل.

وبدأ العدُّ التنازليّ لترتيب كيفيّة الإيقاع بعبد الناصر، ففي 19 مايو 1966، وكانت القوّات المصريّة ما تزال تحاربُ في اليمن، رفعت المخابراتُ الأمريكيّةُ تقريرًا للرئيس الأمريكيّ تقولُ فيه: إنّ إطالة الحرب في اليمن يؤدي إلى مضاعفة الصعوبات الاقتصاديّة في مصر على طريق إسقاط نظام الحكم». وعلى هذا وفي الشهر ذاته رفضت الحكومة الأمريكيّة مدَّ مصر بالمعونة الغذائيّة التي كانت قد تعهّدت بها بمقدار 150 مليون دولار في الوقت الذي سلّمت فيه لإسرائيل للمرّة الثالثة عتادًا حربيًّا ضخمًا.

وفي 16 يونيو 1966، تقدّمت الخارجيّةُ الأمريكيّةُ بمذكرةٍ للرئيس جونسون

ليقرّرَ أنّ الحكومةَ الأمريكيّةَ لا تستطيعُ عقدَ اتّفاق بيع أغذيةٍ لمصر بمقتضى القانون رقم 480 الخاصّ بفائض الأغذية لأسباب عدّة منها سياسة مصر في اليمن، واشتراكها في مؤتمر القارات الثلاث بشأن عدم الانحياز، ومهاجمة ناصر للسياسة الأمريكيّة في فيتنام، فتأكّد بهذا أنّ الإدارةَ الأمريكيّةَ تربط المساعدات الاقتصاديّةَ التي تقدّمها لأيّ دولةٍ بالمواقفِ السياسيّةِ التي تستفيدُ منها.

وفي 14 يوليو 1966، دارت معركةٌ جويّةٌ فوق مواقع تحويل مجرى نهر الأردنّ بين الطائراتِ السوريّةَ والإسرائيليّة، فكانت بداياتِ التحرّش الحادّ. وفي 20 يوليو استقبل ناصر وزير خارجيّة باكستان ذو الفقار علي بوتو، وكان قادمًا من أمريكا وصارحه بأنّ الأمريكيّين عازمون على تحطيم مصر والتخلص منه.

وقد اتّضحَ الربطُ بين المساعداتِ الأمريكيّة والمواقف السياسيّة عندما قدّم السفيرُ الأمريكيّ بالقاهرة لوشيوس باتل في أوائل مارس 1967 شروطَ أمريكا المحدّدة لإعادة تصدير القمح إلى مصر، وتتلخّصُ في انسحابَ القوّات المصريّة من اليمن، وعدم تأييد الحركة الوطنيّةَ في عدن (جنوب اليمن)، وتسريح جزءٍ من الجيش المصري، والعدول عن صناعةِ الصواريخ، وتأييد سياسة أمريكا في الشرق الأوسط أو على الأقلّ عدم توجيه انتقادات شديدة لها. وهنا أبلغَ ناصر السفيرَ الأمريكيَّ في يوم مارس أن مصر عدلت نهائيًّا عن رغبتها في شراء القمح، بسببِ المراوغةِ وشروطِ الإذعانِ والإذلال.

وفي 7 أبريل 1967 توغّلت قاذفاتُ القنابل الإسرائيليّة إلى داخل سوريا حوالي 70 كيلومترًا وضربت أهدافًا في العمق واستخدمت الدبابات والمدفعيّة.

وفي 27 أبريل أذاعت الخارجيّةُ السوفييتيّةُ بيانًا نبّهت فيه إلى أنّ إسرائيل تقومُ بلعبة خطرة، وعندئذ بدأت إنجلترا وأمريكا تظهران قلقهما، حيث تمّ وضعُ الأسطول الأمريكيّ السادس في البحر المتوسّط في حالة استعداد عسكريّ، وبدأ الطيرانُ الإنجليزيُّ يتجمّعُ ويتمركزُ في قبرص.

وفي 15 مايو احتفلت إسرائيلُ بمرور تسعة عشر عامًا على إعلانها، وأقامت عرضًا عسكريًّا في القسمِ الإسرائيليّ من القدس، فأمرَ ناصر بتحريك القوّاتِ العسكريّةِ تجاهَ قناة السويس، وطلب من الأمم المتّحدة في 18 مايو سحبَ ثلاثة آلاف فردٍ من قوّاتِ الطوارئ الدوليّة من سيناء، كما قرّر عدم مرور السفن الإسرائيليّة في خليج العقبة، وكذا السفن الأخرى التي تحمل بضائع استراتيجيّة لإسرائيل.

وبعدَ أن تواترت الأنباءُ في منتصف مايو 1967، عن وجودِ حشودٍ عسكريّة إسرائيليّة على حدود سوريا، أسرعَ عبدُ الناصر لتأييد سوريا انطلاقًا من اتفاقيّة الدفاع العربيّ المشترك بين البلدين في 1957، وبدا الموقفُ على وشك الصدام.

وفي الحال وفي يوم 22 مايو 1967، وقبل أن تعلنَ مصرُ إغلاقَ مضائق تيران وخليج العقبة أصدر الرئيسُ الأمريكيُّ جونسون تعليمات للأسطول السادس واثنين من حاملاتُ الطائراتَ وهما «ساراتوجا» و « أمريكا» بالتوجّه إلى شرق البحر المتوسّط. وأصدرَ بيانًا يفيدُ بأنّ الولايات المتّحدة تعدُّ خليجَ العقبة ممرًّا مائيًّا دوليًّا، وتشعر بأنّ فرضَ حصار على الملاحةِ الإسرائيليّة فيه أمرٌ غيرٌ مشروع، ويحملُ في باطنه كارثةً كامنة تهدّدُ قضيّةَ السلام، كما أنّ حقَّ الملاحة الحرّة البريئة في الممرّ المائيّ الدوليّ تشكّلُ اهتمامًا رئيسيًّا للمجتمع الدوليّ.

وفي 23 مايو 1967، أرسل جونسون رسالتين لعبد الناصر بواسطةِ سفيره بالقاهرة ريتشارد نولني: واحدة شفهيّة وأخرى تحريريّة... وفي الرسالة الشفهيّة، قال لعبد الناصر في أسلوب عاطفيّ «إنّه لا ينبغي لنا جميعًا أن ننظرَ إلىَ الوراء، إنّما نعملُ على إنقاذ الشرق الأوسط والمجتمع الإنسانيّ كلّه من حربٍ اعتقد أنّه ليس هناك من يريدها... وأنّ المنازعات الكبرى في عصرنا هذا يجب ألا تحلّ بالاجتياز غير المشروع للحدود بالسلاح والرجال..».

وفي الرسالة التحريريّة قال: «إنّ حكومةَ الولاياتِ المتّحدة الأمريكيّة تعارضُ معارضةً صارمةً أيَ عدوان في المنطقة من أيّ نوع سواءً كان مكشوفًا أو في الخفاء.. سواءً قامت به قوات نظاميّة أو غيرُ نظاميّة... وأنّ هذه هي سياسةُ الحكومة الأمريكيّة على مدى أربع رئاسات..». وفي صباح الأوّل من يونيو 1967، وصل إلى القاهرة السفير تشارلز يوست وأكّد للمسؤولين في مصر أنّ الولايات المتّحدة سوف تكونُ ضدّ أيّ طرف يبدأ بالعدوان المسلّح.

وفي الثاني من يونيو ردّ عبد الناصر على رسالة جونسون قائلًا له «إنّه لا يمكنُ نسيانُ التاريخ... وأنّ الأصلَ في المشكلة حقّ شعب فلسطين في أن يعود إلى بلاده... وأنّ على العائلة الدوليّة (الأمم المتّحدة) مسؤوليّة التكفّل بممارسة هذا الحقّ... وإنّ مصر لا تكتفي باتّخاذ السلام العالميّ هدفًا بل إنّنا في سبيل هذا الهدف نأخذ دورًا إيجابيًّا لا أرى الاستطراد في بيانه تجنبًا للوقوع في دائرة تمجيد الذات... وإنّ قوّاتنا لم ولن تبدأ بالعدوان، إنّما سندافعُ ضدَّ أيّ عدوان يقعُ علينا أو على أيّ بلد عربيٍّ بكلّ ما نملك من قدرات وطاقات...»

وردَّ جونسون على رسالة عبد الناصر بتوقيع أمرًا رئاسيًّا في يوم 3 يونيو بأنّ تقوم القوّات الجويّة الأمريكيّة المتمركزة في قاعدة رامشتاين بألمانيا الغربيّة بترتيب القيام بعمليّة استطلاع للجبهة المصريّة. وكانت بريطانيا من جانبها قد شحنت لإسرائيل أسلحة ومعدّات حربيّة من قاعدة جويّة عسكريّة شرق لندن، وغادرَ عددٌ كبيرٌ من «المتطوّعين» الإنجليز مطار لندن في طريقهم إلى إسرائيل. وتوجّهت حاملةُ الطائرات البريطانيّة «البيون» إلى البحر المتوسّط، وأقلعت 17 طائرة من طراز فالكون من قاعدة أكرونيري في قبرص إلى إسرائيل قبل العدوان بعشرة أيّام.

ولما قام عبد الناصر بحشد القوّات المسلّحة المصريّة في سيناء تأهّبًا للردّ على عدوان إسرائيل المرتقب على سوريا، وقرّرَ إغلاق باب المندب، وطلب إنسحاب قوّات الطوارئ الدوليّة من مضيق تيران التي تحمي الملاحة الإسرائيليّة، أعلنت إسرائيل أنّ هذه الإجراءات تعني إعلان الحرب ضدّها، فقامت بالعدوان على مصر في الخامس من يونيو 1967. وفي مجلس الأمن رفضت الولايات المتّحدة إدانةَ العدوانَ الإسرائيليّ، ورفضت الموافقةَ على مشروع قرار يطالبُ إسرائيل بالانسحاب.

وفي 19 يونيو 1967، أعلن جونسون في بيان عامّ تحميل مصر مسؤوليّة الحرب، وصرّح بأنّ أمريكا لن تضغط على إسرائيل للانسحاب طالما لا يوجد سلام. لعلّ تلك الوقائعُ والملابساتُ تؤكّد أنّ الولايات المتّحدة تحاربُ أيّ قوّة سياسيّة تحاول أن تأخذ طريقًا مستقلًا وترفضُ التبعيّة، وأكثر من هذا أنّها تهدّدُ من يقتربُ من إسرائيل دفاعًا عن «حقوق الفلسطينيين»، وهي مواقفُ لم تتغيّر منذ عام 1948 وحتى الآن ■

تداعياتُ حربِ حزيران 1967 في الوطنِ العربيّ

الأستاذُ الدكتورُ علي محافظه. كاتب ومؤرخ والرئيسُ الأسبقُ لجامعتي مؤتة واليرموك/ الأردن

قرار بإنهاء وجود قوات الطوارئ على كل خط الحدود وفي قطاع غزة
تصريح هام للمشير عبد الحكيم عامر

قد لا أبالغُ إذا قلتُ: إنّ حربَ الأيّام الستة في حزيران 1967، أهمُّ حدث شَهِدَهُ العربُ في النصف الثاني من القرن العشرين. فقد كانت هذه الحربُ بدايةَ التراجع العربيّ الذي بلغ أسوأ مراحله هذه الأيّام. صحيحٌ أنّ أحداثًا خطيرةً سبقتْهُ ومهّدتْ له، مثل انهيار الوحدة السوريّة - المصريّة في أيلول 1961، وفشل مفاوضات الوحدة الثلاثيّة بين مصر والعراق وسوريّة سنة 1963، والخلافات بين أنظمة الحكم العربيّة التي لم تنقطعْ منذ قيام حلف بغداد سنة 1955، حتّى قبيل اندلاعِ الحرب، غيرَ أنّ الحربَ بذاتها كانت هزيمةً ساحقةً لحقت بالجيوش العربيّة على يد الكيان الصهيونيّ في فلسطين، مثلما كانت صدمةً مريعةً لكل عربيّ، هزّته في الأعماق وأذهلته.

اختلف العربُ في تفسيرهم للهزيمة وتحليل أسبابها. فمنهمْ من ردّها إلى ابتعادنا عن الدين الحنيف، وعدم التزامنا بأحكام الشريعة الغرّاء، وأنّ اللّه يعذّبُنا باليهودَ لأخطائنا وذنوبنا، وأنّنا نستحقُّ ما جرى علينا لانحرافنا عن جادة الحقّ وانهماكنا في الحياة المادّيّة الفانية. وقال آخرونَ بنقيض ذلكَ، وعزوا الهزيمةَ إلى الفهم السلفيّ للإسلام، وأصدرَ صادق جلالَ العظم كتابَ «نقد الفكر الدينيّ» في هذا الاتّجاه. كما عزا الليبراليّون العربُ الهزيمةَ إلى غياب الحرّيّات الفرديّة والعامّة، ولا سيّمَا الحرّيّاتَ السياسيّةَ، وإلى تطبيق النظام الاشتراكيّ في دول الطوقِ المعنيّة بالصراع العربيّ - الصهيونيّ (مصر وسوريا والعراق)، بينما أرجع التكنوقراط العرب الهزيمةَ إلى التخلف التقنيّ عندَ العرب مقارنةً بإسرائيل. وادّعى اليسارُ العربيُّ أنّ طبيعةَ الأنظمة البرجوازيّة في الدول العربيّة المحيطةِ بإسرائيلَ هي السببُ في الهزيمة.

أمّا أنظمةُ الحكم العربيّة، فتبادلت التّهمَ فيما بينها. فقدَ عدَّ بعضُها نظامَ البعث في سوريا مسؤولًا عن الهزيمةِ لتهوّرِهِ في الردِّ على تحرّشات إسرائيل، وتوريط مصر عبد الناصر، وهي غيرُ مستعدّةٍ لهذه الحرب، وتلكّؤُهُ في دخول الحربَ في يومها الأوّل، وضعفَ الأداءَ القتاليَّ لجيشه في الحرب. ووُجّهَ اللومُ للرئيس جمالَ عبد الناصر لتسرّعه في الطلبَ من الأمين العام للأمم المتّحدة بسحبَ قوّات الطوارئ الدوليّة من شرم الشيخ ومضائق تيران، وإحلال قوّات مصريّة محلّها، وإغلاق خليج العقبة في وجهَ البواخر المتّجهة إلى إسرائيل. واتّهمتَ القيادةُ المصريّةُ بتوريط الأردنّ وسوريا في هذه الحرب بعدَ أنْ حُسمت نتيجةُ الحربِ في الساعات الأولى من صباح يوم الخامس من حزيران 1967؛ بتدمير سلاح الجوِّ المصريّ في المطاراتِ العسكريّة المصريّة.

ومهما اختلفَ العربُ أفرادًا أو أحزابًا وأنظمةً حاكمةً في تحليلهم لأسباب هزيمة 1967، وفي مواقفهم من تلكَ الحرب، فقد كانت نتائجُها وتداعياتُها في منتهى الخطورة على الصعد السياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة والثقافيّة. لقد كانتَ خسارةُ العربَ كبيرة، فقد سقطت الضفّةُ الغربيّةُ وقطاعُ غزّة (أي فلسطين كلّها) وهضبةُ الجولان وشبهُ جزيرةِ سيناء في أيدي الصهاينة. ودمّرت جيوش الدول العربيّة المحيطة بإسرائيل. وظهر العملُ الفدائيُّ الفلسطينيُّ ردَّ فعل عسكريّ عربيٍّ مناسب ومنقذٍ لكرامةِ العربِ فيَ هذه الهزيمةَ.

وكانَ من تداعيات هذه الحرب أن أكّد حزبُ البعثِ العربيَّ الاشتراكيّ في سوريا تبنّيه لفكرة حرب التّحرير الشعبيّة سبيلًا لتحرير الأراضي العربيّة المحتلّة، وأنشأ فصيلاً مسلّحًا باسم «قوّات الصاعقة» انضمَّ إلى العمل الفدائيّ الفلسطينيّ. وكان من نتائج هذه الحرب التحامُ حركة القوميّين العربَ بالحركةَ الناصريّة في كثير من الأقطار العربيّة، وتبنّت المبادئَ الماركسيّة - اللينينيّة. وشكّلت فصائلُ عدّةٌ انضمّت إلى العمل الفدائيّ. وكذلك فعل حزبُ البعث العربيّ الاشتراكيّ في العراق بإنشاء فصيلٍ فدائيٍّ باسم «جبهة التحرير العربيّة».

أحيا العملُ الفدائيُّ الفلسطينيُّ الأملَ لدى العربِ في جعلِ الاحتلال الإسرائيليّ لأراضيهمَ مكلفًا، واستقطَب مشاعرَ الجماهير العربيّة وولاءها، وتصوّرت أنّها طليعةٌ ثوريّةٌ للعمل العربيّ المشترك.

وكان التطرّفُ لدى أنظمة الحكم القوميّة مظهرًا من مظاهر الدفاع عنَ النفس، ودفع تهمةَ التخاذلَ في الحرب، وتغطيةً للهزيمة، وسعيًا مستميتًا لكسب ولاء الجماهير الشعبيّة التي بدأت تنفرُ منهاَ وتبتعدُ عنها، بعد أن حطّمت آمالها، وعمّقت الخيبة في نفوسها.

أمّا الأحزابُ الشيوعيّةُ العربيّةُ التي تبنّت قرارَ الأمم المتّحدة بتقسيم فلسطين سنة 1947، تضامنًا مع الاتّحاد السوفياتي، فقد تغيّر موقفُها بعدَ حرب 1967. فطالبت في البدايةِ بحلِ الصراع العربيّ- الإسرائيليّ حلًا سلميًا وفقَ قرار مجلس الأمن الدوليّ رقم (242) الصادر في 1967/11/22. ولمّا شعرت هذه الأحزابُ أنّ موقفَها هذا عزلها عن الساحةَ السياسيّة العربيّة، قرّرت في دول الهلالَ الخصيبَ أواخرَ سنة 1969، الرجوعَ عنَ موقفها، والأخذَ بفكرة العمل الفدائيّ، والمساهمة به بإنشاءِ «قوّات الأنصار» في بداية سنة 1970.

وكان من أهمّ نتائج حرب حزيران على الصعيدِ العربيّ ظهورَ «الصحوة الإسلاميّة»

وصعود التيّارات الإسلاميّة الاحتجاجيّة أو «الأصوليّة الإسلاميّة». ورفعت التنظيماتُ السلفيّةُ الأصوليّةُ شعارَ الجهاد باعتباره فريضةً على المسلم من أجل تطبيق أحكام الشريعة الإسلاميّة، وأنّهُ لا بدَّ من تقويض أنظمة الحكم العربيّة القائمة؛ لأنّها أنظمةُ حكمٍ جاهليّةٌ وكافرة، وبناء دولة الخلافة مكانها. وذهبَ بعضُ هذه الحركاتِ المتطرّفة إلى تكفير المجتمعات العربيّة كلّها، وأحلّت دماءَ المسلمين فيها. وجاءت أحداث أفغانستان التي تعاونت فيها هذه الحركاتُ مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة لتحريرها من الاحتلال السوفياتيّ. ولمّا تمّ لها ذلك انقلبت عليها الولاياتُ المتّحدة الأمريكيّة، فوجّهت ضربتها إلى الدولة الأعظم في العالم في 11 أيلول 2001. وكان ردُّ الفعل الأمريكيّ على هذه الضربة القاسية احتلالَ أفغانستان سنةَ 2001، واحتلالَ العراق سنةَ 2003، وإلصاقَ تهمة الإرهاب بالعرب والمسلمين.

وفي مقابل انتشار الصحوة الإسلاميّة على مدى الوطن العربيّ والعالم الإسلاميّ؛ شهدت الأحزابُ والحركاتُ القوميّةُ العربيّةُ انحسارًا متواصلًا وانقسامات داخليّةً كثيرةً أضعفتها، وحصرتْ نشاطاتها وانتشارها في أقطار عربيّة معيّنة. وتحوّلت أنظمتُها الحاكمةُ إلى قلاع للاستبداد والحكم الفرديّ المطلق، تحميها الجيوشُ الحزبيّةُ والأجهزةُ الأمنيّة. وانغلقت أنظمةُ الحكم الرجعيّةُ التقليديّةُ على نفسها، وازدادت استبدادًا وتشدّدًا.

ومن تداعيات حرب حزيران اقتناعُ معظم أنظمةِ الحكم العربيّة بتعذّر إنهاءِ الصراع العربيّ - الإسرائيليّ بالقوّة العسكريّة، والسعيّ إلى حلّه سلميًّا، بعدَ أن كانت مؤتمراتُ القمّةِ العربيّة قبل هذه الحرب، قد جعلتْ تحريرَ فلسطين كلّها هدفًا قوميًّا للأمّة العربيّة وأنظمتها الحاكمة.

في حالة الذهول والتشتّت الذهنيّ بين العرب، وفي مناخ تسودُهُ الشكوكُ وعدمُ الثقة بين الحكّام العرب، وتكثرُ فيه مشروعاتُ الاتّحاد والوحدة العربيّة ومحورها القائد الليبيّ معمّر القذافيّ دون أن يثبت منها شيءٌ على أرض الواقع؛ بدأ أنور السادات - خليفة عبد الناصر في مصر - بالإعداد لحرب تعيدُ سيناءَ وبقيّةَ الأراضي العربيّة المحتلّة.

كانَ من المفاجآت السارة اتّفاقُ السادات والرئيس السوريّ حافظ الأسد على بَدْءِ حرب رمضان في 1973/10/6، من أجل تحريرِ سيناء والجولان. صحيحٌ أنّ حربَ رمضان هذه قد أعادت بعضَ الثقة إلى المواطنِ العربيّ والجنديّ العربيّ، غيرَ أنّ النتائجَ السياسيّة التي أسفرتْ عنها لم تكن ذات بال. فقد كانت غايةُ السادات منها تحريكَ عمليّةِ السلام، وليس تحريرَ المناطق المحتلّة. وكان على الرئيس السادات أن يساق صاغرًا إلى إسرائيل سنة 1977، ويطلبُ التفاوضَ مع قادتها حتّى تنفتحَ أمامَهُ بوّابةُ كامب ديفيد سنة 1978، ويبرمَ معاهدةَ السلام مع إسرائيل سنة 1979، ويسترجعُ سيناءَ بشروط سياسيّة وأمنيّة واقتصاديّة قاسيةً ولصالح العدوّ الإسرائيليّ.

وشغلت الحربُ الإيرانيّةُ - العراقيّةُ لثماني سنوات (1980-1988) العربَ عن الصراع العربيّ - الإسرائيليّ. وخسر العراقُ نحوَ مليون نسمة في هذه الحرب، وتراكمت عليه ديونٌ بلغت مئةَ مليار دولار، وخسر العراقُ جارًا مهمًّا له تربطُهُ به صلاتٌ ثقافيّةٌ وتاريخيّةٌ واقتصاديّةٌ متينة.

وأدّت حربُ الخليج الثانية واحتلالُ العراق للكويت إلى تمزيق التضامن العربيّ وعودة القواعد العسكريّة الغربيّة إلى الشرق العربيّ بعدَ أن تخلّصَ منها نهائيًّا قبلَ نصف قرن من الزمن.

وسيقَ الحكّامُ في المشرق العربيّ إلى مؤتمر مدريد سنة 1991، وأبرمَ اتّفاقَ أوسلو في أيلول 1993، ومعاهدةَ السلام الأردنيّة - الإسرائيليّة في 1994/10/26. وها نحنُ نرى كيف تتسابقُ دولُ الخليج العربيّة على التطبيع مع إسرائيل بصورة لافتة للنظر وتثيرُ العجب والاستغراب.

ومع نهايةِ العقد الأوّل وبدايةِ العقد الثاني من القرن الحالي انطلقَ الربيعُ العربيّ الذي عقدت عليه الآمالُ في بداية الحياة الديمقراطيّة وقيام دولة القانون في أقطارنا العربيّة، ولكنْ تدخّلَ الدولُ الكبرى وتعاونُها مع أنظمة الحكم العربيّة المستبدّة حوّلا الربيعَ العربيَّ إلى دمارٍ شامل حقيقيٍّ في ليبيا واليمن وسوريا، وفشلٍ في مصر وتونس والأردن.

لقد مضى على حرب حزيران خمسٌ وخمسون سنة، عانت الشعوبُ العربيّةُ خلالَها من الجوع والفقر والبطالة بعدَ أنّ حلّ بها عارُ الهزيمة والذلّ والهوان، وتعرّضت للتمييز والاضطهاد والسجن والقتل. بقينا خمسًا وخمسين سنةً في التيه لم نهتدِ بعدُ إلى الطريق السليم، وما زلنا نختلفُ على كلّ شيء، والرؤيةُ غيرُ واضحة، فما العمل؟ هناك مبادئُ عامّةٌ سارت عليها أممٌ قبلنا واهتدت بها في مسيرتها نحوَ التقدّم والرقيّ. وهذه المبادئُ هي:

1- إنّ الانقسامَ والتجزئةَ السياسيّةَ القائمةَ حاليًا في الوطن العربيّ هما سببُ ضعف العرب والهيمنة الأجنبيّة عليهم، وعائقٌ كبيرٌ أمامَ تقدّمهم العلميّ والتقنيّ، وتوفير أسباب القوّة والمنعة لديهم. وليس أمامَهم سبيلٌ للخلاص سوى التضامن فيما بينهم، والعملَ الجادّ لاتّخاذ الخطوات نحوَ قيام اتّحاد كونفدراليٍّ بينهم.

2- المشاركةُ الشعبيّةُ في الحكم الطريقُ الصحيحُ لبناء الدولة الحديثة، دولة القانون والعدل التي يخضع فيها الحاكمُ والمحكومُ للقانون وأحكامه، التي تمارسُ فيها السلطةُ التنفيذيّةُ تحت رقابة برلمانيّة فعّالة، بحيث يقلّ الفسادُ وتنحسرُ المحسوبيّةُ وتسودُ العدالة.

3- تنميةُ الوعي الوطنيّ بمشاكل كلِّ قُطر عربيٍّ والسعي إلى دراستها دراسةً علميّةً تمهيدًا للتوصّل إلى الحلول المناسبة لها.

4- تعزيزُ الإيمان بوحدة أمّتنا العربيّة وبضرورتها وبقدرتها على المساهمة في بناء الحضارة الإنسانيّة، ومعرفةُ العوائق والعراقيل التي تحول دون وحدتها.

5- التكاملُ الاقتصاديّ العربيّ هو السبيلُ الوحيدُ للخلاص من الديون التي تثقلُ كواهلَ الدول العربيّة، وتحولُ دونَ توفير الخدمات الأساسيّة للمواطنين، والتحرّرُ من الاعتماد على مساعدات الدول الكبرى.

6- إصلاحُ التربيّة والتعليم في جميع مراحله على أسسٍ تستهدفُ النهوضَ العلميَّ والتقدّمَ التقنيّ، وإعدادُ الإنسان القادر على مواجهة مشكلات العصر وتقديم الحلول لها، والمؤمن بأمّته، الواثق بنفسه وبالعلم والعقل سبيلًا للحياة الكريمة.

7- تجنّبُ الإصغاء لنصائح الدول الطامعة في السيطرة علينا، والتخلّصُ من هذه العقدة النفسيّة التي سيطرت على حكّامنا ونخبنا السياسيّة منذ نشوء دولنا حتّى اليوم «كلّ إفرنجي برنجي». فقد كانت هذه النصائحُ والمشوراتُ وراءَ تمزّقنا وخلافاتنا وتبعثر جهودنا.

8- الإيمانُ الثابتُ بأنّ إسرائيلَ كيانٌ استعماريٌّ استيطانيٌّ توسعيٌّ وخطرٌ دائمٌ يهدّدُ وجودَنا في هذه المنطقة من العالم، وتربية الأجيال العربيّة الناشئة على ذلك، وبناء العقيدة العسكريّة لقوّاتنا المسلّحة على ذلك ■

النظامُ الرسميُّ العربيُّ إلى أين؟

د. سعيد دياب. الأمينُ العامُّ لحزبِ الوحدةِ الشعبيّةِ الديمقراطيّ الأردنيّ/ الأردن

بات الحديثُ عن النظامِ الرسميّ العربيّ أمرًا دائمًا ومتكرّرًا؛ بسبب الحالِ الذي وصل إليه وما يعيشهُ من هوانٍ وارتهانٍ للاجنبيّ. لكنني أعتقدُ أن تناولَ النظامِ العربيّ ودراستَهُ يُوجبُ تسليطَ الضوءِ على جامعةِ الدولِ العربيّةِ باعتبارها الكيانَ المؤسّسيّ للنظامِ العربيّ من ناحية، وأنّ ظروفَ نشأتها عامَ 1945، ودورَها منذ ذلك الحين من ناحيةٍ أخرى من شأنِه وضعُ أيدينا على مفاتيحِ أزمةِ النظامِ العربيّ ومآلاته.

نشأت الجامعةُ حصيلةً لرغبةِ الدول العربيّة آنذاك وإرادةِ الدول الأجنبيّة، على الرغم من أنّ النضالاتِ العربيّة التي شهدها الوطنُ العربيُّ كانت في حقيقتها تمثّلُ شكلًا من أشكالِ البحث عن كيانٍ سياسيّ موحّدٍ للحركةِ القوميّة؛ لأنّ هذا النضالَ اتّسم بنوعٍ من الخصوصيّة، حيث كان ينحو نحوَ الاستقلالِ من ناحية، والوحدة من ناحيةٍ أخرى، ولكنْ فرضُ التجزئةِ على الوطنِ العربيّ من قبلِ القوى الاستعماريّةِ قاد ليس إلى تعطيلِ الوحدةِ بل إلى تفريغِ عمليّةِ الاستقلالِ من مضمونِها الحقيقيّ بل أصبحَ ستارًا يخفي حقيقةَ التبعيّةِ للغرب.

الأخطرُ في كلِ هذهِ المعادلةِ أنّ الاستعمارَ عند مغادرتِه الأقطارَ العربيّةَ تركَ السلطةَ بأيدي كبارِ الملّاكين وفئاتِ الكمبرادور، هذه الشرائحُ الطبقيّةُ لم يكن همُّها إلا أن تحلَّ محلَ الأجنبيّ وتنشئَ دولةً قطريّةً تؤمّنُ مصالحها، بحيث تنحصرُ سرقةُ الأمّةِ في أبناءِ الأمّةِ حسب تعبير (فانون) ولم تفكّر في تأسيسِ نظامٍ يكفلُ الحريّةَ والمساواةَ ويتصدّى للتجزّئة.

استمرّتْ هذه النشأةُ بل تعمقّت من خلال تحالفِها مع الاستعمارِ وضدّ قوى التحرّر، أمّا موقفُها من القضيّةِ الفلسطينيّةِ فقد اكتفت بالدعمِ اللفظيّ فيما مارست ضغوطًا على قوى التحرّر لدفعها للمساومةِ لقبولِ ما يقدّمه العدوّ.

هذه النشأةُ للأنظمةِ العربيّةِ تركت بصمتَها بوضوحٍ شديدٍ على ميثاقِ الجامعة، حيث أصرّت الدولُ العربيّةُ المؤسّسةُ للجامعةِ وبحكمِ ارتباطها بالقوى الاستعماريّة، على أن يتضمّن ميثاقُ الجامعةِ نصًّا يؤكّدُ على وجوبِ احترامِ سيادةِ كلِ دولةٍ وعدمِ التدخّلِ في شؤونِها، بما يعنيه تقنينًا لحالةِ التجزئةِ والتفتّتِ للوطنِ العربيّ الواحد.

التحوّلُ الأبرزُ في الجامعةِ تمثّلَ في ثورةِ 1952 بقيادةِ جمال عبد الناصر، حيث راحَ يتشكّلُ تيارٌ قوميٌّ داخلَ الجامعةِ يؤكّدُ على مفهومِ الدولةِ العربيّةِ الواحدةِ والقضيّةِ الفلسطينيّةِ ومركزيّتها باعتبارها قضيّةً قوميّةً في مواجهةِ تيارِ أنظمةِ الدولةِ القطريّةِ المرتبطةِ بالقوى الرأسماليّةِ حفاظًا على مصالحها، وعلى امتدادِ تلك الفترة كانت الغلبةُ للتيّارِ القوميّ الذي قاد النظامَ العربيَّ ونجحَ في فرضِ خياراتِه عليه.

زلزال حزيران 1967

كانت هزيمةُ الخامس من حزيران بمثابة ضربة قاصمة للأيدولوجيا القوميّة، أدّت إلى تغيير في موازين القوى العربيّة فلم تعدّ مصر في موقع المهيمن في النظام العربيّ وكان عليها التصالح مع خصومها العرب والقبول بمبدأ الشراكة في إدارة النظام العربيّ.

نكسةُ حزيران كانت زلزالًا حقيقيًا هزَّ أركانَ التيّار القوميّ، وعزّز نفوذ الدولة القطريّة ومهّد لصعود الإسلام السياسيّ، بل وأسّس لتحوّل في مفهوم الأمن القوميّ من جهةٍ وتحوّلَ في مفهوم الصراع مع الكيان الصهيوني من صراع صفريّ إلى صراع حدود يبحث عن إزالة آثار العدوان، كل هذا التحوّل في ظلّ ثبات أهداف العدوّ وأطماعه الاستعماريّة، هذا التحوّلُ في مفهوم الصراع قادَ إلى خلق حالة من التوافق داخل النظام العربيّ عنوانُهُ البحثُ عن تسوية سياسيّة مع الكيان الصهيونيّ.

الزلزالُ الآخرُ الذي أصاب النظامَ العربيَّ تمثّل بزيارة السادات لتل أبيب بحثًا عن حلٍ منفرد مع إسرائيل دون أي اعتبار لكلّ التوافقات العربيّة، قاد هذا المسار إلى توقيع اتفاقيّة كامب ديفيد عام 1979، وخلق سابقة في الخروج على الإجماع العربيّ، وتوالت الهزّات على النظام العربيّ، كان احتلال الكويت بمثابة الضربة القاصمة التي أتت على النظام وفاقمت ما بينه من شروخ وعدم ثقة.

أضعفت هذه الزلازلُ النظامَ العربيَّ وهمّشت الجامعةَ ودورَها، وكلّ ذلك وفّر المناخَ لتبلور كتل واصطفافات أحدثت الكثيرَ من التحوّل في مفاهيم العمل العربيّ المشترك، بل تركته مكشوفًا تمامًا للمشاريع الأمريكيّة والصهيونيّة.

الأمنُ القوميُّ والنظامُ العربيّ

الحديثُ عن النظام العربيّ يتطلّبُ تحديدَ العلاقة بين مفهوم الأمن والنظام وما أصابه من تحوّل. يشكّلُ الأمنُ أحدَ أركان أيّ نظام إقليميٍّ أو عالميٍّ لارتباط ذلك بإدراك أعضائه بوجود خطرٍ مشترك، الأمرُ الذي يدفعهم للتعاون الأمنيّ والعسكريّ فيما بينهم.

شكّل الكيانُ الصهيونيُّ الاستعماريُّ والاستيطانيّ التهديدَ الأساسَ للأمن القوميّ وللأمّة وطموحها بالتحرّر والنهوض. لقد ترجم هذا العدوّ هذا التهديد بأربعة حروب شنّها ضدّ الأمّة العربيّة والعديد من المؤامرات التي حاكها لتعطيل أيّ خطوة تقودُ إلى الوحدة أو التطوّر العلميّ أو الاستقلال الحقيقي... هذا التصنيفُ للكيان الصهيونيّ بقي حتّى حرب الخليج الثانية وما تبعها بانعقاد مؤتمر مدريد. في هذا المؤتمرُ وضعت الأسسَ للتطبيع مع العدوّ الصهيونيّ والانخراط في مفاوضات مباشرة لتحقيق ما سمّي بالسلام، أفضت هذه المسيرةُ إلى توقيع العديد من اتفاقيّات الصلح مع إسرائيل، كانت الذروة بتوقيعَ ما يعرفُ بالسلام الإبراهيمي والدخول في تحالفات وأحلاف مع الكيان الصهيونيّ. إنّ التحوّلات السياسيّة هذه أفضت وبفعل الضغط الأمريكيّ إلى إحداث تغيير جوهريٍّ في مفهوم الأمن القوميّ والتوجّه نحو تهديدَ وهميّ ومفتعل مع دولة نتشاركُ وإياها الجوارَ والتاريخ والجغرافيا، واستبدالها بالعدوّ الذي يشكّلُ التهديدَ الوجوديَّ لنا المتمثل بالكيان الصهيوني، وهذا التحوّلُ في مفهوم الأمن ترك أثره الكبير على النظام العربيّ وتماسكه.

النظامُ العربيُّ والعولمة

فردت العولمةُ جناحيها والنظامُ العربيُّ مشتّتٌ وفي أسوأ حالاته تعصفُ به الخلافاتُ وتعمّقت تبعيّةُ أنظمته للقوى الأجنبيّة، لذلك وبدلًا من تشكيل تكتّل اقتصاديٍّ يواجهُ به تحديّات العولمة ودورها في تهميش الدول وإضعافها، دخلتها الدول العربيّةُ فرادى؛ الأمرُ الذي جعلها فريسةً للمؤسّسات الدوليّة ومتطلّباتها من البنك الدوليّ ومنظّمة التجارة الحرّة والشركات المتعدّدة الجنسيّة.

مشاريعُ الشرق الأوسط الجديد

ضمنَ هذا المناخ والحال العربيّ جاء مشروعُ الشرق الأوسط الكبير، الذي طرحه شمعون بيريس طبعًا تكونُ إسرائيلُ في وسطه. لقد تكرّر طرح المشاريع وكان مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي بشّرت به كوندوليزا رايس أثناءَ عدوان إسرائيل على لبنان عام 2006، شرق جديد يعاد تقسيمُهُ ورسمُهُ على أسس مذهبيّة؛ الأمرُ الذي يضعُ العربَ أمامَ سايكس وبيكو جديد. لقد وجدت القوى الغربيّة ضالتها في الظروف التي ذكرناها آنفًا وحالة الاحتراب الداخلي بسبب ما سمّي (الربيع العربي)، للمضيّ قدمًا في مشاريعها ومخطّطاتها.

مستقبل النظام العربيّ

منذُ صعود تيّار القوميّة العربيّة بقيادة جمال عبد الناصر كان النظامُ العربيُّ محكومًا بتناقض عنيف بين قوى تسعى لبناء نظام الشرق الأوسط، حملت لواءه الولايات المتّحدة والدول العربيّة المتحالفة معها، بالإضافة إلى تركيا وإيران الشاة وإسرائيل، وبين التيّار القوميّ الذي ينظرُ إلى الأمّة دولةً واحدةً لها مصالحُها المشتركة وأمنُها الخاص. ما نعيشه الآن هو فصلٌ جديدٌ تسعى القوى الإمبرياليّةُ لحسمه لصالح نظام الشرق الأوسط الجديد.

أمامَ هذا الحال: ما النظامُ الذي نريد؟

لقد تبلورَ حسٌّ شعبيٌّ أنّ الإطارَ المؤسّسيَّ الذي يجمعُ النظامَ العربيَّ لم يعد يلبّي الطموحَ الشعبيَّ العربيَّ بل بات مدخلًا لتمرير المخطّطات المعادية، وباتت الجماهيرُ توّاقةً لنظام عربيّ يؤسّسُ لتحقيق الأهداف القوميّة واعتبار هذا النظام خطوةً على طريق تحقيق النهوض القوميّ. نظامٌ يضعُ في حسبانه الانطلاق من البعد التحرّريّ والفكاك من التبعيّة للأجنبي، واعتبار هذه المهمّة نقطةَ ارتكاز للعمل المشترك. وإذا كان النظامُ العربيُّ الحاليُّ قد نجح في تغييب القضيّة الفلسطينيّة وفي التنكر لحقوق الشعب الفلسطيني؛ فالمطلوبُ من النظام العربيّ الجديد أن يعيد للقضيّة الفلسطينيّة مركزيّتها.. نظامٌ عربيٌّ لا يكرّسُ القطريّة بل يجبُ أن يجعل من أهدافه الوصول إلى الاتّحاد العربيّ■

تحوّلاتُ «إسرائيل» بعدَ 1967 في الاقتصادِ والأيدلوجيا: الاسمُ الصريحُ هو الفاشيّةَ

أحمد مصطفى جابر. كاتبٌ فلسطيني. مسؤولُ قسمِ العدوِّ في الهدف

طالما عُدّت انتخاباتُ 1977، بمثابة عتبةِ دخولِ الكيانِ الصهيونيّ إلى مرحلة جديدة بعد 80 عامًا، من إدارة العماليين للمشروع الصهيونيّ، والكثير من الباحثين يعدّون أنّ عامَ 1977، كان بدايةَ كشف الوجه الفاشيّ لإسرائيل، ولكنّ آخرين، يعدّون أنّ هذه الفاشيّة تمأسست عميقًا في بنية المشروع الصهيونيّ منذ بداياته، وهو ما تمّ شرحُهُ في العديد من الأعمال لكاتب المقال وغيره، وفي الوجه الاقتصاديّ، كانت التطوّراتُ الدراماتيكيّةُ على الوضع الاقتصاديّ الإسرائيليّ المرتبطة جذريًّا، وبالعمق، بالسياسة والأيدلوجيا والمجتمع ما بعد 1967، هي تأكيدٌ لذلك الاتّجاه، وليست شذوذًا عنه.

تعود مأسسةُ المشروع الصهيونيّ «فاشيًّا» - إن صحّ التعبير - في شقّها الاقتصاديّ إلى 1933، وقيام نموذج البناء من فوق على خطّة مركزيّة استُهدف عبرَها إطلاق أقصىً ديناميات اجتماعيّة ممكنة، تقوم على شقّين الأوّل: النظامُ الديمقراطي بشكله الانتخابي البرلماني، الذي استدعته صعود المشاركة الشعبيّة وتعدّد السياقات والتيارات داخل النظام الناشئ. والثاني: حفظ دور مكانة القطاع الخاصّ اليهوديّ في إنتاج واستهلاك الثروة ربطًا بخطّة مركزيّة.

رغمَ هذيْن البندين إلا أن كون حركة العملَ (بعد 1948) كانت هي المسيّطر المباشر والوحيد على الدولة والهستدروت، خلق سلطة شبهَ استبداديّة، وفتح المجال لظاهرة الفساد المرافقة لكلّ جسمٍ بيروقراطي. حيث بتأسيس الكيان منحت الهستدروت مكانةً مركزيّةً، وكانت العامود الفقريّ لحزب ماباي الحاكم ونظام الحكم العسكري الذي فرضته «إسرائيل» استمرارًا لحربها على العرب؛ ما تجسّد في رفض التعامل معهم أصحابَ حقّ في العمل، وكم بالحري الانضمام للهستدروت.

ولكن مع الحاجة لليد العاملة لتعبئة النقص ظهرت بوادر «استيعاب السيادة»، وكان هناك شرطٌ غيرُ مكتوب لمن يرغبُ في الحصول على العمل، هو الانضمام إلى الهستدروت وحمل الدفتر الأحمر، ومن ثَمَّ التصويت لحزب مباي نفس الحزب الذي فرض نظام الحكم العسكري.

خلالَ هذه الفترة، وباعتبارها دولةَ رعاية اجتماعيّة ضمنت «إسرائيل» لمواطنيها حاجاتهم الاجتماعيّة من تعليمٍ ومرافقَ تربويّة رخيصة وصحّة وأماكن عمل في منشآتها الحكوميّة، وتأمينَ البطالة والتأمين الوطنيّ والشيخوخة والتعليم الجامعي شبه المجاني.

ولم تكن فكرةُ الرعاية الاجتماعيّة في سياق طبيعيٍّ للدولة القوميّة بل جاءت جزءًا من معالجة التناقضات، لجذب واستيعاب الهجرة لإسرائيل من جهة، ولضمان استقرار اجتماعيٍّ ضروريٍّ على خلفيّة النّزاع المستمرّ مع العالم العربيّ من جهة أخرى. وقد استمرّ هذا التوازنُ الداخليّ حتّى 1967، حيثُ بدأ في التآكلِ الشديد.

ومع انتصارها عامَ 1967، اكتشفت «إسرائيل» (محاسن الكولونياليّة) عبرَ احتلال اقتصاد الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة مَع ما يعنيه هذا من يد عاملة رخيصة وأسواق واسعة لتَصريفَ المنتجات، والنموَّ الهائل الذي تحقّقَ ما بين 1967- 1972 في فترة الانتصارِ المريح التي عاشتها «إسرائيل» قبلَ حرب 1973.

بعدَ حرب 1973، تراجع النمو الذي سبّب النشوة بسببِ النفقاتِ الحربيّة الضخمة من جهة، واستمرارَ سياسة الرفاه الواسعة الّتي نتجت عن حرب 1967، منَ جهة أخرى، ما أدّى إلى عجز كبير في الميزانيّة رافقه اتّساعٌ كبيرٌ في الفجوة بين نسبة التصدير والاستيراد، ما قاد إلى التضخّم الماليّ الذي بلغ منتصف الثمانينات 400% في العام الواحد، ما أدّى إلى وقف النموّ الاقتصاديّ وخفض قيمة الليرة.

ونستطيعُ الاستنتاجَ بسهولة أنّ مرحلة 1967- 1977 هي مرحلةُ تفكّك التوازنِ التاريخيّ الذي أنشأته حركةُ العمل على مدى الثمانين عامًا، ولعلّ المؤشّر الأبرز على ذلك صعود أرستقراطيّة عمّاليّة بعد انضمام عشرات الآلاف من عمّال المناطق المحتلّة إلى سوق العمل «الإسرائيليّ» ما أخلى قاع العمليّة الإنتاجيّة في مختلف فروع الاقتصاد إلى عمالة عربيّة من المناطق المحتلّة. ما أصابَ في الصّميم ضميرَ الحركة الصهيونيّة وفكرتها حول محدّداتها الاقتصاديّة وبالذات عبرنة

العمل، وكانت هذه أبرز مؤشّرات أنّ الاحتلال لن يكون بلا ثمن بعد تذوّق أرباحه عام 1967.

ومع اكتشافها لحقيقتها دولةً إمبرياليّةً أعطت إسرائيل، كما غيرها من دول إمبرياليّة مثلًا جديدًا على دور العمّال الأجانب والسيطرة الإمبرياليّة في إعادة إنتاج الخريطة الطبقيّة على نحو أفضى تدريجيًّا إلى تآكل القاعدة الاجتماعيّة لليسار الحاكم الذي لم ينجُ بدوره من العدوى، فاستمتع بالعائد الإمبرياليّ وأنتج لنفسه خطابًا هجينًا قاد إلى سقوطه بعد أن خانت الحركة العماليّة واليسارُ الإسرائيليّ «شعبها» وخاصّة الأغلبيّة اليهوديّة الشرقيّة.

وعبر تسريع وتائر الانتقال من دولة الرعاية الاجتماعية ودولة الرفاء، إلى الانفتاح العولمي، لم تستطع الجماهير الشعبيّة وطبيعة العلاقات في المجتمع اللحاق بالعجلة ووجدت نفسها على الرصيف عارية بانتظار حافلة الليكود.

ويرتبط هذا بما واجهته الدولة في طريقها من الاشتراكيّة الديمقراطيّة المركزيّة إلى الجمهورية الإثنية الإمبريالية من مشاكل غير متوقعة. فعندما بدأ قادة الصهيونية بترجمة الأفكار القومية والمثالية الخيالية لآباء الصهيونية إلى أرض الواقع فهموا أنها مأخوذة عن الأنماط القومية في مركز أوروبا وشرقها، وأنّها لا تصلح تمامًا لجماعات المهاجرين فوجدوا أنفسهم أمام مجموعة إثنية مصطنعة ومفككة، كان الحراك السياسي الشرقي أبرز تجلياتها من هنا نتجت الحاجة إلى بناء اجتماعي (من فوق) كما الاقتصاد، لبناء بيئة سياسيّة لهذه الطائفة المفكّكة، ولتحقيق ذلك تم تبني وتطوير منظومة «بوتقة الصهر» التي بحكم فشلها لقيامها على آليات العنصرية والتمييز وإلغاء الآخر، أدت إلى مساقات تفكيك المجتمع وتحطيم بناه (1).

وبالعودة لليسار، لم تتآكل القاعدة الاجتماعيّة لليسار فقط، المصحوبة بصعود مشاعر الغبن والهامشية عند اليهود الشرقيين الذين شكلوا آنذاك 60% من مجموع السكان بل تضاءلت قدرة اليسار على إدارة المتناقضات والتوفيق بين ممارسة علمانيّة غربيّة وبين غطاء توراتيٍّ غارقٍ في الرجعيّة، بين السياسة والأيدلوجيا التي عادت لتقدم نفسها موضوعيًّا وبقوّة، استحقاقًا واجبًا من الممكن ممارسته عمليًّا بعد أن كانت مجرّد غطاء دينيّ وتاريخيّ للمشروع الصهيونيّ.

وبموجبات الانتقال للإمبرياليّة الكولونيالية وتداعيت احتلال الأراضي الفلسطينية فإنّ النظام الاقتصادي اتّخذ بعد 1967 نموذجًا بديلًا للسابق سمته الأساس انفلات الأيدلوجيا من عقالها بالارتكاز على محفزي القوة المنتشية بالانتصار الساحق والأمن المتصاعد ضرورة موضوعيّة للدولة الكولونياليّة.

اجتماع القوّة مع أيدلوجيا رجعيّة سينتج كارثة بالتأكيد كما يعلمنا درس ألمانيا النازية، والأيدلوجيا في صعودها الصاخب تنزع في زعمها القائل بالتفسيرات الكلية ليس إلى شرح ما هو موجود فعلا بل إلى ما هو صائر، وتفسير الماضي تفسيرا كليًّا، ومعرفة الحاضر معرفة شاملة والتنبؤ بالمستقبل تنبؤا يعول عليه، وهكذا فالاستيلاء على الضفة الغربية وغزة هو تحقيق للوعد الإلهي وهو مكتوب سلفا في التوراة، والهزيمة عام 1973 هي عقاب الرب للعماليين، يصبح التفكير الأيديولوجي مستقلا عن كل تجربة متحرّرًا من الواقع، وتحرير الفكر من التجربة والواقع يتطلب صياغة الواقع بما يتناسب مع المزاعم الأيدلوجية (2).

وبالتالي فإن توظيف الأيدلوجيا للقوة في انكشاف فاشي صريح، مع تداعياته الاقتصادية، خلق مأزق إسرائيل المتغيرة بتعبير حسين أبو النمل الذي يستنتج أن دينامية شاملة عاصفة أصابت إسرائيل بعد 1967 أدت إلى اتساع المتحولات لم يتمكن النموذج البديل من السيطرة عليها.

هذا التعولم السريع والتحول الإمبريالي وضع إسرائيل في مأزق نموذج ليبست (3)، مأزق استيعاب تحولات غير طبيعية في زمن طبيعي، ما أطلق عليه د. حسين أبو النمل (4) ببراعة قانون (فوات التاريخ) و (تسريع الزمن) وبما أن الزمن الطبيعي غير متاح ولا يمكن اللحاق بالتاريخ الموضوعي كان لابد من الأزمة التي كانت بدايتها وقوع إسرائيل بشكل متزايد بين فكي كماشة أولهما: علاقة إسرائيلية مع المناطق المحتلة التي كانت إسرائيل تزيد من تهميشها وإلحاقها بدوره الاقتصادي ولكن أيضا تصبح أسيرة علاقتها بها. وثانيهما: علاقات إسرائيل الدولية ودور الآليات الخارجية المتمادي في حفز الآليات الداخلية.

لم يعد الاحتلال مجرد مسألة سياسية أو أمنية أو أيدلوجية بل صار في صلب النظام ضرورة نمو واستقرار ورفاه معيشي، أما أمبرلة الاقتصاد والتحول نحو مزيد من العولمة واقتصاد السوق فصار مصلحة مباشرة للأطر اجتماعية تتزايد باطراد. ولكن عجز «إسرائيل» عن اللحاق بتاريخ التطور الطبيعي والسعي الدؤوب لتسريع الزمن أوقعها في المأزق الخطير اجتماعيا، مكتشفة إنه لا يمكن تعطيل القانون الطبيعي للتنمية الاجتماعية دون كلفة باهظة جداً.

كلفة أحد عناصرها التطرف الذي أدى موضوعيا إلى نمط متجدد من الفاشية المطلقة تتحدد أيقونتها بـ (القوة – الأيدلوجيا) مزيدا من أدلجة السياسة وعسكرتها مترافقا مع نمو وتبلور الطبقة البرجوازية الجديدة المتعولمين المستفيدين من الأمبرلة من أصحاب الشركات الكبرى والمدراء والموظفين الكبار في القطاعين العام والخاص ما أدى إلى اتساع متسارع في الفجوة بين الشرائح البرجوازية والعمالية من ناحية

تدمير حي المغاربة وتطهيره عرقيا
6 حزيران 1967

حصتها من الدخل.
صعود ثنائية (القوة – الأيدلوجيا) عكس نفسه أيضا على كل مناحي الحياة السياسية والاجتماعية في «إسرائيل». عبر تقلص المسافة بين الأيدلوجيا وبين الواقع المتحول جذريا نحو الإمبريالية في هذه الأثناء لم تجر إعادة نظر بالتوازن الداخلي بين اليسار واليمين لصالح اليمين فحسب بل أيضا داخل اليسار نفسه الذي اكتسب تدريجيا ملامح يمينية نتيجة أزمته الأيدلوجية بعد احتلال «الأرض الموعودة» عام 1967 مع تقلص المساحة بين الأيدلوجيا والواقع الموضوعي وتضاءل قدرة اليسار على إدارة المتناقضات والتلفيق بنجاح بين ممارسة علمانية وبين فكر توراتي.
كانت هذه العودة الصاخبة للأيدلوجية الدينية تعبيراً عن تطور حتمي كما حللت حركة ماتسبين المعادية للصهيونية حيث «جميع الرموز المدنية بل الهوية الجماعية برمتها، خضعت للدين وأصبحت الصهيونية نفسها ضربا من اليهودية المغطاة برموز مدنية» كان ذلك بداية تأسيس الكيان بفرض تسويغ مطالبها بفلسطين كوطن لـ «الشعب»اليهودي، وكذلك لحاجة الصهيونية لدعم واعتراف أغلبية الجماعات اليهودية الأرثوذكسية في العالم، وبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة صارت هذه العودة جزءا من الحملة المغطاة بشعار استعادة أرض إسرائيل في «يهودا والسامرة».
وقد لاحظ باروخ كيمرلنغ المؤرخ الإسرائيلي البارز علو شأن الدين بعد حرب 1967 لتبرير احتلال باقي الأرض الفلسطينية، ويتابع في ملاحظة أساسية عن تغير الكيان «ليس من الصحيح القول بأن المستوطنين حرفوا الصهيونية، بل الأصح القول أنهم نتاجها المنطقي الذي يعبر عنها بحدة تصل حد العبث» (5).
من جانبه وفي تحليله للسياق الاقتصادي للفاشية اعتبر تروتسكي أن صعود الفاشية هو التعبير عن الأزمة الاجتماعية الخطيرة التي تعاني منها الرأسمالية في مرحلة نضجها وهي أزمة بنيوية تتطابق مع أزمة فيض إنتاج كلاسيكية كما في أعوام 1929-1933 والأمر يتعلق قبل كل شيء بأزمة إعادة إنتاج لرأس المال أي باستحالة مواصلة مراكمة طبيعية لرأس المال لأسباب عديدة، ويرى تروتسكي أن الوظيفة التاريخية لاستيلاء الفاشيين على السلطة هي في تعديل شروط إعادة إنتاج رأس المال بالقوة والعنف لصالح مجموعة حاسمة في الرأسمالية.
والفاشية كما حلل تروتسكي هي من الناحية التاريخية تحقيق الاتجاهات الملازمة لرأس المال الاحتكاري ونفيها في آن معاً والتي تعمل على تنظيم حياة المجتمع بأكمله بشكل شمولي (كلياني) لصالح رأس المال المشار إليه: تحقيق: لأن الفاشية اضطلعت بهذه الوظيفة ونفي لأنها كانت عاجزة عن الاضطلاع بها بغير مصادرة سياسية عميقة للبرجوازية.
إن التأييد الذي تحصل عليه سلطة فاشية ينبثق من حركة جماهيرية تتبع الطبقة الثالثة في المجتمع، البرجوازية الصغيرة التي تتأثر عميقا بالأزمة البنيوية الخاصة بالرأسمالية في طور نضجها بحيث تقع في مهاوي اليأس (التضخم، إفلاس المقاولين الصغار، البطالة الكثيفة) وهكذا من مهاوي اليأس تنبثق طبقة نموذجية هي خليط من تذكرات أيدلوجية مبهمة وحقد نفسي وشعور دوني أقصى، وديماغوجية ليست فقط معادية للرأسمالية بعنف لفظيا على الأقل بل معادية أساسا للحركة العمالية المنظمة، وبسبب طبيعة الكيان الصهيوني الذي يحكم قبضته على المجتمع مسلحا بأيدلوجية مركزية الدولة ووحدة الشعب المختار وعقلية الحصار توجه الحقد الأعمى لدى هذه الفئات إلى العدو المخترع الذي هو سبب كل المصائب وهنا يتم استحضار الفلسطينيين كبديل جاهز تصب عليه الفاشية وجماهيرها حقدها الأعمى، النموذج التاريخي لهذه القاعدة يكمن في تحولات مواقف اليهود الشرقيين بدءا من 1967-1977 وخصوصا منذ 1956 فهم يشكلون في النهاية نوعا من طبقة تمت صياغتها على يد حكومات العمال الأشكنازية وتضررت باعتبارها كانت تحتل قاع عملية الإنتاج من دخول 100 ألف عامل فلسطيني أثر الاحتلال (6).
إضافة لتدهور الوضع الاقتصادي تزايدت المعارضة الشرقية للهيكلية الثقافية والسياسية والاقتصادية لحزب العمل ودولته اثر حرب عام 1967 نتيجة لاكتشاف التناقض بين شعار المساواة الذي رفعه حزب العمل وسياساته العملية، هناك بالتأكيد عدة عوامل أدت بالشرقيين إلى الانحياز إلى المعسكر القومي الديني بقيادة الليكود أساسها رجعية قيادتهم (المتحوسلة) والتمييز بمختلف المجالات ونجاح اليمين الليكودي بقيادة الفاشي بيجن من التقاط سخطهم واحتجاجهم (7).
في ظروف الشعب الكلي الموحد العضوي، يتم الالتفاف على الأزمة الداخلية للمجتمع الفاشي عبر توجيه العداء للخارج وهكذا تسيطر الفاشية على حيزها الديمغرافي وتطرد أزماتها للخارج.
نجد دعما أساسيا في سياق الاقتصاد الإسرائيلي نفسه في أزماته، وميزانياته وكيفية توزيعها وكيفية معالجة إسرائيل لأزمتها الاقتصادية كدولة إمبريالية وكولونيالية. ولعل تجربة اليهود الشرقيين تمثل موضوعا درسيا أساسيا في الحديث عن العنف الرمزي، الذي ارتكز منذ قيام الصهيونية إلى فك الارتباط بين اليهود العرب الشرقيين وبيئتهم الطبيعية، وفي السياق ضمن أشياء أخرى وقع اليهود الشرقيون ضحية الشعار القائل بكراهية

العرب لليهود. ونتيجة لوقوعهم ضحية تصديق هذه الكذبة ولد لديهم الإحساس بأن خيارهم هو إما الاندماج بالمجتمع الإسرائيلي وقبول قيمه والتماهي معها كما هي، بما يقتضي هذا من تحولات عنيفة في الهوية والثقافة وتعريف الذات وإما الذبح على يد العرب كما دأبت الصهيونية على القول.

وقد دأبت المؤسسة الصهيونية الرسمية وغير الرسمية على توليد الخيار الجبري في ذهنية هؤلاء اليهود الذين صار عليهم لكي يصبحوا مقبولين أن يندمجوا ويذوبوا في بوتقة الصهر ويتحولوا إلى غربيين أشكناز مصطنعين. ولكنهم يبقون دائما في موضع الشك تجاه ولائهم ويبقون يعيشون في وضعية الحافة بين عالمين متصارعين (8).

لقد نجح نتنياهو بتمرير كذبة أن الانسحاق لهذه الطبقات مرده إلى سلوك الفلسطينيين بدلا من الإشارة إلى السبب الصحيح وهو السياسات الاقتصادية الرأسمالية، ودليل ذلك تصميم هذه الطبقات المسحوقة بصولجان شارون ونتنياهو على التصويت لـ (الليكود) فقد بلعوا الطعم بأن المسؤول عن فقرهم هو عرفات بالذات وليس هذين الاثنين ومعهما الرأسمالية الهوجاء (9).

رغم وضع الهستدروت كجهاز مؤسسي صهيوني أصلا ذا جوهر أيدلوجي، إلا أن السياسة المالية الملبرلة المتصاعدة عن حكومة نتنياهو ووزير المالية يعقوب نئمان وبسبب الضغوطات الاجتماعية ومطالب الرفاه الاجتماعي، أدت إلى مواجهات ديسمبر عام 1997 بين الهستدروت والمالية هي الأولى من نوعها في تاريخ علاقات العمل قي إسرائيل، والتي خرجت هذه المرة عن سيطرة البيروقراطية في الهستدروت ووزارة المالية معا (10).

تنكشف مواقف الأحوسالية (11) المتطرفة في حكومة نتنياهو الأولى بوضوح في اقتراحات وزير المالية يعقوب نئمان لقوانين الميزانية والتنظيم في الاقتصاد الذي يهدف إلى تنظيم العمليات الاقتصادية المختلفة مثل خصخصة النظام الصحي، الذين صدق عليهما في الكنيست في أوائل كانون 1998. ولم تكن سياسة الخصخصة لنتنياهو وسابقيه، وحكومة الليكود سوى استمرار متواصل متسارع لسياسة حكومة العمل والتجسيد للرأسمال في مكافحة العمال وخاصة التنظيمات العمالية، ومن الطبيعي أن التنظيمات المهنية النقابية تعارض الخصخصة كجزء لا يتجزأ من عملية المس بالعمال.

انعدام المساواة لا ينعكس فقط طبقيا بل وفقا للطائفة والقومية والجندر أيضا، وهو عميق ضارب بالجذور حيث مدخولات العرب هي الأدنى على الإطلاق، بل هي آخذة بالتدني مقارنة مع المعدل منذ 1995، أما مدفوعات اليهود الشرقيين فرغم ابتعادها صعودا عن العرب ولكنها بقيت بعيدة جدا عن الغربيين.

تكشف هذه السياسات عن الوجه الحقيقي لليمين الذي كان يمينيا وسياسيا وشعبيا أو محافظا اجتماعيا، حيث أنه أوجد في تقاليده علاقة نظرية بين سياسته القومية المتمثلة في شعار «أرض إسرائيل بكاملها لنا» وبين نوع من الاهتمام بالأوضاع المعيشية، أما الآن فقد أصبح واضحا وعلنيا الاسم المتعارف عليه لهذا النظام وجة هو «الفاشية»■

إلى اليمين أما الفاشية فهي التطرف الوسط».

4. حسين أبو النمل: الاقتصاد الاسرائيلي من الاستيطان الزراعي إلى اقتصاد المعرفة. ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2004) ص46

5. ايلي مينوف: الخطاب الصهيوني الراهن: في الأيدولوجيا والاقتصاد في إسرائيل: الصهيونية: الخصخصة والليبرالية الجديدة، مركز المعلومات البديلة، القدس بيت لحم 1998، تحرير الياس جرايسة وهداية أمين، ص 15:

6. تحييد الصراع الطبقي هو احدى وظائف صناعة العدو، بتمكين المضطهد بالتماثل مع سيده دون أن يتحمل هذا الأخير تكاليف باهظة، وفي حالة كون الآخر العدو يعيش في نفس المجتمع فانه يوفر فرصة للبروليتاري في العثور على بروليتاري (رث) أدنى منه مرتبة فيرتقي الأول في سلم المراتب الاجتماعية دون أن يكلفه ذلك كثيرا، متحولا إلى نوع من مضطهِد بديل.

7. أحمد مصطفى جابر: اليهود الشرقيون في اسرائيل: جدل الضحية والجلاد، دراسات استراتيجية 92ط1 (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004)، ص71-72.

8. المرجع نفسه، ص32.

9. تقلص الشريحة الوسطى في إسرائيل. المشهد الإسرائيلي 2004/7/14

10. المرجع نفسه.

11. الأحوسالية (أحوسال): اصطلاح تجميعي ابتكره المؤرخ الإسرائيلي باروخ كمرلنغ، لم يصغ رديفا عربيا له بعد، وهي كلمة تعني الأشكناز في بعدهم الطبقي السياسي الثقافي المسيطر، وهي حسب ما يفيد كمرلنغ كلمة تجميعية للحروف الأولى من المفردات العبرية المرادفة لـ «أشكناز وعلمانيون وقدامى واشتراكيون وقوميون» أو صهيونيون، وهي ترادف في وظيفتها المعرفية المصطلح الأمريكي wasp (صفوة المجتمع البيضاء الأنجلو-سكسونية المتنفذة) في الولايات المتحدة الأمريكية، وترجمها محمد حمزة غنايم إلى (الزنابير) (من يحكم إسرائيل الآن، بعد أفول طبقة الزنابير 2002/12/11 المشهد الاسرائيلي) وإن كان التعبير العربي لا يفي بالغرض■

المصادر

1. يوسي شفارتس: بيلين والمسألة اليهودية، مركز المعلومات البديلة.

2. حنة آرندت: أسس التوتاليتارية، ترجمة أنطوان أبو زيد، ط1 (لندن: دار الساقي 1993) ص 262-263.

3. نموذج ليبست: نموذج ليبست (1960) يعتبر مرجعا هاما لدراسة ظاهرة التطرف الأوربي فهو يؤكد بأن من الأمور المعقولة وجود ترابط بين القاعدة الاجتماعية والفكر التنظيري (الأيدلوجية) فالحركات السياسية تنقسم فيما يصفه إلى «يسار يدعو إلى المساواة، إلى التغيير والتجديد، تسانده الطبقات الدنيا، والى يمين معتدل ومحافظ تدعمه طبقة الملاك والأرستقراطيين، ثم الوسط الذي تمثله الطبقات الوسطى، فعندما يكون هناك هدوء اجتماعي تعبر كل طبقة عن نفسها وأفكارها بالطرق الديمقراطية سواء كانت اشتراكية نهضوية أو معتدلة محافظة ليبرالية، لكن ما إن تظهر الأزمات والخلل الاجتماعي والاقتصادي حتى يطفو على السطح الجزء المتطرف لكل منها، فالشيوعية إلى اليسار والديكتاتورية المحافظة

حركةُ فتح وسلطةُ أوسلو:
هل يمكن الانفكاك؟

وسام رفيدي. أستاذُ علمِ الاجتماعِ السياسيّ في جامعةِ بيت لحم/ فلسطين

يبدو أنّ انتخابات مجلس طلبة جامعة بيرزيت في أيّار الماضي كان لها هذا العامُ تداعياتٌ وتأثيراتٌ فاقت في دلالاتها انتخاباتِ الأعوام الفائتة. أمّا المظهرُ الأبرزُ في تلك الانتخابات، الذي يبدو كأنّهُ (القشّة التي قصمت ظهرَ البعير) في النقاش العامّ، فهو الفوزُ الساحقُ بكل المعاني للكتلة الإسلاميّة المحسوبة على حماس بفارق 10 مقاعد عن كتلة حركة فتح. قبل ذلك خسرت فتح مجلسَ طلبة جامعة بيت لحم، ومنصبَ نقيب المهندسين، ولاحقًا نقابةَ الأطباء، وبعض المدن الرئيسة، مثل الخليل وطولكرم وألبيرة في انتخابات المجالس المحليّة.

ومع ذلك، لا يسارعن أحدٌ فيجهّز إعلانَ النعي لحركة فتح قاعدةً وتأثيرًا شعبيًّا وقوّة انتخابيّة، فهي حصدت فروعَ قطاع غزّة لنقابة المحامين وموقع النقيب، وفي المهندسين حسمت فروعًا عديدة، أمّا في الانتخابات البلديّة فحسمت رام الله ونابلس وقلقيليّة مدنًا رئيسة. طبعًا هذا لا ينفي تراجعها البيّن وتقدّم خصومها المحسوبين على حماس واليسار، وعصب الأخير وقوّته الأبرز، الجبهة الشعبيّة، في كل ما ذُكر أعلاه من جولات انتخابيّة.

أمّا ما يكمنُ خلفَ هذه الحسابات (الاحصائيّة) إنْ جاز التعبير فهو بتقديرنا النقاش الذي تلا (القشّة التي قصمت ظهرَ البعير)، ونعني به عشرات المقالات والتصريحات حول نتائجِ ما جرى على حركة فتح وعلاقتها بالسلطة، ومَنْ يتحمّل المسؤوليّة، ومَنْ يجب عليه أن يدفع الثمن (التنظيميّ)، والعديد العديد من القضايا التي فجّرتها انتخاباتُ بيرزيت على صعيد الحركة. ولعلّ التداعي الأبرزَ هو استقالةُ لجنة إقليم رام الله وعلى رأسه الحج مطلقَ سحويل، وتجميد الأقاليم لعملها في بقيّة المناطق.

في النقاش الدائر يبدو أنّ كلَّ حركةِ فتح من أدنى مستوى قاعديٍّ حتّى رأس الهرم التنظيميّ وجدوا السبب في ظاهرة واحدة أخذوا يكررونها على طريقةِ نيوتن وتفاحته: وجدتها، وهي حصرًا، حسبَ الادّعاء، تحمّل فتح لكلّ وزر السلطة السياسيّة، ومن ثمّ دفع ثمن فساد السلطة وقمعيّتها ولصوصيّة بعض رجالاتها وووووو، في حين أنّ البعضَ خصّص حكومة اشتية بالسهم بأنها هي مَنْ ورّط فتح وسمعتها، ومن ثمّ دفعت فتح ثمنَ فشل وفساد وضعف حكومة اشتية. طبعًا في كلّ النقاش كان ينطرحُ بوضوح أنّ ارتباط فتح في السلطة هو المشكلة، وسبق للرجوب واشتية أن قالا هذا مرّة، ومن ثمّ فالحلُ بسيطٌ من وجهة نظرهم، وهو انفكاكُ فتح عن السلطة، وهذا ما يدورُ داخلَ اجتماعات الأقاليم، وفعلًا بدأوا بنقاش الانفكاكَ بين عضو الإقليم مثلًا والمنصب في الجهاز الأمنيّ.

يقودُ هنا التوجّه نحوَ إعفاء فتح من المسؤوليّة (ودبّها) في ظهر السلطة باعتبار فتح تتمحّل وزر (بلاويها)، أمّا الأهمّ فهو أنّ هذا المنطقَ لا يصمدُ أمامَ الحجّة الدامغة: مَنْ يتّخذ قرار السلطة هو قياداتٌ فتحاويّة، فالرئيسُ ورئيسُ وزرائه وضبّاط الأجهزة ووكلاء الوزارات والمدراء العامون، وكلّ مفاصل السلطة الرئيسة هي فتحاويّة بنسبة تصل لـ 99%، ومَنْ ليس منهم فتحاويًّا من حيثُ العضويّة التنظيميّة فهو (في الجيبة)، ومن ثمّ فالفاسدُ في السلطة هو فتحاويّ، ومتزعم العصابة هو فتحاويّ، وصاحب السياسات الاقتصاديّة

البائسة فتحاويّ، وصاحب العلاقات التطبيعيّة هو فتحاويّ، وصاحب قبضة القمع والسحل والقتل هو فتحاويّ... منطق تحميل السّلطة وتبرئة فتح لا يصمدُ ولو لدقيقة. مسارعين للقول إنّ تلك فتح، وهناك ما زال في القاعدة فتح كما أعرفها ونعرفها جميعًا، وتلك قضيّة خارج نقاش هذه المقالة.

السؤالُ الذي ينتصبُ هنا: هل يمكن فعلًا أن يتمّ الانفكاك بين حركة فتح والسلطة؟ وبصيغة ربّما أكثرَ جوهريّة: هل يمكنُ إعادة رسم العلاقة بين فتح، كحزب سلطة أوسلو وصاحبة مشروع أوسلو، وبين الناتج الأبرز للمشروع وهو جهاز السلطة؟ وللشروع بتقديم الإجابة على السؤالين يمكنُ الشروعُ بالإجابة على هذا السؤال الثالث: ما طبيعة الارتباط بين فتح والسلطة؟ هل هو مثلًا كارتباط أيّ حزب حاكم بجهاز السلطة/ الدولة ينتهي وجوده في السلطة مثلًا بخسارته للانتخابات لأجهزة الدولة، التشريعيّة مثلًا؟ أمْ أنّه ارتباطٌ بنيويٌّ اندماجيٌّ لا فكاكَ منه إلا بانتهاء أحد الطرفين، فتح أو السلطة؟

عودٌ على بَدْء، منذ لحظة الشروع بتشكيل جهاز السلطة عامَ 1994، لوحظ أنّ توزيعَ المواقع والمناصب ومراكز الثقل كانت تتمّ بين مجموعتين/ نخبتين أساسيتين، الأولى الكادر والقيادة الفتحاويّة العائدة من الخارج، والثانية الكادر والقيادة الفتحاويّة الموجودة في الأرض المحتلّة، وهم تحديدًا الأسرى المحرّرين، إمّا قبل اتفاقيات أوسلو أو بعدها. لا نأتي بجديد عند الإشارة لتلك اللحظة من علاقة النخبتين في تأسيس جهاز السلطة، فقد أشار لها العديد من الباحثين الفلسطينيين كحسام خضر وجميل هلال وكاتب هذه المقالة. ربّما من أكثر الأمثلة مثلًا في توزيعة (الجهاز) على النخبتين تشكيل جهازي المخابرات والأمن الوقائي، فالأوّل ظلّ في عهدة (الخارج) عبرَ أمين الهندي والثاني أسّسه (الداخل) عبرَ حبريل الرجوب، وفي ظلّ التوزيع الأوّل جرى توزيعٌ آخرُ بين الضفة وغزّة مراعاة للنفوذ الجغرافيّ للموقعين، وتلك تبدو طبيعيّةً كما التوزيعة الأولى.

المهمّ أن تلك التوزيعة ومنذ البداية يسهّل على الخطاب اليوميّ التحريضيّ المعادي للسلطة واتفاقيات أوسلو أن يسمّيها توزيعةً للكعكة، وهو مصطلحٌ يشيرُ أساسًا لعلاقةٍ نهبيّةٍ بين السلطة

والجمهور، كما ويشيرُ لعلاقة لصوصيّة بين الفرقاء المختلفين المشكّلين لجهاز السلطة. ومع ذلك يبدو التوصيف، ولأنّه تحريضيًّا، فهو سياسيًّا وأقل جوهريّة من الناحية العلميّة. إنّ التوصيف الأدقّ بتقديرنا أنّه علاقةٌ بنيويّةٌ اندماجيّةٌ بين جهاز السلطة وحركة فتح، تطلبُهُ واقعُ طبيعة مشروع السلطة الذي يستدعي نظامًا زبائنيًّا بامتياز، نشأ عنه توزيعٌ للحصص بالضرورة، والنظام الزبائنيّ، وإن كان ينشأ ويتشكّل بقرار لنخبة/ طبقة معيّنة إلا أنّه يحملُ في طيّاتِه استدعاءً موضوعيًّا لا يمكنُ التفلّتُ منه. أين يكمنُ ذلك الاستدعاءُ الموضوعيّ؟ يكمنُ في أنّ تشكيلَ جهاز السلطة من قبل (قيادة الثورة) وهي تحديدًا تحت هيمنة حركة فتح عنى ضرورة البحث عن شرعيّة ما، خاصّةً أنّ مبادرةَ حمل السلاح التي أعطت فتح، وكلّ الفصائل، شرعيّتها، انتهت بتوقيع اتفاقيّة أوسلو، وبتوقيع تلك القيادة الفتحاويّة على بند (إدانة العنف)، والمقصود الكفاح المسلّح، في رسالة عرفات لرابين عام 1994. ومن ثَمَّ ينبغي البحث عن (قاعدة جماهيريّة ما) تعوّض عن الشرعيّة المفتقدة بفعلِ التخلّي عن نهج الثورة، وتلك القاعدةُ توفّرها فتح بامتداداتها الجماهيريّة الواسعة وكادرها الذي حازَ عبرَ النضال الدامي مكانةً مرموقةً في الأوساط الشعبيّة، وذلك تمّ عبرَ آليّات عديدة أهمُّها توظيفُ عشرات الآلاف منها في جهاز السلطة، وتمكين الكادر الفتحاويّ من احتلال مواقعَ قياديّة في الجهازين المدني والأمنيّ للسلطة.

هنا تبدو العلاقةُ البنيويّةُ الاندماجيّةُ في أبهى صورها: من ناحية باتت فتح بكادرها وعناصرها وجماهيرها في موقع المستفيد الأوّل، عبرَ توظيفِ عشرات الآلاف من أعضائها وكادرها في جهاز السلطة، وما نتَج عن ذلك من امتيازات ومكاسبَ ونفوذ ورأسمال اجتماعيٍّ يصعبُ تصوّرُ تنازلِهم عنه، وعلى المقلب الآخر فالسلطةُ باتت تتمتّع بقاعدة جماهيريّة واسعة إلى حدٍّ ما هي بأمسّ الحاجة لها في ظلّ التشكيك بشرعيّة السلطة من الأساس، قاعدة يوفّرها 97% من كادر السلطة الفتحاويّ بعلاقاته القرابيّة ونفوذه وعلاقاته وتاريخه الوطنيّ. ومع تتالي السنين نما في ظلّ هذه الزبائنيّة والعلاقة البنيويّة الاندماجيّة مظهران إضافيّان؛ الأوّل: تنامي مراكز نفوذ فتحاويّة وتعزّزها داخل الجهاز نفسه مع تراكم الثروة والامتيازات والدعم الخارجيّ والعلاقات مع الصهاينة حتّى باتت الجماهير تتلمّس حقيقة، تلك (الامبراطوريّات) الخاصّة بفلان وعلان في جهاز السلطة. والثاني: دخول الرأسمال الفلسطينيّ الخاصّ على خطّ العلاقة مع جهاز السلطة، وخاصّة الرأسمال الكمبرادور الذي وجد ضالته في العلاقة الاقتصاديّة مع الرأسمال الصهيونيّ، وفي ظلّ التسهيلات المقدّمة له من الصهاينة، وفي ظلّ إشراف السلطة على تلك العلاقة واستفادة جماعاتها من ذلك، دون نسيان عودة الرأسمال الخدماتيّ المهاجر، وافتتاح العديد من البنوك وشركات التأمين والاتّصالات.

وبعد، فالحديث عن الانفكاك بين فتح والسلطة يبدو والحال هذا مستحيلًا، ولن يتمّ في الظرف الحالي، إلا بتوفّر أحد المتغيّرين: انتهاء حركة فتح، وهذا مستحيل ولن يحصل، أو تفكّك جهاز السلطة بفعل النضال التحرّري، وحينها تنفكّ العلاقة من أساسها، وينطرحُ وقتئذٍ السؤال: وماذا عن حركة فتح؟

في سبيلِ استراتيجيّةٍ فلسطينيّة (1)

شعبٌ عظيمٌ، ونخبةٌ دونَ المستوى!

وليد عبد الرحيم. كاتبٌ ومخرجٌ فلسطينيّ/ سوريا

لطالما سَعَتْ النخبةُ السياسيّةُ الفلسطينيّةُ لتحقيق مُنجَز وطنيّ عام، ولطالما فشلت في إنجاز ذلك المسعى، ليس لتقصير في التضحيّة؛ إنما لقصور وتقاعس، كذلك هو فشلٌ في رسم خطوط الرؤى المستقبليّة، ومن ثَمَّ شَحٌّ في البرامج!

مؤخّرًا حدثتْ نقلةٌ ما في الواقع الفلسطيني، فعلى الرغم من هَوْلِ الضغوط المحليّة والإقليميّة والعالميّة، إلّا أنّ الفلسطينيّين نضجوا أخيرًا، إذْ لم يعد «العاديّون» منهم عينًا تقاوم المخرز، لقد تحوّلوا إلى مِخرزٍ ثاقبٍ لعينِ الصهيونيّة.

بَداهةً، لم تمرَّ في سِيَرِ التاريخ قاطبةً حالةٌ مشابهةٌ لذلك، من حيثُ الكمُّ الاستثنائيُّ للجهدِ الكفاحيِّ الوطنيّ، وخصوصيّةُ الوطنِ والقضيّة ومفاعيلها من جهة، أو لما قامَ به الفلسطينيّونَ منذ أكثرَ من قرنٍ مضى من ابتكار للثورات والانتفاضاتِ السلميّةِ والعُنفيّةِ ومن تضحيات شتّى، كما لم يمرَّ أيضًا ذلك الإجماعُ العامُ الشاملُ خلال أيةِ تَجربةٍ مماثلة، إذ شارك الكلّ الفلسطينيُّ طيلةَ قرنٍ ونيّفٍ في الثورات والحالاتِ النضاليّة مع بعضِ الاستثناءاتِ النادرة، التي ربّما لا تتجاوزُ واحدًا بالمئة من مجموع الشعب، وذلك على الرغم من الظروف القاسية التي مرَّ بها كلُّ فردٍ وكلُّ عائلة وكلُّ مخيّم وقريةٍ ومدينة... هذهِ التضحياتُ التيَ ستبقَى البشريّةُ جمعاءَ تدرسُها بذهولٍ وإعجابٍ لم تثمر ما ينبغي لها أن تثمره، وفشلت في تحقيق الحدِّ الأدنى مما ينبغي حُلوله على الأرض، صحيحٌ أن مجرّدَ صمود وبقاء الهُويّة كان إنجازًا أسطوريًّا أمامَ سعةِ الهجمة، وذلك يبدو ساطعًا بمقاييس التقييم المنطقيّ والأكاديميّ وعلوم التاريخ والاجتماع والسياسة، إلا أنّ نتاجَ الكفاحِ لم يوازِ قوّةَ وزخمَ التضحيات، وتطوّرَ بُنى وأساليب النضال الجَمعيّ الذي حقّقه المجتمع ذاته، بمعزلٍ عن وجود قيادة سياسيّة وفصائلَ مناضلةٍ أو عدمه - ربَّما وجبَ التذكيرُ هنا بأنّ الفصائل هي مولودٌ من الرحم المجتمعي لا العكس - لكن هذا - وفي الوقت عينه - لا يعني فصلَ مسارات القوى الفاعلة عن كينونتها المجتمعيّة، إلا أنّ الحالةَ العامة تقولُ بتقهقر النخبة السياسيّة عمومًا وتكلّسها خلال ربع القرن الأخير أمامَ حداثويّةٍ شعبيّة مبتكرة، واستيعاب لتبدُّل أساليبِ النضال ومساحاتها المتغيّرة من قبل الأفراد والجموع قُبيلَ النخبة السياسيّة وحتّى الفكريّة والأدبيّة والفنيّة!

هذا ابتكارٌ آخرُ يُسجَّلُ براءةَ اختراعٍ ثوريٍّ تقدّميٍّ استثنائيٍّ قامَ ويقومُ بهِ مواطنون «عاديّون» بدعمٍ شبهِ كاملٍ من محيطهم المجتمعيّ ودَعمٍ رعويٍ تارةً واستلابي تارة أخرى منْ قبل القوى السياسيّة الفاعلة والمشلولة، سواءً من فصائل أو مجموعات وأفراد من النخبة.

ينبغي الإقرارُ بأنّ الحالةَ الشعبيّة - الجماهيريّة كانت على الدوام قافزةً برأسها فوق أكتاف الساسة والقادة، حتّى عندما كانت القيادة في أوج حالاتها النجوميّة، كفترة الستينات والسبعينات التي كان قادتها وبخاصة عرفات والحكيم حبش في أوج الشعبيّة، هما ذاتهما كانا يعترفان بتفوق الروح الابتكاريّة التضحويّة الجماهيريّة الجمعيّة وتقدّمها الصارخ على القيادة - قيادتهما!

لكنّ الأمرَ اليوم مختلف، فكلُّ فصيلٍ وحزبٍ - لنقل الغالبيّة - يبتغي إظهارَ تقدّمِه وفاعليّته على النسق الوطني عبر الشفهي لا العملي، وقد وجدَ في الخطاب الرنّان وسيلةً ناجعةً لذلك، لكن ذلك بدَوره باتَ يعاني الانكشاف، ولم يعد أحدٌ من الفلسطينيّين يحترمُ الخطبَ الرنانةَ حتّى وإن كانت صادرةً من «مصدر موثوق»، وهذا يعني في دلالتِه تقهقر الفعل بل والعقل السياسي والثقافي النخبوي أمام النضوج الجماهيري.

لنكنْ واضحين، هذا الأمرُ خلقَ ازدراءً عامًا للقيادة ذاتها، وطغيانًا للتقييم السلبي المُعلَن بناءً على الفعل القائم، لا البرنامج ولا الشعار أو خطبة الجمعة، وهو ما أدّى إلى تصاعد سخونة واقتراب مرحلة نزع الشرعية - الغطاء الوطني - عن وجود بعض الفصائل وقياداتها السُّكونية فعليًّا والصوتيّة وجودًا، وهذا أمرٌ مفيدٌ للحالة الوطنيّة العامة وإيجابيٌ لإعادة رسم أدوات مستقبل الصراع ومساراته النضاليّة.

يبدو كلّ ذلك من خلال مجريات الأيّام والشّهور الأخيرة مَثلًا فاضحًا جَليًّا، منذ

إعادة إنتاج صَخَب فعل التعبير عن الهُويّة في المناطق المحتلّة عام النكبة، تلك القفزة النوعيّة التي تجلّت بسطوع روح حكمة شعبيّة نادرة المثيل، فبعَد إدراكٍ فشل احتواء الجماهير من قبل القوى السياسيّة عمومًا وانتشار وانكشاف عملاء الصهيونيّة المتأسلمة، قالت الجماهيرُ الفلسطينيّةُ كلمتَها الفصل فيما يتعلّق بالهُويّة والانتماء والتجذّر، وكمثَل غير حصري: فَرْضُ مدينة صغيرة كُمدينةَ اللّد ذاتَها مرةً أخرىً على خريطة فلسطين الأبديّة بكلّ وضوح على الرغم من خلل التوازن الديمغرافيّ الكبير، وقِي القرى والمدن الأخرى تأهّبٌ وانتظارٌ لفُرصتها الوقتيّة المناسبة لتعلن عن عَلَمها وهُويّتها، كما لاح في عدّة مدن.

في الوقت ذاته ابتعدت خلال العقود الماضية مجملُ الفصائل الثوريّة عن المناطق المحتلّة عام 48، واهتمّت بالمناطق المحتلّة عام 67، وتناست غالبيتها مخيّمات الشتات خارج فلسطين إلا باعتبارها جمهور حشد في مهرجانٍ خطابيٍّ مناسباتيّ، هكذا بدا الحال قبل هبّات القدس المتواصلة الأخيرة، واتّضحت منذ تلك اللحظة التي بدأت فيها شرطةُ ومخابرات النازيّة الصهيونيّة بوضع كاميرات على مداخل الأقصى وحارات البلدة القديمة في العاصمة الفلسطينية، فكان الردُّ ردًّا شعبيًّا جارفًا وطنيًّا وموحّدًا، في حين فشلت مرارًا ادّعاءات القوى بخصوص سيمفونيّة الرغبة الممجوجة والكاذبة في إنهاء الانقسام، وهذا لا يعني إنكار مساهمة الفصائل، لكنّها جميعًا فشلت في قيادة دفّة المركب، أما بالنسبة للسلطة فحدّث ولا حرج عن نكوصاتها ومأزقها وفشلها تجاهَ حماية الفرد والجمع الفلسطينيّ في مناطق سيطرتها ذاتها، بل وأكثر من ذلك... بجلاء واعتقاد فرديّ، يُمكن القولُ: إنّ الربيعَ قد انتهى بالنسبة لبعض الفصائل التي تعيشُ حالةَ انتهاز ونفاق خطابيٍّ تعويضيّ عن سكونيتها، وإنّ التراجع وازديادَ هُوّة الطلاق مع الجماهير قادم على الفصائل الفاعلة بدورها، بل إنّ ذلك يلوح جليًّا في الأفق، كما وبالضرورة سوف يعصف الوضع الحالي بمنظمة التحرير التي يستهدفها الاحتلال وعملاؤه من الأنظمة العربيّة والإقليميّة وبدعم عالميٍّ محموم، كونها تمثّلُ الهُويّةَ الوطنيّة الثابتة للفلسطينيّين مقابل هُويّة وهميّة باهتة متناثرة مرتبكة لـ«إسرائيل» - هنا يكمن سرُّ جنون المطبّعين والأذيال بالهجوم على التاريخ والهوية الفلسطينيّة -.

في أحسن الأحوال، إذًا، فقدت القوى السياسيّة ومؤسّساتها غالبيّةَ نخبتها السياسيّة والثقافيّة المفكّرة، هذا أحدُ أعمق وأهمّ أسباب ترهُّل أوضاعها الحاليّة، في حين ارتحل عن عناوين النضال الوطني عشراتُ المثقّفين والمنظّرين والفنانين الذين وجدوا ملاذهم الحياتي في جغرافيا أخرى بعيدة عن الوطن، وتراهم اليوم متمسكين بالقضيّة عامةً ونافرين من المؤسّسات المترهلة التي تسودها الانتهازيّةُ وأحيانًا الشِلليّة وحتى القبليّة؛ الأمرُ الذي أضعف من سَويّة القوى والمؤسّسات وأطاح بتميّزها السياسيّ والثقافيّ وحضورها الفخيم المرصّع بحُسن صياغة مفردات الحلم وواقعه، بسبب هذا الفَقد تجد أن التراجع يطال فصاحةَ لغة العنتريات بخاصة كلما ازدادت خُطب من هم غير مؤهلين معرفيًّا، ولهذا بدا الخطاب المسروق من المفردات الدينيّة لفترة ما في المقدّمة -على هَزالته وشحّ سويته- ثم فقد بدَوره لمعانَهُ وذهب مع الريح.

كل ذلك دفع جزءًا كبيرًا من الجَمع الفلسطينيّ لأن يتّخذ مسارَ تفكير وفعل نضاليٍّ خارجَ الأطر السياسيّة والفصائل، بل إنّ بعضه الكثير يُعلن قطيعته معها، وذلك ليس لقلّة في زخم الانتماء أو عمقه، وإنّما لكَثرةٍ ما مرّ من نفاق وتكلّس في العقل والمبادرة وخُفوتٍ في لحظات الجَدّية الحاسمة.

تاريخيًّا - ولا يبدو هذا غريبًا- يمكن العودة في أصل هذه الحال إلى العام 1982 حين ضغطت القيادة السياسية للمنظمة بعد ضغط عربيّ ودوليٍّ وأجبرت الفدائيين عنوةً على الخروج من بيروت تحت حجج واهية، وخاضت المسيرة التالية الناتجة عن ذلك وهي معروفةٌ للجميع، حيث سمح ذلك بالانشقاقات والاختراقات الإقليميّة والترهّل والضعف والفساد، وهو ما كاد يطيح بشجرة الفلسطينيّين برمّتها لا بورقة التوت وحدها، فأنقذها الداخل الفلسطينيّ وعاد بها إلى الواجهة مع انتفاضة 1987، التي خُطفتْ بدورها فحشرَ الواقعُ الإقليمي قوًى دينيّةً في الخريطة السياسيّة، وأهدتْها المنظّمةُ اتّفاق أوسلو الذي يقرُّ صانعوه أنفسهم اليومَ بفشله، وعلى الرغم من ذلك لا يُسمح حتى اليوم باتخاذ مسار آخر خارج تجليّاته والتزاماته المجحفة، وفي الوقت ذاته فإنّ فصائلَ متلاشيةً عدّةً لا عمل لها سوى شتم أوسلو وبعضُها لم يقرأ نَصَّهُ حتى!

مع التمسّك بالفشل، ربّما لو كان في فلسطين ومناطق وجود شعبها شعبٌ على غير هذه الصفات والسمات لانتهت القضية ولتحوّل اسم فلسطين عمليًّا إلى «إسرائيل».

ما سبق استوعبه الفلسطينيون وتحوّل كلُّ فردٍ منهم إلى التفكير فيما يجيد تقديمهُ ضمن مساحته الممكنة، في الضفة التجذّر ومقاومة الاستيطان والإرهاب والبطش، في المناطق المحتلّة عامَ 48، التجذّر وحفر الهوية والعَلم وابتكار أساليب نضال حداثوية تتناسب مع الوضع الاستثنائي القائم، في الشتات الذي يفقِس أماكنه الجغرافية المتنقلة باستمرار؛ بسبب الاستهداف المنظم، تعمقَ التمسكُ بالهُويّة وحُسم سؤال المصير، وهبَّ خيارُ الدعم الإعلامي الممكن والنشاط المدني - حتّى من قِبل عارضات أزياء ورياضيين... - في مواجهة ترهل الساسة ومشاريع التذويب والتهجير، وفي قطاع غزّة تمّ بناءُ بِنيةٍ عسكريّة بما هو متاح.

كلّ هذا يُفضي، بل ويعني أنّه ولكيلا يذهب الجهد الأسطوري هباءً، وتكون التضحيات البطوليّة للكلّ الفلسطينيّ نَهْبَ ريح، يجب أن يُصاغ بكُليّته برامجيًّا من قبل الكلّ الفلسطينيّ، ليس على طريقة مسرحيّة الوحدة، وإنهاء الانقسام الهزليّة السخيفة والكاذبة، فهناك طريقةٌ واحدةٌ لذلك هي بناءُ الاستراتيجيّة نظريًّا وخوضُ مستحقاتها عمليًّا، وهو ما يقومُ به عادةً المفكّرون والنخبة المتنوّعة الاختصاص لا الساسة وحدهم!

تعني الاستراتيجيّة في فحواها رسمَ خريطة ما للمستقبل ولمراحله ومفاصله وأدواتِه وغاياته بهدف استكمال تحقيق هدف نهائي ما، فإذا كان الهدف النهائي القائم الآن سياسيًّا مُختلَفًا عليه بين دولتين - إمارتين-

مقزَّمتين تشكلان فعليًّا حكمًا ذاتيًّا لا أكثر، كما هو عليه اليومَ في كلٍّ من قطاع غزة والضفّة الغربيّة، وبين هدف الدولة الديمقراطيّة الحقّة المشروعة - ذلك أنّ أصلَ القضيّةِ هو حقُّ العودةِ والدولة الديمقراطيّةِ على كامل ترابِ فلسطين الأبدية كما يقول الميثاق الوطني الأصلُ قبل تزويره! فكيف إذن نحقّق إنجازات نهائيّة تليق بسيل التضحيات؟!

هذا يجعلُ من تناقضات التيارات السائدة جزءًا مهمًّا من جوهرِ الفعل التقهقري العكسي، وهنا يسطع الحلُّ الوحيد، ألا وهو صياغة استراتيجية وطنيّة شاملة واضحة تخوضُ فيها مختلفُ العقولِ الوطنيّة والفصائل والمثقّفين والمختصّين سياسيًّا واقتصاديًّا وقانونيًّا ووو، وتعطي نصوصها وتوصياتها صفة الواقعيّة الدراسيّة العميقة، ودون ذلك يمكن تبشيرُ الصهيونيّة بأنّها نجحت في الاستيلاء على كل فلسطين إنْ بشكل مباشر أو غير مباشر.

يجدرُ التذكيرُ هنا بأنّ سبب النهوض الثوريّ الفلسطينيّ في منتصف الستينات ليس الكفاح المسلح بحدّ ذاته على قُدسيّته وفخامة أسماء شهدائه، بل كان الأساس هو تأسيس المنظّمة وانطلاق الميثاق الوطني- القومي- الذي هيأ لمرحلة نهوض بعد هزيمة نكراء لفلسطين وشعبها تجسّدتْ بحلول النكبة عام 1948، ولنعترف بأنّنا نعيشُ وضعًا مشابهًا اليوم لتلك الأيام العصيبة، شعبٌ يضحّي بشجاعة، لكنْ لا برنامج شامل، وقوى عاجزة عن الاستمرار أو ابتداع أساليبَ ثوريّة حضاريّة، وقوى أخرى تراجعت من كونها قوى ثوريّةً إلى قوى مقاومة شكلانيّة سلبيّة خطابيّة وبعضها أضحى تابعًا مباشرًا للإقليميّ والدولي، وتلك مفاتيحُ أبوابِ الكارثة.

هذه دعوةٌ إذًا لكي يفكّر كلُّ فلسطينيٍّ حرٍّ للمساهمة في خلق استراتيجيّة، بخاصة أنّ الكيان يترنّح بعمق هادئ وقد بدأ عدّه التنازليّ باعترافه، ولكنْ من أين نبدأ؟ وكيف سنقومُ ببناء تلك الاستراتيجيّة؟ تلك المسألةُ الأهمّ، لا سيّما أنّ التحرّر من الخطاب أضحى بمثل أهميّة تحرير الوطن ■

دولة فلسطين الديمقراطية: لماذا نقاتل؟

خاص الهدف

ما أبقى الفلسطينيون في خندق المواجهة مع العدو الصهيوني رغم الاختلال الهائل في موازين الموارد والقدرة، هو حلم يحمله كل من قاتل العدو، بالهزيمة الكاملةِ للمشروع الصهيوني، فلم يقدم الشعب الفلسطيني هذا السيل من الدماء، بحثًا عن تحسين فرص التسوية والتفاوض، أو لأجل حقوق منقوصة، وحتى حينما تبنت قوى الثورة الفلسطينية الجذرية: البرنامج المرحلي، فإنها اعتبرته خطوة على طريق التحرير الكامل لفلسطين، كامل الحلم والأمل بغد أفضل؛ تنهض فيه فلسطين الحرة والديمقراطية كجزء من امتداد عربي يحقق الاستقلال والسيادة ويتخلص من الاستعمار والنهب والاستغلال والهيمنة، ولم تكن الجماهير الفلسطينية أو العربية لتقبل من هذه القوى بأقل من هذا البرنامج.

بالمعنى التاريخي لقد انطلقت الثورة الفلسطينية لأجل هذا الهدف: تحرير الأرض والإنسان، وهزيمة المشروع الصهيوني وإزالة آثار النكبة وعودة اللاجئين لأرضهم، وبنت نهجها الكفاحي وفلسفة عملها بما يخدم هذا الهدف، وفي صفوف الثورة ركزت القوى التقدمية على هوية فلسطين؛ الهدف والحلم والوطن، والتي ارتبطت بها هوية الكفاح؛ فلسطين الحرة المستقلة الديمقراطية، التي سيبنيها الشعب الفلسطيني بكفاحه الموحد ونضاله الجماعي، ويحقق هزيمة العدو بحرب الشعب طويلة الأمد؛ دون أوهام حول هوية أحادية تقصي أي مكون فلسطيني، ومن موقع التناقض الجذري مع فاشية العدو الصهيوني وعنصريته، كان تبني القيم التقدمية، في ساحة النضال وطريقه الطويل، هو الجواب الفلسطيني التقدمي على الغزو الاستعماري بكل ما حمله من وحشية في الممارسة وفاشيّة في المنطلقات.

لقد بحث المسعى التقدمي الفلسطيني عن مستقبل أفضل، وعالم أكثر إنسانية، وقاتل لأجل تحقيقه واقعًا في فلسطين، وما زال يقاتل لأجل هذا الهدف، وفي ضوء تمكن العدو من استخدام عملية التسوية كأداة لتصفية الحقوق الفلسطينية، واستكمال استيلائه الاستيطاني على كامل الأرض الفلسطينية، وما حظي به من تعاون ودعم لتجاوز القرارات الدولية التي تكفل بعض من حقوق الفلسطينيين في أرضهم؛ باتت مهمة إعادة النظر في كل ما ترتب على هذا التغول العدواني، ضرورة ملحة لا مفر منها للكل الفلسطيني. فلقد أثبت العدو في الأعوام الماضية قدرته على تجاوز القرارات الدولية، ونيل الحماية والغطاء من القوى الاستعمارية، ولكن النضال الفلسطيني أثبت في المقابل، القدرة على استنزاف هذا العدو، وهزيمته في أكثر من موضع، وأكد على إرادة وتصميم شعب فلسطين على الحرية واستمراره في تقديم تضحيات هائلة في سبيل هذا الهدف، وكذلك تكوّن جبهة جديدة من قوى المقاومة في المنطقة؛ تقف في مواجهة العدو الصهيوني وكل مفردات الهجمة الاستعمارية المستمرة على الوطن العربي. وإذا كانت غالبية القوى الفلسطينية تتشارك ذات التوصيف لما أحدثه العدو ويحدثه يوميًا، وتحويله عملية التسوية لأداة لإبادة الوجود الجمعي لشعب فلسطين، وتقطيع أوصاله، والاستمرار في تهجيره، ومحاولة حسم الصراع عبر آلته العسكرية وأدواته الأمنية وقراراته الأحادية، فإن التباين في الاستجابة يعكس إصرارًا مُعيبًا ولا وطنيًا من فريق التسوية على معانقة الهزيمة وفرضها على الكل الفلسطيني كواقع لا فكاك منه ولا استدراك لتأثيره.

إن إعادة التأكيد على طابع الصراع مع هذا العدو، وعلى هدف النضال الفلسطيني وهويته؛ يتطلب برنامجًا ناظمًا للنضال الجمعي الفلسطيني، ينصاع للإرادة الشعبية الفلسطينية المناضلة ضد هذا العدو والصامدة في وجه مخططاته، لا محاولة تخذيل الجماهير وإحباطها من امكانيات النضال وجدوى الكفاح، كما يحتاج إلى إدراك للعمق الديمقراطي للهوية النضالية الفلسطينية، وتجاوز كل محاولات التفرّد والإقصاء، لمكونات هذا الشعب وقواه الوطنية ■

15 عامًا من الحصارِ الاستعماريّ على غزّة

د. حيدر عيد. أكاديميٌّ ومنسّقُ الحملةِ الفلسطينيّةِ للمقاطعةِ الأكاديميّةِ والثقافيّةِ لإسرائيلَ في قطاعِ غزّة/ فلسطين

في الذكرى الخامسة عشر لبَدْء فرض الحصار القروسطي من قبل منظومة الأبارتهيد والاستعمار الاستيطانيّ على قطاع غزّة، ومع إصدار منظّمات حقوق الإنسان الرئيسيّة من هيومان رايتس وتش وأمنستي إنترناشونال، وصولًا إلى بيتسيلم الإسرائيليّة، ومجلس حقوق الإنسان التابع للامم المتحدة؛ تقاريرٌ عدّة تصف النظامَ الحاكمَ في فلسطين التاريخيّة بنظام الأبارتهيد؛ يَبرز سؤالٌ محوريٌّ عن كيفيّة الاستفادة منها وعن قدرة الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة الحاليّة على استثمارها لتطوير خطابِها الكفاحيّ ووسائلِ نضالِها من أجلِ التحريرِ والعودة.

إنَّ البَدْءَ بتحوّلِ الوعي الأمميّ بطبيعة النظام الحاكم بين نهر الأردنّ والبحر المتوسّط، وليس فقط ذلك الذي يمارسُ احتلالًا عسكريًّا مباشرًا منذُ عام 1967، على 22% من أرض فلسطين التاريخيّة، يتطلّبُ تقدّمًا ملموسًا في الخطاب السياسيّ الفلسطينيّ، وتدعيمه بخطاب حقوقيّ لا يتناقضُ مع الحقوق الأساسيّة لكلّ مُكوّنات الشعب الفلسطينيّ، بعيدًا عن أساطيرَ المرحليّة والواقعيّة التي ثبتتْ أنّها لا تعبّرُ إلا عن مصالحَ طبقيّة ضيقة تمكّنت من فرض هيمنتها وتهميش الكتلة التاريخيّة المنوطة بإنجاز الأهداف التحرّريّة التاريخيّة.

إنّ الربطَ الضروريَّ بين الحصار وأشكال الاضطهاد المركب الأخرى، يتطلّبُ التعاملَ مع السياق الكولونياليّ المفروض في فلسطين من قبل حركة استعمار استيطانيّ تمارسُ جريمة الأبارتهيدَ شكلًا عنصريًّا قمعيًّا، لكن ليس بشكل منفصل عن أشكال القمع الأخرى التيُ مارستها - وما تزال تمارسها - أنظمة الاستعمار الاستيطانيّ، وفي مقدّمتها الإبادةُ الجماعيّة والتطهيرُ العرقيُّ الممنهج. إنّ الحديث عن الحصار بمعزلٍ عن هذا السياق، ودونَ ربطه حتّى بالحقوق الأساسيّة الأخرى لكلّ مكوّنات الشعب الفلسطينيّ، تسهمُ في المحصّلة النهائيّة في تشرذمه، وحتّى في تطبيعِ الحصارِ الإباديّ بشكل لا يلقى إدانة عمليّة واضحة ليس فقط من المجتمع الدوليّ، بل حتّى من البعض العربيّ والفلسطينيّ.

يبقى التخوّف، في ظلّ غياب الخطاب السياسيّ الفلسطينيّ الموحّد، أن يتمّ ترسيخُ تشرذم الحقوق الأساسيّة المكفولة في إطار القانون الدوليّ، واعتبار أيّ لحلحة في وضع قطاع غزّة المأساويّ - الذي أقرّت منظّمة هيومان رايتس ووتش في تقريرها الأخير بأنّه بات سياسةً إسرائيليّةً ممنهجةً تأتي في سياق العمل على شرذمة الشعب الفلسطيني - إنجازًا يجب الاحتفاء به.

إنّ سياسةَ منظومة الاستعمار والأبارتهيد ثابتةٌ ولم تتزحزح منذ قيامها، إبادةٌ متدرجةٌ أحيانًا وسريعةٌ في أحيانٍ أخرى. كان لا بدَّ من «إكمال المهمّة» حتميّةً تاريخيّةً، كما يدّعي بعض المؤرّخين الجدد أمثال بيني موريس، بل إنّ أحد أخطاء بن غوريون تكمن، حسب موريس، في عدم إكمالها، وطرد من بقي في فلسطين. يتمُّ تجميلُ «الإبادة» من خلال استخدام مصطلحات مغرقة في عنصريّتها وتعدّيها على حقوق الإنسان الأساسيّة، مثل: الترانسفير والفصل السكّانيِّ والقنبلة الديمغرافيّة...إلخ. وهذه كلّها لا تختلفُ بأيّ شكل من الأشكال عن نفس المنطق الأيديولوجيّ الذي استخدمته أنظمة الاستعمار الاستيطاني الأخرى من أستراليا إلى نيوزيلندا، والأميركتين حتّى جنوب أفريقيا وإيرلندا الشماليّة.

لا يمكنُ فهمُ السياق الذي تمَّ من خلاله فرضُ الحصار على قطاع غزة قبل 15 عامًا، وصمت ومشاركة المجتمع الدولي الرسمي المهيمن عليه من قبل دولة ذات تاريخ استعمار استيطانيّ، دون التطرّق للمنطق الإباديّ القائم على إنكار إنسانيّة ذوي البشرة السوداء/ البنيّة الذين قد يكون التخلّصُ منهم كليًّا واجبًا دينيًّا، إن لم يكن إنسانيًّا، في سبيل تطوير الحضارة الإنسانيّة وحمايتها من «البرابرة المتوحّشين».

ما قامت به دراسات ما بعد الاستعمار التي أسّس لمنهجيتها الراحل إدوارد سعيد أنّها قامت بتفكيك الخطاب الكولونيالي، وإبراز الطابع الإبادي المهيمن عليه بدرجاتٍ متفاوتة وتبريراتٍ أيديولوجيّة، تحمل الكثيرُ من اللغة الدينيّة، وصولًا إلى الطابع الحضاريّ «الإنسانويّ». كلّ هذا يأتي في سياق تحوّل كبير على الصعيد المعرفيّ والفكريّ نحو تبني تفكيك خطاب الاستعمار الاستيطانيّ فيما يتعلّق بالقضيّة الفلسطينيّة حيث تمكنُ أهميّة هذا التحوّل في أنّه يأتي بعد سنوات عدّة من تسييد خطاب «الاستقلال» وتهميشه لخطابي الحقوق والتحرير.

ومن ثمَّ لا غرابةَ أن يقولَ المقرّر الخاصّ السابق لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة بمجرّد الإعلان عن بَدْء فرض الحصار على القطاع، إنّه «مقدّمةٌ لإبادة جماعيّة»، وأن يقول المؤرّخ الناشط إيلان بابيه إنّه «إبادةٌ جماعيّةٌ متدرّجة»، فكلاهما يأتيان من خلفية أكاديميّة وبحثيّة صارمة، في القانون الدولي والتاريخ، ويملكان ذخيرةً بحثيّةً مثيرةً للإعجاب، وعداءً للصهيونيّة مبنيًّا على فهم لطبيعتها الاستعماريّة، وتوجّه نقدي راديكالي للخطاب الغربيّ المهيمن. وعليه فقد تمكّنا من الربط الموضوعيّ بين الحصار من ناحية وطبيعة منظومة الأبارتهايد ككيان استعمار استيطانيٍّ من ناحية أخرى.

وبالعودة للسؤال المحوريّ عن الخطاب الوطنيّ الفلسطينيّ وفهمه لطبيعة الصهيونيّة بالشكل الكافي، ومن ثمَّ قدرته على التعاملَ مع جريمة الحصار بعدَ 15 عامًا من تشديده بمعزلٍ عن هذه السياقات: ألم يؤدِّ، مثلًا، القبول بدويلة على حدود الـ67 دورًا كبيرًا في شرذمة الشعب الفلسطينيّ، وجعل هذه الشرذمة وسيلةً تصفويّةً تستخدمُها إسرائيل في حربها على الشعب الفلسطينيّ؟ هل أسهم «الإجماع» الوطنيّ من خلال قبوله بهذا الحلّ، وفي ظلّ تهميش الرؤية النقديّة الشاملة، في ترسيخ واقعٍ جديد/ قديم فلسطينيًّا، ومن ثمَّ تجرّؤ منظومة الاستعمار والأبارتهيد، بدعم كامل من الغربيّ الرأسماليّ، على فرض الحصار بمبرّرات عنصريّة فشلنا في تفكيكها بالشكل الكافي، لأسباب ذاتيّة؟

لم يسبق وأن تعرّضتْ مجموعةٌ سكانيّةٌ لحصار ساديٍّ مشابه لهذا الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، ولا يبدو بعد 15 عامًا أنّنا مقدمون على إنهائه إلا إذا تمكّنا من فكّ الحصار العقليّ الذي وللأسف، فرضناه على أنفسنا■

حربُ الديموغرافيا في القدس: تطوّراتٌ وتحدّيات

محمد أبو شريفة. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيّ/ سوريا

التطهير العرقي في اللطرون

انشغلَ العربُ منذُ أكثر من عقدين بالحديث عن التوازن الديموغرافيّ بين الفلسطينيّين واليهود داخل حدودَ فلسطينَ المحتلة، هذا الإنشغال مردُّهُ تعثّرُ مشاريع التحرير أو عدم إنجازها إلى الآن. فالحركةُ الوطنيّةُ الفلسطينيّةُ طوالَ عقود مواجهتها للمشروع الصهيونيّ؛ كانت تبحث عن عوامل القوّة لدى الشعب الفلسطينيّ لاستثمارها في مواجهة الحركة الصهيونيّة؛ ولأنَّ هذا الاحتلال استيطانيٌّ إحلاليّ، فإنّ عمومَ الشعبِ الفلسطينيّ تعرّض للخطر الوجوديّ، ومن ثَمَّ ظهرَ عاملُ الديموغرافيا ومؤشراتُهُ الرّقميّة محدّداً أساسيًّا في نجاح أو فشل المشروع الصهيونيّ، ولأنّ القدسَ درة التاج فقد حملت كل الأبعاد السياسيّة والدينيّة والجغرافيّة وحتى الوجوديّة، ومن يستطعْ من كلا الطرفين أن يحقّقَ إنجازًا ما في فضاء هذه المدينة، فإنه يحسبُ له في فضاء المعركة الوجوديّة.

لهذا عملت التوجّهاتُ الصهيونيّةُ طوالَ الوقت وضمنَ مخطّطات متدحرجة في الزمان والمكان على ابتلاع الحيّزِ المدينيّ في القدس عبرَ زيادة مساحات الاستيطان وتوسيع حدود المدينة جغرافيًّا وسكانيًّا لمحاولة إضفاء الطابعَ اليهوديّ عليها.

وللأسف فإنَّ هذه المشاريعَ كانت تكتملُ وَفْقَ الخاصّيّات التالية:

- إرادةٌ تمثّلُها حكوماتُ الاحتلال المتعاقبة.
- وجودُ قوًى حزبيّة مجتمعيّة مادةً لتنفيذ هذه المشاريع.
- دعمٌ وتمويلُ تلك المشاريع.

وعلى المقلب الآخر، فإنّ الشعبَ الفلسطينيَّ عمومًا وأهلَ القدس خصوصًا قد طوّروا آليّات للدفاع عن النفس وتثبيتِ وجودهم في هذا الحيّز. وفي صراع الإرادتين برز شكلُ الصراع ببعده اليوميّ، والذاهبُ نحو معرفة ما جرى وما يجرى حاليًا يرى أنَّ الفلسطينيّين استطاعوا برغم تلك المشاريع الجارفة البقاءَ والتشبّثَ في المدينة والمحافظةَ على وجودهم، ويضافُ إلى ذلك نموّهم الديموغرافيّ، بحيث لم يسمحوا طوال تلك السنوات على طغيان التمدّد الديموغرافيّ للمحتلين. فالإحصائيّاتُ تشيرُ إلى تقارب الأعداد بين الطرفين، وهذا يعني أنّ المشروعَ الاستيطانيَّ الإحلاليَّ برغم جبروته لم يستطع حتّى هذه اللحظة كسر الوجود الفلسطينيّ بالمدينة، لتنتقلَ بعدها دولةُ الاحتلال ممثلةً بقطعان مستوطنيها إلى بعدٍ آخرَ في الصراع، وفتحه على مصراعيه وهو البعدُ الديني، بحيث شاهدنا في الأشهرِ الأخيرةِ شراسةَ الهجمةِ على الحرم القدسيّ والأحياء العربيّة الملاصقة له، ومحاولة تثبيت واقع جديد يقومُ على استثمار فائض القوّة في تحقيق إنجازات ملموسة على صعيد السيطرة والتحكّم بالمسجد الأقصى، وعودة الأحلام التلموديّة في بناء الهيكل المزعوم على أنقاض الأقصى.

لقد سيطر الاحتلال الإسرائيليُّ على مدينة القدس منذ بداية احتلال الشطر الغربيّ منها عامَ 1948، وبنسبة 84% من إجمالي مساحة المدينة، وخضعت لمختلف أساليب التهويد والضمّ إلى ما يسمّى «الدولة الإسرائيليّة»، وعرفت حينها وإلى يومنا هذا بالقدس «الغربيّة»، وعلى أثرها هُجّر نحو 60 ألفًا من سكانها العرب الفلسطينيّين، وأصبحت نسبتُهم لا تتجاوز الـ3% مقابلَ أكثرَ من 80% من اليهود، ما ترتّبَ على ذلك فرضُ تغييرات نوعيّة بالبنية الديموغرافيّة والعمرانيّة لهذا الشطر من المدينة؛ أدّت إلى تهجير سكّان القدس الفلسطينيّين وسلب بيوتهم وممتلكاتهم وتدمير أحياء سكنيّة عن بكرة أبيها، وإنشاء أحياء سكنيّة يهوديّة جديدة، بالإضافة إلى هدم القرى الواقعة في محيط المدينة والتابعة لها، ومن ثَمَّ تمّ أسرلة الشطر الغربيّ وتهويدها بشكل كامل إلى أنّ تمّ احتلالُ الشطرِ الشرقيّ منها عامَ

1967، الذي كان يشكّلُ 16% من مساحة البلدة القديمة، وباتت تعرفُ بالقدسِ القديمةِ أو القدسِ الشرقيّةِ أو العربيّةَ، وتمكنَ الاحتلالُ مَن إحكامِ قبضتِه على شطريّ المدينة، والعملَ على إطلاق السياسات والخطط الاستيطانيّة لقلب موازين المعادلة السكانيّة؛ بهدف تجميع أغلبيّةٍ يهوديّةٍ في الشطرِ الشرقيّ من المدينة، الذي يتمتّعُ بأغلبيّةٍ عربيّةٍ مطلقة. وكان الهدفُ هو إعادةُ توحيدِها تحتَ لواء (إسرائيل) وجعلها فيما بَعدُ عاصمةً أبديّةً لها، والانطلاق بمشروع ما يسمّى «القدس الموحّدة أو الكبرى»، استجابةً لمشروع إسرائيل السياسيّ والأيديولوجيّ المتمثل في «إسرائيل الكبرى». وقد طالت عمليّة الأسرلة شتى سمات المدينة المقدسيّة بالعمل على إلغاء خصوصيّاتها العربيّة التاريخيّة، وفرض خصوصيّات احتلاليّة يهوديّة بديلة عنها لتغيير وأقع القدسِ التاريخيّ والقانونيّ والديمغرافيّ القائم. من هنا كانت التوأمةُ بين الأسرلة والتهويد بمثابة التطابق بين الإنجاز والنتيجة في عمليّة تراتبيّة تصبُّ في النهاية في خدمةِ المشروعِ الصهيونيّ في إقامةِ الدولةِ اليهوديّةِ التوراتيّة.

ومنذ الأيام الأولى لعدوان حزيران (يونيو) 1967، صُودرَ أكثرُ من 20% من مساحة «القدس الشرقيّة» وتهجير واقتلاع نحو 8000 فلسطيني وطردهم خارج أسوار القدس القديمة وهدم، ومصادرة أكثر من 700 منزل وعقار، وطمس وإزالة أحياء كاملة وعزل وتقطيع أوصال الأحياء الأخرى عن القدس؛ بسبب الحواجز الأمنيّة والإداريّة ومصادرة بطاقات المواطنين هذا بالإضافة إلى حملات الاعتقال الواسعة والإبعادات والإعدامات الميدانيّة وحرقَ المسجد الأقصى، بهدف طمس الهُويّة العربيّة الإسلاميّة للمدينة، إلى التنقيب وحفر الخنادق أسفل المسجد وتجريف الأراضي مع محاولات إقرار سياسة جديدة تقومُ بتسجيل جميع أراضي شرقيّ القدس في سجل الأراضي الإسرائيليّة، وإصدار تشريعات وقوانين إسرائيليّة، قضت بمنع البناء في مساحات واسعة شملت مختلفَ مناطق المدينة، بالإضافةً إلى تهويدِ وعبرنة المناحي التعليميّة كافةً في شرقي القدس، واستباحة المستوطنين ساحات المسجد الأقصى وتدنيسه والاعتداء على المصلين بحماية قوّات الاحتلال لإقامة طقوسهم الخاصّة على اعتبار أنّ المسجد الأقصى ومحيطه هو مكانُ الهيكل المزعوم. ومحاولة تكريس حالة من التقسيم المكاني للحرم القدسي وبناء «المدينة التوراتيّة» داخل مقبرة الشهداء، هذا بالإضافة إلى الاعتداءات على المقدّسات المسيحيّة التي كان آخرُها محاولةَ أحد المستوطنين الإرهابيّين إحراق كنيسةَ الجثمانيّة. كلّ هذه الإجراءات الاحتلاليّة تجري من أجل إحداث اختلال الميزانَ الديموغرافيّ في القدس، ممّا نتج عنه واقع جديد في التوزع السكاني لصالح اليهود بنسبة 3 إلى 1. فوفق الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، بلغ عدد الفلسطينيين في شرقي القدس نحو 281 ألف فلسطيني، في حين أفادت تقاريرُ إسرائيليّةٌ بأنّ الفلسطينيّين يشكّل 61% من السكان في شرقي القدس والمناطق التي ضمّت إلى بلدية الاحتلال في القدس بعد حرب الأيام الستة. وأعلن مركزُ الإحصاء الإسرائيليّ من جانبه أنّ عددَ سكّان القدس «الشرقيّة والغربيّة» بلغ نحو مليون فلسطيني ويهودي بينهم 550,100 يهود (63,3%) وحوالي 332,600 فلسطيني (37,7%). ومنذ ذلك الوقت وحتّى اليوم وقع الشطر الشرقي للقدس فريسةً بين أنياب الحركة الاستيطانيّة، حيث كشفت من إجراءات عزل المدينة عن محيطها العربيّ الخارجيّ ومحاصرتها داخليًّا عبرَ الأحزمة الاستيطانيّة.

ومن نافل القول إنّ معظم الأحزاب الصهيونيّة دعت إلى فصل المناطق التي يسكنها الفلسطينيون في شرقي القدس وتحويلها إلى (مجالس إقليميّة إسرائيليّة منفصلة)، وذلك لتحقيق غالبيّةٍ يهوديّةٍ وأقليّةٍ فلسطينيّةٍ في شرقيّ القدس ولاستكمال هذا المخطط تعمل إسرائيل على تهجير الفلسطينيين من خلال التهميش والإفقار، والبحث عن ذرائعَ للتخلص منهم، كفصلهم عن حدود بلدية القدس، تمهيدًا لسحب الإقامات التي تسمح لهم بالبقاء في شرقي القدس. إنّ الممارسات الصهيونيّة اتّخذت أشكالًا خطيرةً ومختلفةً لأسرلة القدس وتهويدها، ولم يقتصر الأمرُ على صراع بين مواطن أصيل ومستوطن مارق، بل أعمقُ من ذلك، ويتمركزُ حولَ صراعٍ بين هُويّتين مختلفتين تاريخيًّا وجغرافيًّا حرب ضروس بين «البقاء والإلغاء» ومحاولات إنتاج الدولة اليهوديّة العنصريّة الخالصة بعد طمس وإلغاء الهُويّة التاريخيّة العربيّة والسمات الحضاريّة العريقة للمدينة المقدّسة. وباتت القدسُ بؤرةَ الصراع الدينيّة والأيديولوجيّة والثقافيّة والحضاريّة ومركز الاشتباك بين نهجين؛ نهج إمبرياليّ صهيونيّ تقوم استراتيجيّتهُ على إلغاء الهُويّة التاريخيّة للقدس وعروبتها من جهة، ونهج آخر نهضويّ قوميّ عربيّ تحرّريّ يسعى إلى استعادة دور القدس وسائر المراكز والحواضر العربيّة الفاعلة. الأمرُ الذي يؤكّدُ أنّ الصراعَ على القدس ليس صراعًا دينيًّا كما يروّجُ بين العرب والصهاينة، إنّما هو صراعٌ جيوسياسيٌّ يتمحورُ حولَ التشبّث بجغرافيّة المكان لما لها من أهميّة جيوسياسيّة تضمنُ الغلبةُ للأقوى المتّجذّر بالمكانِ نفسه، والمتحكّم بدلالاته وتوظيفاته العميقة. ومن هنا تحضر مكوّنات الصراع (الأرض، الإنسان والهُويّة) كصراع بين أيديولوجيّة الاجتثاث الصهيونيّة من جهة، وأيديولوجيّة البقاء العربيّة المتجذّرة بمنظومة القيم والأخلاق من جهة أخرى، التي انعكست ميدانيًّا بصمودِ أهل القدس الأصليّين بوجه قوّة البطش الصهيونيّة وأدّت إلى تصاعد وتيرة القلق والخوف لدى اليهود المستوطنين عنوةً وقهرًا في بيوت ومناطق الفلسطينيين في القدس والذين أجبروا أهلها على الخروج والرحيل. وعلى ضوء ذلك تحدّث تقريرُ مجموعة الأزمات الدوليّة أنّ «سياسات إسرائيلَ الحاليّة سوف تؤدّي بحلولِ عام 2045 إلى جعل القدس مدينةً بأقليّةٍ يهوديّة». وبالرغم من مستوى الامتيازات التحفيزي للصهاينة كي يبقوا في القدس إلا أن الوقائع تشيرُ نقيض ذلك، فشبحُ الهجرة العكسيّة من القدس يزدادُ ويكبرُ ويقضُّ مضجعَهم ويكشفُ زيفَ روايتهم. كلّ هذه الهجمة تجري في ظلّ صمتٍ دوليّ وتواطئ الكثيرين من العرب وانتكاسة لمشروع «السلطة الفلسطينية» غير القادر حتى هذه اللحظة على تمثيل الفلسطينيين في هذه المواجهة، ومع هذا فإنّ الصراعَ ما زال مفتوحًا ومتواصلًا؛ بفعلِ إرادةِ الشعبِ الفلسطينيّ وصمودِه■

كسرُ حلقةِ التكيّف مع التطبيعِ
مهمّة راهنة لحركةِ التحرّرِ العربيّة

د. عابد الزريعي. مديرُ مركز دراسات أرض فلسطينَ للتنمية والانتماء/ تونس

يحفلُ تاريخُ الصّراع معَ العدوّ الإمبرياليّ والصهيونيّ بعديد الأحداث والوقائع التي تنضوي علىَ عبر ودروس يمكن الاستفادةُ منها في مواجهة عديد القضايا التي يفرزها ذلك الصّراعُ بشكل يوميٍّ ومتكرّر في كثير من الأحيان. ومن بين تلك الوقائع اثنتان ما زالتا حاضرتين على سطح الذاكرة، ولم تنزلقا بعدُ إلى عمقها حتى يصعبَ الاستدلال عليهما واستحضارهما.

الواقعةُ الأولى تعودُ إلى قرار الرئيس الأمريكيّ السابق ترامب، بالاعترافَ بالقدس عاصمةً «لإسرائيل». والثانيةُ تعودُ إلى الأجواء التي سادت بعد توقيع اتّفاقيّات أبراهام التطبيعيّة. تتبدّى الواقعةُ الأولى في تقدير أوساط القرار الأمريكيّ لحدود ردود الفعل العربيّةَ على قرار بهذا الحجم، حيثُ وضعت في الحسبان أنّ ردودَ الفعل في الشارع العربيّ لن تتجاوزَ الشهرَ ثمَّ تنتهيَ، ومن ثمَّ لا بدَّ من أخذ الحذر خلالَ هذه المدّة. وقد ثبتَ أنّ التقديرَ كان قد بُنيَ على المدى الأقصى؛ لأنَّ ردودَ الفعل لم تصل إلى حدود الأسبوعين. وتتبدّى الواقعةُ الثانيةُ في مسارعة وزارة الشؤون الاستراتيجيّة الإسرائيليّة (حلّت لاحقا) بدراسة ردود الأفعال على تلك الاتّفاقيّات من خلال قراءة وتحليل نحو 100 مليون تعليق على صفحات التواصل الاجتماعيّ خلال الفترة من 12 أغسطس إلى 5 سبتمبر 2020، وكانت النتيجةُ أنّ هناك 90 بالمائة يرفضون الاتفاقيّةَ والتطبيعَ بتفاصيل متعدّدة، بما ترتّب على ذلك من تقديم مقترحاتٍ وتوصيات إلى صنّاع القرار، ثُمّ أجريت دراسةٌ ثانيةٌ في فبراير 2021 انتهت إلى أنّ المواقفَ السلبيّةَ من التطبيع قد انخفضت بنسبة 20 بالمائة. وقدَ ترتّب على ذلك أيضًا تقديمُ توصيات جديدة لصانعي القرار ليعملوا علىً هديهاً من أجل تعميم التطبيع على الساحة العربيّة. نستنتجُ من هاتين الواقعتين أنّ العدوَّ في إدارته للصّراع يعملُ على دفع الخصم إلى تقليص الحدِّ الزمنيّ لردّ الفعل المعاكس والرافض لقرار أو موقف أو ممارسة سياسيّة من قبله إلى أنً يصل به إلىً التكيّفً النفسيّ السياسيّ معه. وتأخذُ عمليّةُ التكيّف في هذه الحاليّة طابعَ الانتقال من التعبير المعلن عن الرفض بما ينضوي عليه من دلالات اشتباكَ عامّة ومفتوحة، إلى نوع من التململ الذاتيّ المفرغ من أي صيغة عمليّة وعامّة، وسط أجواء من الانطوائيّة والانعزاليّة واللامبالاة السياسيّة، ليشكّل ذلك إشارةً للقوى صاحبة الموقف المرفوض بأنّ الساحةً باتت فارغةً والطريقُ أمامها بات مؤمنًا، لتنتقل من موقع الدفاع عمّا قامت به إلى موقع المراكمة عليه من خلال القيام بأفعال جديدة. وفي هذا السياق تشكّل حالةَ التكيّف السياسيّ مع التطبيع من عدمه أحد تجليّات الصّراع التي تسعى قوى التطبيع إلى فرضها وتعميمها، وذلك باللجوء إلى تكتيك الضربات المتلاحقة التي ترهق القدرةَ على ردّة الفعل. وتحوّل حدثُ التطبيع إلى أمرٍ معتاد ومألوف على مستوى الرؤية البصريّة لشخوصه أثناءَ اللقاءات والتفاعلات الجارية بينها، والتلقّي الذهنيّ المتكرّر لمضامينه، بما يقود إلى شلّ ردة الفعل عليه نتيجةَ التعوّد على الحدث. وبالنتيجة فإنّ الدخولَ في حالة التكيّف، وهو دخولٌ لا واعٍ في أغلب الأحيان، يعني الانكفاء أمامَ قوى التطبيع وإخلاء الساحة أمامها. كلّ الوقائع الماثلة أمامنا تشيرُ إلى أنّ قوى التطبيع ومن معها وخلفها قد بنت سياسة فعلها على هذا الأساس، خاصّةً بعد الدخولَ في مرحلة اتّفاقات أبراهام، بل يمكنُ القول: إنّها مضت على أساس بناء مشهد التوقيع بكلّ ما أحاط به من ضجيج إعلاميٍّ وترويج، ليسَ بهدف الإعلانً فقط، وإنّما لامتصاص ردودَ الفعل خلالَ مدى زمنيٍّ محدّد، ليبدأ بعد ذلك تكريسُ وقائع التطبيع الفعليّة. فمن الملاحظ أنّ الاتفاقيّاتَ الجزئيّةَ الموقّعةَ التي شملت في توقيتات زمنيّةٍ مختلفةٍ القضايا كافّةً ذات الطابعَ

الاستراتيجيّ للتطبيع، تنضوي على ما هو أكبرُ وأخطرُ من مشهد التوقيع بكثير، لكنْ ردودُ الفعل المسجّلة عليها جاءت أصغرَ بكثير من رَدود الفعل على مشهد التوقيع. ذلك يعني أنّ مَشهدَ التوقيع يندرجُ في سياق الصدمة، بينما الاتفاقيّات الجزئيّة تندَرجُ في سياق التكيّف من قبل القوى الرافضة للتطبيع في حدّ ذاته، هذا ويتبدّى التكيّف مع التطبيع في الساحة العربيّة بمستويين: أوّلًا: المستوى الرسميّ، ولأسباب عديدة أصبحَ متكيّفًا وقابلًا باتّفاقات أبراهام، تحت شعار سيادة الدول الموقّعة، تلك السيادة التي صارت بمثابة الدرع الواقي من أي انتقاد أو اعتراض، وهو ما تمّ تكريسُهُ رسميًّا من خلال بيان مجلس وزراء خارجيّة جامعة الدول العربيّة بعد توقيع تلك الاتفاقيّات، ولأنّ الأمرَ كذلك فقد بات الباب مشرعًا لأيّة دولة تريدُ أن تمضي في الاتجاه ذاته، بعد أن ضمنت عدمَ وجود أيّ اعتراض رسميٍّ عربيٍّ على موقفها، كونَ الأمرِ يتعلّقُ بسيادتها الوطنيّة. كما بات الباب مقفلًا أمامَ تشكيل أية تحالفات رسميّة بين دولتين أو أكثر لمواجهةِ هذا المسار، وأصبح الموقفُ الرافضُ لهذه الدولة أو تلك يندرجُ في سياق المفكّر فيه، وليس المعلن عنه والممارس في مواجهة أية دولة أخرى، ويتّضحُ الأمرُ أكثرَ إذا تمّ مقارنته بالتحالفات التي شكّلت ردًّا على زيارة السادات للقدس، مثل جبهة الصمود والتصدّي في ذلك الحين.

ثانيًا: على المستوى الشعبيّ، تبدّت حالةُ التكيّف مع التطبيع، فيما نشهدُهُ من تقلّص كبير في الموقف الممارس ضدّ التطبيع، للغالبيّة العظمى من فصائل حركة التحرّر العربيّة بمختلف تلاوينها السياسيّة، سواءً القطريّة منها أو القوميّة، وهي مسألةٌ ليس لها علاقةٌ بالموقف من التطبيع في حدّ ذاته، إنّما بالعمل في مواجهته بهدف إسقاطه أو على الأقلّ منعه من التقدّم والتوسّع، وهو عمل يفرضُ كلَّ أشكال النضال الجماهيريّ المباشر وغير المباشر، لكي تبقى مقاومة التطبيع عنوانًا مشرعًا ومطروحًا بالمعنى العمليّ، المستمرّ والمتراكم، بعيدًا عن الأفعال المتقطّعة والمتباعدة، وغير الخاضعة لاستراتيجيّة واضحة المعالم والاتّجاه. ووصل الأمرُ إلى أنّ عديدَ البيانات الصادرة أو الدعوات لإيجاد تشكيلات ما، يمكنُ إدراجُها في سجل رفع العتب أكثر من كونها دعوات للممارسة العمليّة والإنجاز، بدليل أنّ لا أحد يواصل الطريق لتحويل ما سبق ودعي إليه إلى حقيقة واقعة.

وتتلخّصُ الأسبابُ التي تقفُ خلفَ عمليّة التكيّف مع التطبيع، في سطحيّة الوعي بالخطر الذي يشكّلُهُ الكيانُ الصهيونيُّ على المستوى العربيّ لدى عديد القوى. فإذا كان الوعيُ الشاملُ بخطورة الكيان يقودُ إلى تنزيل عمليّة مواجهته، وبالنتيجة مواجهة قوى التطبيع، في خانة المهام الوطنيّة المباشرة بالنسبة لكلّ فصيل من فصائل حركة التحرّر العربيّة، فإنّ الوعي الجزئيّ بتلك الخطورة يقودُ بالضرورة إلى تنزيل عمليّة المواجهة في خانة دعم الشعب الفلسطينيّ والتضامن معَه، أكثرَ من كونه يقومُ بمهمّة دفاع مباشرة عن الذات. يترتّبُ على ذلك عدم الربط الواعي والعميق بين المشاكل والقضايا الاقتصاديّة والسياسيّة الداخليّة في هذا البلد أو ذاك، ووجود الكيان الصهيونيّ في قلب المنطقة. وإذا كان ذلك يقودُ على مستوى الممارسة السياسيّة العمليّة إلى المبالغة في ضرورة معالجة القضايا المحليّة بوصفها أولويات قصوى، فإنّه يقودُ أيضًا إلى تضليل قطاعات جماهيريّة واسعة والعبث بوعيها حولَ حقيقة العدوّ الصهيونيّ، وبالنتيجة مواجهة التطبيع والمطبّعين. وفي هذا السياق، باتت تبرزُ بعض الأطروحات التي تعبثُ بالتناقض مع العدوّ الصهيونيّ بوصفه تناقضًا رئيسًا، من خلال ترويج فكرة الاستعداد للعمل والتحالف مع قوى التطبيع الرسميّة على المستوى العربيّ، بحجّة أنّها تقفُ ضدّ قوى الإسلام السياسيّ.

لقد بات التكيّفُ النفسيُّ السياسيُّ مع التطبيع تحدّيًا ماثلًا وشاخصًا، تتبدّى ملامحُهُ في ردود الفعل الشاحبة على كلّ حدث تطبيع، وفي ترك بعض القوى التي تقاومُ في البلدان التي وصل إليها العدوّ لتلقط شوكها بيديها، وفي تراجع عمليّة التعبئة والتحريض ضدّ التطبيع، وفي إطفاء أضواء قاعات الندوات والمحاضرات والمؤتمرات، وفي إخلاء ساحات النضال الجماهيريّ، وفي كثير من الأحيان المرور من جانبه دون أن يُثيرَ الانتباه. ولذلك، فإنّ كسرَ حلقة التكيّف تستدعي بالضرورة العودة الواعية إلى الميدان بشكل فاعل ومنظّم يقطعُ مع عشوائيّة الفعل وموسميّته، وتنسيق عمليّات المواجهة بين القوى التي تقعُ في بؤرة الحدث التطبيعيّ أي في البلدان التي قطعتْ شوطًا على هذا المستوى، وبين القوى الأخرى والموجودة في بلدان أخرى، وهذا بدوره يستدعي ترتيبات لا بدَّ من القيام بها والإقدام عليها بجرأة، وذلك على قاعدة الوعي العميق بأنّ العدوَّ كالمرض إذا تمكّن من التقدّم إلى موقع والتمركز فيه، فإنّه سيسقطُ الموقع المجاور إذا لم يتمَّ صدّه ومحاصرته منذ البداية ■

الدولةُ الأمنيّةُ
وعلاقتُها بالفسادِ وتعثّرِ التنميةِ في البلدانِ العربيّة

رضي الموسوي. كاتبٌ صحفيٌّ/ البحرين

لوحة للفنان الفلسطيني هاني زعرب

«الاستبدادُ أصلُ كلِّ فسادٍ». قولٌ قديمٌ ما تزالُ فاعليّتُهُ تشتغلُ على أرضِ الواقعِ، وهو قولٌ مرادفٌ لآخر: «السلطةُ المطلقةُ مفسدةٌ مطلقة»، حيثُ تفعلُ السّلطةُ فعلتَها التي تنتجُ الفقرَ والمرضَ والبطالةَ والتخلّف.

عربيًّا، تشيرُ كلُّ التقاريرِ الدوليّةِ إلى أنّ أغلبَ الدولِ العربيّةِ تواجهُ أزماتٍ كبرى تستعصي على الحلّ، وتصل حدًّا يسمّى «الدولةَ الفاشلة»، غيرَ القادرةِ على إطعامِ مواطنيها؛ بسببِ تمركزِ السلطةِ في أيدي فئةٍ محدودةٍ تطبق على مفاصلِ النظامِ السياسيّ وتشعّباته.

استحضر الكاتبُ عمر أوكان، مؤلّف كتاب «النصّ والسّلطة» حوارًا غير متكافئ بين حمل وذئب، يعبّرُ عن حالةِ الغرورِ التي تتأصّلُ لدى من يتأثّر بالسّلطة:

«الحمل: من يضرب الباب؟

الذئب: أنا

الحمل: من أنا هذا؟

الذئب: أنا طبعًا! من تريدُ أن يكون غيري!».

هكذا كان الذئبُ مزهوًّا بقوّته ويقينه من الإطباق على الحملِ الذي لَا حول لَهَ ولا قوّة سوى أن يغلقَ الباب، وينتظر مصيره المحتوم بين أنياب الذئب.

لكن عبد الرحمن الكواكبي يقدّم تعريفاتٍ عدّة للاستبداد، الواحد منها يرفدُ الآخر؛ فهو، أي الاستبداد في «لغة غرور المرءِ برأيه والأنفة عن قَبول النصيحة أو الاستقلال في الرأي، وفي الحقوق المشتركة»، وهو أيضًا «صفة للحكومة المطلقة العنان فعلًا أو حكمًا التي تتصرّف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محقّقين». ويمضي الكواكبي في توصيفاته للسلطة الأمنيّة المطلقة بالقول في كتابه «طبائع الاستبداد» أنّه «أعظمُ بلاء؛ لأنّه وباءٌ دائمٌ بالفتن، وجدب مستمر بتعطيل الأعمال (يعني طارد للاستثمارات)، وحريق متواصل بالسلب والغصب (يعني بالفساد عنوة)، وسيل جارف للعمران، وخوف يقطع القلوب (إثارة الرعب والخوف بالقبضة الأمنية حتى التبول اللارادي)، وظلام يعمي الأبصار، وألم لا يفترّ، وصائل لا يرحم، وقصّة سوء لا تنتهي».

هذا الاستبداد يُعبَّر عنه في جوهر الدولة الأمنيّة التي تقود، بطبيعة الحال، إلى الدولة الفاشلة التي نتابع تساقطها واحدةً تلو الأخرى في مشهد مأساويّ قلّ نظيره. الاستبدادُ هو أيضًا سمّةٌ عامّةٌ للدولة الأمنيّة الباطشة غير الواثقة من مواطنيها والمتوجّسة منهم، التي تبث الخوفَ والرعبَ في صفوفهم وتنذرهم بالويل والثبور، إن هم تحرّكوا لتغيير الواقع القائم أو قالوا غير القول السائد.

ويرى الطيب تزيني أنّ مبدأ الدولة الأمنيّة يقوم على أنّه «على الجميع أن يُفسد الجميع حتّى لا تبقى فئةٌ تكوّن الحامل الاجتماعيّ لعمليّة التغيير». وإذا كانت الحكومةُ في الدولة الأمنيّة تمارس إجراءاتٍ قمعيّة صارمة ضدّ المجتمع تتحكّم من خلالها في الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة للشعب، فإنّ

هذا الفعل تتحمّلُ مسؤوليّتَهُ الجهاتُ التي قامت به.

تشيرُ الاحصائيّاتُ إلى تراجع المنطقة العربيّة في مؤشّر مدركات الفساد إلى مستويات لا يمكن استمرارها دون تداعيات خطيرة على الاقتصاديّات الوطنيّةً، ومن ثَمَّ على الاستقرار الاجتماعيّ والسلم الأهلي والوصول إلى انهيارات شاملة؛ تتحوّلُ فيه الدولة الأمنيّة التي تسيّطر على السياسة والاقتصاد والاجتماع وكلّ شيء.. تتحوّل إلى دولة فاشلة غير قادرة على مواجهة التحدّيات المجتمعيّة الجديّة، بل تنزع إلى الانقلاب على القوانين والتشريعات التي سنّتها هي دون رأي المواطن حتّى تصل إلى الانقلاب على أبو القوانين، الدستور الذي وضعته هي أيضا بإرادات منفردة أو باستفتاءات باهتة لا تعبّر عن حقيقة الموقف الشعبي.

أغلبُ الدول العربيّة انزلقت إلى ذيل قائمة مدركات الفساد العالميّة، ونظرة سريعة على التقارير الدولية خلال السنوات العشر الماضية؛ نجد أن منحنى الفساد في تصاعد يقابلُهُ انهيارات اقتصاديّة وماليّة غير مسبوقة. ففي لبنان، مثلًا، تفاجأ المواطنُ أنّه أصبحَ يملكُ عُشرَ ما كان يودعه من مال في البنوك بعد أن انهار سعر صرف الليرة من 1500 ليرة للدولار الأمريكي الواحد إلى 32 ألف ليرة للدولار، وتردّت المرافقُ العامةُ أكثرَ ممّا هي عليه من تردّ بسبب الفساد والمحاصصات التي أدّت إلى هذه النتائج الوخيمة؛ دون أن يتمّ تقديم المتسبّبين في هذا الانهيار إلى العدالة، ودون تمكن الدولة من إيقاف مسلسل الانهيارات الاقتصاديّة والماليّة.

يقفُ مع لبنان في ذيل القائمة الدوليّة لمؤشّرات مدركات الفَساد عشَر دول عربيّة على الأقل، وهي الدول غير النفطيّة، التي لا تتمتّعُ بموارد طبيعيّة، هذا لا يعني أن الدول النفطيّة والغنيّة بمواردها مستثناة من قائمة الفساد وتردي الواقع الاقتصادي والمعيشي، بل على العكس؛ فكثير من هذه الدول يعاني مواطنوها من البطالة والفقر والعوز والمرض.

وفي مجال البطالة، يحتاج الوطن العربي إلى 5 ملايين فرصة عمل جديدة سنويًا؛ لتتمكّن دولُهُ من الحفاظ على ما هو قائمٌ وعدم الانزلاق إلى مواقعَ أكثرَ سوءًا، حيث تبلغ نسبة البطالة نحو 20 بالمئة في بلدان الوطن العربي مقابل 6 بالمئة على المستوى العالمي، ما يعدّ من أخطر الأزمات، ومع ذلك لا توليها الدول العربيّة، بما فيها تلك التي تعتمد على العمالة الوافدة، الاهتمام المطلوب، كما تغيب الاتفاقيّات وعمليّات التنسيق بين البلدان العربيّة في مجال العمالة حتى أصبح 50 مليون عربيّ يقف في طوابير البطالة في العام الماضي، بينما تعقد صفقات التسلّح بقلب جامد على حساب فرص العمل الجديدة لتصل البطالة بين الشباب العربي نسبة تتجاوز 26 بالمئة، أي أضعاف المعدّل العالميّ، وهذا يعني مزيدًا من الفقر والإفقار وانزياح فئات جديدة إلى خط الفقر والعوز؛ ما يضيفُ عواملَ جديدةً على التوتّر الاجتماعيّ، الموجود أصلًا، حيث تفعلُ غيرُ المساواة، وغياب التوزيع العادل للثروة فعلتهما، وعندما اجتاحت كورونا العالم واندلعت الحرب الروسيّة - الأوكرانية؛ زاد الطين بلّةً، وتراجعت المداخيلُ الفرديّة والعامّة، واستثمرت مافيات الفساد المتغلغلة في مفاصل الدول العربيّة، وزادتِ من الاستدانة الداخليّة والخارجيّة؛ لتصلَ إلى مستويات غير مسبوقة، حيث بلغت 1,3 تريليون دولارَ لأعلى عشر دول عربيّة، وهي كالآتي حسب صندوق النقد الدولي:

بلغت الديون الحكوميّة على مصر 409,5 مليارات دولار، ثمّ السعوديّة 250,7 مليار دولار، فالإمارات 158,9 مليار دولار، تليها الجزائر بـ 109,6 مليارات دولار، بعدها العراق خامسًا بـ 104,1 مليارات دولار، ثمّ المغرب بديون تتجاوز 102,6 مليار دولار، فلبنان في المرتبة السابعة بقرابة 99,8 مليار دولار، والسودان ثامنًا بـ 89,4 مليار دولار، ثمّ البحرين بدين قدره 51,5 مليار دولار، وحلّت سلطنة عمان في المركز العاشر 48,5 مليار دولار. وفوق الديون الحكوميّة تأتي فوائد هذه الديون لتلتهم نسبة كبيرة من الموازنات العامة، وأصبحت تشكل عائقًا أمام عمليّة التنمية المستدامة الغائبة أصلًا من قواميس البرامج الاقتصاديّة العربيّة. ربّما يفسّر هذا التدهور في مستوى المعيشة واستشراء الفقر، وإقدام الشباب العربيّ على ركوب البحر في قوارب الموت للهروب من جحيم بلدانهم الطاردة للحياة. هذه المعطيات تنذرُ باستحضار الانهيارات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والمعيشيّة في العديد من البلدان العربيّة، ومنها لبنان، كما تستحضر حالة سيريلانكا التي أعلن رئيس وزرائها قبل أسبوع عن الانهيار الاقتصاديّ لاقتصاد بلاده.

إنّ أغلبَ الشواهد والمعطيات تؤكّدُ على أنّ دولًا عربيّةً كبرى تسيرُ على طريق الانهيار؛ نظرًا لغياب الاستراتيجيّات وتركّز الثروة في أيدي فئة قليلة متنفّذة؛ تمسك بالثروة والسلطة وتواجه المجتمع بسياسات الليبرالية المتوحشة التي لا تقرأ انعكاسات البرامج الاقتصادية الأحادية الجانب إلا على الورق؛ دون النزول للشارع لمعرفة هول الكوارث التي سببتها تلك السياسات. هنا يكمنُ سرّ الفجوة بين الفقراء المنتشرين على مساحة الوطن العربي وبين المترفين ومحدثي النعمة الذين يملكون أغلب الثروات والسلطات، وأمام كل ذلك لم يعد للدولة الأمنية سوى المزيد من مصادرة ما تبقى من هوامش في الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وتحويل كلّ السلطات إلى خدمٍ لها بما فيها السلطة التشريعيّة.

إذن، تتحمّل الدولة الأمنيّة مآلات الأوضاع التي بلغتها البلدان العربيّة خلال العقود الماضية، بما فيها مستويات الفقر المتفاقمة وتهديد السلم الأهلي والاستقرار الاجتماعيّ؛ فالدولة الأمنيّة في البلدان العربيّة مصابةٌ بالعمى السياسي، وترى الأمن من زاوية ضيّقة جدًّا وليس أمنا للجميع ويشمل الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والمعيشي واطمئنان المواطن على مستقبل أبنائه، بعد أن يؤمّن لهم حاضرًا يليقُ بالبشر ويحترم حقوق الإنسان المهدورة بهراوات الدولة الأمنيّة وعسسها؛ فضلًا عن تحمّلها حالات التشويه الكبيرة، ومصادرة صلاحيّات السلطات التشريعيّة والقضائيّة وتركيزها في السلطة التنفيذيّة، تديرها وتوجّهها وَفْقَ الرّغبات، ما ينذر بأوضاع كارثيّة أكثرَ بؤسًا يستشري في كلّ المفاصل إن لم تتغير المعطيات القائمة إلى ما يحقّق الحدّ الأدنى على الأقلّ من احترام حقوق الإنسان وإعادة الاعتبار للناس والتعامل معهم على أنّهم بشرٌ يستحقّون الحياة في بلدان هذه الأمّة المنكوبة ■

لبنان استنفذ خياراته..
هل الحرب قريبة؟

ليليان حمزة. كاتبة سياسية/ لبنان

ما لبث أن ختم لبنان استحقاقه الانتخابي بمفاجآت و»همروجة» تكلّلت بفوز نواب جدد ينضوون تحت مظلّة ما سمي بالمستقلين الخارجين عن إطار الأحزاب التقليديّة أسقطوا شخصيات شاركت في الحكم منذ الطائف- منهم تغييريين بالفعل انبثقوا من رحم ثورة 17 تشرين التي عبّرت عن وجع الشّعب اللبناني ومعاناته، ومنهم من تبيّن بعد الانتخابات أنهم مدعومون فعلا من السّفارات وساعدتهم قوى السّلطة الفاسدة التي تعتبر نفسها في صف المعارضة إلى الوصول، حتى جاءه استحقاق داهمٌ لا مفرّ منه وقد بات أمرًا واقعًا بفعل المتغيّرات الإقليميّة والدّوليّة ورسم خارطة النّفوذ الدّولي وهو استخراج الثّروة النّفطية وترسيم الحدود مع العدو الإسرائيلي المحتل لأرض فلسطين والطّامع بغاز لبنان ونفطه منذ قيامه كقاعدة عسكريّة تنفّذ أجندات الغرب التوسعيّة.

لبنان هذه البقعة الجغرافية الصّغيرة بحجمها والكبيرة بتأثيرها والتي يرغب النّظام العالمي أن تكون نقطة حياد منزوعة السّلاح وخاضعة لشروط قاسية في أكثر الظّروف ظلاميّةً وخرابًا في تاريخ البلد من فراغ سياسي ومؤسّساتي وانهيار اقتصادي. وعلى الرغم من نكبة هذا البلد، إلا أنه مركز جذب للإنتهازيّة الرأسمالية وللمشاريع الاستعماريّة الخبيثة بأدوات اقتصاديّة تجويعية يليها الوصول إلى أهداف تصبّ في خدمة الدّول العظمى. ويبقى السّؤال لماذا ؟ وما هي العقدة الأساسيّة في هذا المحيط الجغرافي الذي يجعل هذه الأزمات متتاليةً ونارها متوهّجة على الدّوام في المشرق العربي ؟

الواضح والصّريح هنا أن لبنان لم يعترف يومًا بالكيان الإسرائيلي، ولم يرسّم حدوده البحرية مع فلسطين المحتلّة، ولم يكن الترسيم مهمًّا حتى اكتشاف الثروة النفطية تحت مياه البحر المتوسط وبات الأمر ملحًّا محليًّا ودوليًّا بعد الحرب الروسية الأوكرانية واندلاع أزمة الغاز، فضلاً عن رغبة الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي في تقليص اعتمادهم على الغاز الروسي والذي لا يمكن أن يحصُل إلا من خلال تأمين بدائل، وقد وقعت الأنظار على منطقة شرق المتوسط التي تعتبر ثروتها النفطية هائلة.

ويمكن الاستناد إلى أرقام قدّمها خبراء ومنهم الجيولوجي ووزير البترول المصري السابق أسامة كمال، إذ قدّر ثروة الغاز بحوالى 230 تريليون قدم مكعّب في شرق البحر المتوسط وحوالي 300 تريليون قدم مكعّب في وسط وغرب البحر. أضف إلى أن الكميات كبيرة، فقد حاز الموقع الجغرافي القريب من القارة الأوروبية اهتمامًا كبيرًا لحلّ الأزمة الرّاهنة.

ومن هذا المنطلق، شرعت دول شرق المتوسط في مسار سعيها للإستفادة من ثرواتها، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال ترسيم الحدود مع الدّول المجاورة لها. وإذا أرادت الاستخراج، عليها الاستعانة بشركات دولية التي لا يمكن أن تتكبّد نفقات بملايين الدولارات في عملية الإستكشاف ثم التنقيب في حال وجود نزاع أو حروب بين الدول المجاورة.

استهلّ العدو الإسرائيلي التّنقيب مبكرًا في حقلي «تامار» و«ليفياثان» المكتشفين آنفًا والذين حوّلا «إسرائيل» من مرحلة الإستيراد إلى تصدير الغاز، وها هي تطمح للإستيلاء على المزيد من الحقول التي اكتشفت لاحقًا على غرار «كاريش» نقطة النزاع مع لبنان. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن حقل كاريش يحوي على حقلين غنيين جدًا في الغاز: حقل شمال الخط 29 وآخر يمتد من جنوب حتّى شمال الخط، ولكن الغريب في الأمر أن الخط اللبناني يطرح تساؤلات حول تعرّجه حتّى رأس الناقورة.

أما بما يتعلّق بالدّولة اللبنانية، فقد بدأت في العام 2013 بمخاطبة الشركات الدولية، وفي العام 2018 بدأ أول استدراج للعروض على ثلاث شركات، وفي العام 2020 بيّنت الاكتشافات أن الكنز العائم قد يعود بأرباح إلى لبنان تصل في الحد الأدنى إلى 200 مليار دولار من الغاز والبترول في قعر البحر.

انطلقت المفاوضات غير المباشرة منذ العام 2010 وأرسلت واشنطن وسيطها فريدريك هوف لغاية العام 2012 فوجد أن الموقفين اللبناني والإسرائيلي مختلفان، كون الكيان

«الإسرائيلي» يريد الاستيلاء على ما ليس له ولبنان عاجز على اكتشاف ما يملكه أو التّنقيب عنه بسبب الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة والدول الغربية على استكشاف لبنان لأي من ثرواته دون التفاوض مع الإسرائيلي، وأجبرتا الشركات الأجنبية على عدم القبول بالتلزيم، إضافة إلى ذلك تمنع أميركا عمليّة استجرار الغاز من مصر إلى لبنان شريطة رضوخ اللبنانيين للشروط الأميركية وصندوق النقد الدولي، وكل هذه الضغوط تهدف الى تركيع لبنان وإخضاعه لعملية السلام مع «إسرائيل».

مرّت السنين وتجمّدت المفاوضات حتّى العام 2020 وأرسلت واشنطن وسيطا آخر آموس هوكشتاين (يحمل الجنسية الأميركية لكنّه في الواقع إسرائيلي، ولد في الأراضي المحتلّة وخدم في جيشها في التسعينات حسب ما ذكرت الصحف الأميركية) ليدير المفاوضات، لكنّها تعثرت في 2021 لنفس الأسباب.

آموس كان له تصوّر لاستغلال المنطقة، بحيث أن البلدين يتقاسمان الثّروة النّفطيّة، لكن رفض لبنان ورفض كيان العدو، لأن الأخير طامع بمساحة أكبر من تلك التي يعتبرها لبنان له.

وقد رفع لبنان موقفه التفاوضي، عندما اعتبر خبراء الجيش اللبناني عام 2019 أن الخط الفاصل بين والكيان المحتل يقع على الخط 29، ولقي هذا المطلب دعمًا من رئيس الجمهوريّة آنذاك لكنه عاد وتراجع، وقد يكون ذلك خوفًا من عقوبات أميركية على الوزير جبران باسيل، علمًا أن الجيش اللبناني ينطلق من أدلّة وخرائط تثبت أن حق لبنان أكبر بكثير ممّا تحدّده «إسرائيل» وهوكشتاين.

بيد أنه بعد تحرير جنوب لبنان عام 2000 وعقب ردّ المقاومة المستبسل على العدوان الإسرائيلي عام 2006 واستشهاد الآلاف من المقاومين على مذبح الوطن، مُني لبنان بمصيبة وخطأ قاتل اقترفه رئيس الحكومة الأسبق فؤاد السنيورة بتنازله طوعًا عن 850 كلم2 من المنطقة الاقتصادية اللبنانية الخالصة في المياه الإقليمية، عندما وقّع مع قبرص اتفاقية ترسيم الحدود البحرية في العام 2007، واعتمد الخط اللبناني عند «النقطة 1» كأقصى النقاط الجنوبية لحدوده البحرية مع قبرص. يومذاك بخسا باع السنيورة حقّ لبنان وانتهك الأصول الدستورية. لاحقًا، قدّم لبنان اعتراضه إلى الأمم المتحدة، مع إصرار على أن تكون نقطة التقاطع الحقيقية بين البلدان الثلاثة تقع على بعد عدة كيلومترات إلى الجنوب فيما يُعرف باسم «النقطة 23»، وقدم الأوراق الداعمة. لكن بالطّبع لن يعطي العدو الإسرائيلي» ما وصله على طبق من فضّة دون عناء أو حروب، بواسطة السّنيورة، علمًا أنه في الأساس رسّم حدوده ضمنًا على أساس الخط 23.

واليوم، لم يستشرس رئيس الجمهورية ميشال عون ولا رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ولا رئيس مجلس النواب نبيه بري في المطالبة بحق لبنان ولم يبادروا بإيداع المرسوم الحكومي لتعديل الحدود البحرية واعتماد الخط 29 المدعوم تقنياً وقانونياً بدلاً من الخط 23، والذي من خلاله يمكن أن يضيف لبنان 1430 كيلومترًا مربعًا على المساحة 860 كم التي كانت ضمن الخط 23 ويعطي لبنان الأحقيّة في التّفاوض على حقل كاريش، بل رضخوا للتحكيم والإملاء الأميركي. ببساطة، أوقعتنا بهلوانيات السياسة اللبنانية ومصالح أولي الأمرمع الخارج في فخ قد لا نخرج منه دون دفع أثمان موجعة.

تعثرت المفاوضات مرة أخرى. أموس هوكشتاين غاب ولم يعد. تلقّى رسالة لبنان وموقفه، وعوضًا عن الذهاب إلى الأراضي المحتلّة لإيصالها، غادر إلى بلاده تاركًا لبنان عالقًا في المجهول. ممّا لا شك فيه أن المفاوضات عادةً تكون شاقّة، لكنها الأصعب على الإطلاق بين لبنان والعدو الإسرائيلي بوساطة أميركية منحازة للطرف الإسرائيلي، مما يجعل نتائجها مفتوحة على احتمالات عدّة وإحدى أبرزها هو الردّ العسكري على انتهاك الحق اللبناني.

وتكمن المعضلة في أنّه بتاريخ 5 حزيران 2022 وتزامنًا مع ذكرى الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 واحتلاله من الجنوب إلى بيروت، قدمت السفينة البريطانية- اليونانية العائمة لاستخراج الغاز وتخزينه وتفريغه (Energean Power FPSO Floating Production Storage and Offloading) من آبار حقل كاريش، في خطوة تعتبر اعتداء صارخا على لبنان استفزازًا له. وقد أطلّ الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، قائلاً: إنّه خلف الدّولة في مفاوضاتها، لكن الخطر المحدق بلبنان أن يتم إلهاءه بمسألة المفاوضات في حين يكون العدو قد استخرج النفط وصدّره، وعندما يُعطى لبنان الضّوء الأخضر بالاستخراج بعد مماطلة سنوات، لن يجد إلا الفتات أو لن يجد شيئًا، وبالتّالي المقاومة موجودة وجاهزة للرد.

بناءً على ذلك، المرحلة القادمة حامية في خضم الحرب المشتعلة بين حلف شمالي الأطلسي والصين وروسيا وتداعياتها على المنطقة العربية، وخاصة لبنان، والحاجة الملحّة لاستخراج الغاز واستجراره إلى أوروبا؛ لذلك، المقاومة في لبنان أمام استحقاق وجودي لأنه إذا ما قامت بأي ردّ على سرقة غاز لبنان، ستفقد مشروعيتها وسط تعبئة ضدّها ونقمة شعبيّة كبيرة عليها، على اعتبار أنها لم تواجه طبقة الفاسدين الحاكمة في البلاد. غير أن ما يعجز كثيرون عن قراءته هو أنّ متغيّرات مفصليّة تحصل في محور المقاومة من ناحية تماسكه وتظافر قوّته العسكريّة وتنسيقه الكامل بشأن أي مواجهة قد تنشب مع العدو الإسرائيلي، تزامنًا مع موجة تهديدات واسعة من قادة العدو ومنهم وزير الحرب الاسرائيلي بيني غانتس بإعادة اجتياح لبنان حتى الوصول إلى بيروت، لكنهم تجاهلوا حتميّة أن المقاومة ستدمّر كلّ القوّة التي ستطأ قدمها التراب اللبناني وأن «إسرائيل» ستكون تحت مرمى آلاف الصّواريخ يوميًّا. فهل سيكون الصيف ساخنًا ملتهبًا والحرب قريبة؟ نعم، الاحتمال وارد ■

إسرائيلُ من قاعدةٍ متقدّمةٍ للإمبرياليّةِ

إلى محورِ حلفٍ إقليميّ

حسن شاهين. باحثٌ وكاتبٌ فلسطينيّ/ مصر

لا شكّ أنّ إسرائيلَ حقّقتْ منذُ توقيع اتّفاقيّات أوسلو عامَ 1993، مكاسبَ كبيرةً على صعد مختلفة، أهمُّها تعزيزُ تمركزِها داخلَ حدود فلسطين التاريخيّة، وتحطيمُ المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ، وهو أمرٌ لا يمكنُ حتى للقيادة التي سارت في طريق التسويّة أن تنكرَهُ تمامًا. فأيُّ نظرة موضوعيّة للمشهد اليوم في الأرض المحتلّة، والمقارنة بينه وبين المشهد قبل أوسلو لا بدَّ أن تلحظَ التغيّرَ الفادحَ الذي تحقّق لصالحِ الاحتلالِ والمشروعِ الصهيونيّ.

ففي جردة حساب سريعة نجد أنّ الاستيطان تضاعفَ في الضفّة الغربيّة، ووصل عددُ المستوطنين في الضفّة شرقي القدس نحو 700 ألف نسمة بزيادة 12٪ عن عام 2016، حين صدر قرارُ مجلس الأمن رقم 2334، الذي عدَّ أنّ المستوطنات الإسرائيليّةَ تشكّلُ انتهاكا للقانون الدولي، كما أزيح عن كاهل الاحتلال همُّ إدارة السكان في الضفّة والقطاع، وتمكن من عزلهما تمامًا عن بعض، وتتعرّضُ الضفّةُ لعمليّة تجزئة وتفتيت ممنهجة عبرَ الاستيطانِ والجدارِ العازل والطرق الالتفافيّة، حتّى أصبحَ وصفُ كنتونات ينطبقُ إلى حدٍّ بعيد على التجمّعاتِ السكانيّة الفلسطينيّة فيها.

في مقابل كلّ ذلك لم يحصل الفلسطينيّون سوى على سلطةِ حكمٍ ذاتيٍّ دون مستوى الدولة، بلا سيادة ومنزوعة السلاح، وتابعة اقتصاديًّا لدولة الاحتلال، ورغمَ هذه الحصيلة الهزيلة لمسيرة 30 عامًا ما زالت القيادةُ الفلسطينيّةُ الرسميّةُ تراهن على أنّ طريقةَ التسويةِ يمكن أن يوصل إلى ما كان هدفًا مرحليًّا في يوم من الأيّام، وأصبح نهائيًّا اليوم، وهو دولة فلسطينيّةٌ على حدود 1967. وهذه المراهنةُ بلا مقوّمات واقعيّة تدعمُها، فميزانُ القوى مختلٌّ بشكلٍ كاسح لصالح العدوّ، خاصّةً عندما نزيلُ المقاومةَ من الحساب، كما ترغبُ القيادةُ الرسميّة، فلا يتبقّى سوى الشعار السياسيّ المستند إلى موقف دوليٍّ من الواضح أنّه يعبّرُ اليوم عن حالة ستاتيكو سياسيّ حول القضيّة الفلسطينيّة من قبل «المجتمع الدولي» أكثر منه إرادةً فعليّة.

على الجهة المقابلة، لم يعد هناك قوّةٌ مؤثرةٌ داخلَ المجالِ السياسيّ الإسرائيليّ تتبنّى علانيةً حلَّ الدولتين، تحت أيّ سقف أو شرط. قبل ذلك وفي السنوات القليلة التي تلت أوسلو، كانت الأحزابُ الإسرائيليّةُ الرئيسيّةُ المشاركةُ في لعبة تداول الحكم تعلن استعدادَها القبول بدولة فلسطينيّة وَفْقَ شروط أهمُّهما التراجعُ عن مبدأ حدود ما قبل حزيران 1967؛ حينها كانت المعارضةُ الفلسطينيّةُ وبعضُ الأصوات المغرّدة خارجَ السرب في حركة فتح يعدّون ذلكَ الموقفَ الإسرائيليّ من باب المناورة السياسيّة لا أكثر. اليوم لم يعد هناك في الحكومة الإسرائيليّة ولا المعارضة الصهيونيّة الرئيسيّة من يناور، أصبحت الدولةُ الفلسطينيّةُ خارجَ الحسابات السياسيّة حتى المعلنة لقادة إسرائيل.

وتراجعُ إسرائيل عن مواصلة ما كان يعرف بمفاوضات السلام رغمَ شكليّتها جاءَ نتيجةَ عوامل عدّة على رأسها ترسّخُ الدور الوظيفيّ للسلطة الفلسطينيّة، والحديث عن دور وظيفيّ هو توصيفٌ لواقع لا اتّهام، حتّى أنّ الرئيسَ عبّاس اعترفَ به في أحد خطاباته وهدّد غاضبًا

بالتراجع عنه، وكأنّ تركيبةً مؤسّسيّةً واقتصاديّةً جرى تكريسُها على مدار ثلاثةِ عقودٍ يمكن إلغاؤها بقرار منه!

عاملٌ ثانٍ مهمٌّ لانتقال إسرائيل من قَبول حلّ الدولتين إلى رفضه، وهو التغييرُ الكبير الذي أحدثَته على الأرض الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة والقدس كما أسلفنا، الذي جعل إقامةَ دولة فلسطينيّة أمرًا غيرَ واقعيّ. وقد لحظَ تقريرٌ حقوقيٌّ إسرائيليٌّ صدرَ العام الماضي الأثرَ الذي أحدثته كتل المستوطنات في تضاريس الضفّة الغربيّة عبرَ تقطيعها عرضيًّا من شرقها إلى غربها: كَتلةُ المستوطنات الأولى أقيمت جنوب بيت لحم، وتشملَ من الغرب مستوطنتين مدينيّتين هُما «بيتار عيليت» و«إفرات»، ومستوطنات يجمعُها مجلسٌ إقليميٌّ «غوش عتصيون» تطوّق بيت لحم وقُراها حتى أطراف بريّة الخليل في الشرق، في منطقة مستوطنة «نوكديم». كتلة المستَوطنات الثانية أقيمت وسطَ الضفّة الغربيّة، وتشملُ كلًّا من «أريئيل» و«رحليم» و«عيلي» و«معليه لبونه» و«شيلو» والبؤر الاستيطانيّة التي حولها؛ تقطعُ هذه الكتلةُ الضفّةَ الغربيّة عرضيًّا، وتمتدُّ اليوم حتّى سفوح الجبال المطلّة على منطقة الأغوار (بتسليم وكرم نابوت، آذار 2021).

لقَدَ جاءت خطّةُ الرئيس الأميركيّ السابق دونالد ترامب المعروفة إعلاميًّا بـ«صفقة القرن» لتقرَّ هذا الواقع وتعترف به، وفي اعتقادي ما كان لإدارة أميركيّة مهما كان تفكيرُ رئيسها وتوجّهاتُه أن تقدّم خطّةً تتعارضُ مع سياسة راسخة للمؤسّسة السياسيّة في أميركا، إلا إنّ كانت تلك السياسيّةُ من باب العلاقات العامة وليست جديّة، وهناك قناعةٌ داخليّةٌ بعدم إمكانيّةِ إقامةِ دولة فلسطينيّة على حدود 67.

أمّا العاملُ الثالثُ للتراجع في الخطاب الرسمي الإسرائيليّ عن حلّ الدولتين فهو أزمةُ التمثيل الفلسطينيّة، بعد تهميش منظّمة التحرير الفلسطينيّة، والانقسام السياسي بين غزّة والضفّة الذي هَيّأت إسرائيل له قبل وقت طويل بالفصل الديموغرافيّ المتدرّج بين الضفّة والقطاع، علاوةً على تراجع المشاركة السياسيّة للشتات الفلسطينيّ في النضال الوطنيّ لأسباب موضوعيّة أهمُّها تدميرُ المخيّمات الفلسطينيّةُ في سوريا وعمليّة التهجير الصامت لفلسطينيي لبنان.

أخيرًا نصِل للعامل الرابع المرتبط بعنوان المقال، وهو أنّ إسرائيل مطمئنةٌ إلى أنّها ليست مطالبةً بدفع أيّ ثمن لتقويضها الإمكانيّةَ العمليّةَ لإقامةِ دولة فلسطينيّة، ذلك رغم كلّ ما يمكنَ أن يُقال عن تراجع أهميّة إسرائيل بالنسبة للغرب خلال السنوات الماضية تبعًا للتغيّر النسبيّ في ميزان القوى الدولي، وهو صحيحٌ إلى حدٍّ ما، لكن وَفْق معايير السياسة الدوليّة لمرحلة الهيمنة الأميركيّة المباشرة الآخذة بالأفول؛ فأمريكا منذُ الولاية الثانية لباراك أوباما تديرُ عمليّةَ انتقال من الهيمنة المباشرة على مناطق إقليميّة أو دولٍ في تلك المناطق إلى التحالف مع حليفٍ قويٍّ أو أكثرَ في كلّ إقليم في مواجهة المنافس الإقليميّ المباشرِ ومحاولات قوى عالميّة أخرى أن تمدَّ نفوذها داخل الإقليم، خاصّة الصين. من هنا يمكنُ فهمُ موجة التطبيع الأخيرة بين دولٍ عربيّة وإسرائيل، التي تنتقلُ اليوم من موقع القاعدة المتقدّمة للهيمنة الإمبرياليّة الغربيّة - الأميركيّة إلى محور تحالف إقليميٍّ مرتبط بالمصالح الغربيّة لكنّ بتبعيّة أقل، وفي الوقت نفسه يعمل على كبح نموّ النفوذ الصينيّ في المنطقة.

هذا الاستنتاجُ الأخيرُ هو تقديرٌ يحتاجُ إلى نقاش، وأخذه بعين الاعتبار يعني أنّ هناك عددًا من قواعدَ وأساليبَ إدارة الصراع يمكن أن تتغيّر؛ فعلى سبيل المثال شهدنا خلال السنوات الماضية تنامي الوعي حولَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ في الغرب، الذي تُرجم إلى تبلور حركات داعمة لفلسطين كحركة المقاطعةِ «BDS»، وتزايد الداعمين للقضيّة داخلَ البرلمانات الغربيّة بما فيها الكونغرس الأميركي وهو أمرٌ غيرُ مسبوق، كما تجرّأ عددٌ من المشاهير على إعلان رفضهم للظلم المستمرّ الواقع على الشعب الفلسطيني. كلّ ذلك جيّدٌ بلا شكّ، لكن لو أنّه حصل قبل عقدين من الزمن لكان له وقعٌ أكبر. فعلى الأرجح - بحسب اعتقادي - أنّ قواعدَ العمل الدوليّ الجديدة الآخذة بالتبلور ستسمحُ بهامش حريّة أكبرَ للقوى الإقليميّة، كما سيتراجعُ تأثيرُ المنظّمات الدوليّة والقانون الدوليّ، وشهدنا ذلك بوضوح شديد حين طرحت إدارةُ ترامب خطّتها للسلام ضاربةً بعرض الحائط مجموعةً من قرارات مجلس الأمن والجمعيّة العامة للأمم المتّحدة ومبادئ القانون الدوليّ، دونَ أن يطرف لها جفن.

في النهاية... هذا المقال حاول أن يقدّم تقديرًا للواقع الحالي، خاصّةً دور ووظيفة إسرائيل في المنطقة في مرحلة جديدة يفترض المقالُ أنّها آخذةٌ في التبلور، دون أن يحاول الإجابة على سؤال ما العمل. لكن موضوعيًّا. إنّ لكلّ مرحلة جديدة شروطَها الخاصّة، التي تستدعي إعادة تقييم للبرامج ومهام النضال والخطاب السياسيّ لمواجهتها، ومن نافلة القول إن ذلك لا يمكن أن يتم، على الأقلّ على مستوى فلسطينيٍّ كُلّيّ، دون تجاوز أزمةِ شرعيّةِ التمثيل ■

تل أبيب، بيروت؛ تسخينٌ على الغاز!

أكرم عطا الله. كاتبٌ صحفيٌّ/بريطانيا

جسُّ النبض الأخير هذه المرّة؛ الجولةُ التي رافقتها تهديداتُ السّلاح من الجانبين؛ كانت جولة الوسيط الأميركيّ آموس هوكتشاين مختلفةً عن المحاولات السابقة، فهي تتحرّك على وقع التحضيرات للحرب، فالجانبان يدركان حجمَ الهُوّة بينهما، وكلّ طرف يعرف إمكانيّات خصمه جيّدًا، يدرك لبنان ما يمكنُ أن تفعلهُ إسرائيل، لكن تل أبيب تعرف أنّ القوّة التي يمتلكها حزبُ الله تضاعفت بما لا يقاسُ عن 2006، حين لم تستطع إسرائيل حسمَ الحرب، وتدرك أنه بات أكثرَ عددًا، وأبرزَ تكنولوجيًّا، واكتسب خبرة ميدانيّة في معارك سوريا.

الغازُ بدا كلمةَ السّرِّ في الانتصارات والهزائم العسكريّة في رفع رايةِ النّصرِ أو رايةِ الهزيمة في تصعيدَ الخطاب أوَ الاستسلام، هكذا بدا الأمرُ بعدَ حرب روسيا وأوكرانيا والعقوبات الأوروبيّة على روسيا، والعقوبات الروسيّة على أوروبا بقطع الغاز، ما يبشّر بشتاء قاس في أوروبا، التي تحاولُ تجاوزَهُ بأيّةِ وسيلةٍ وتحاولُ روسيا بلوغَهُ بأيّة وسيلة.

وفي معركة الإرادة في القارّة الأوروبيّة، يأتي الغازُ الذي ستبدأ إسرائيل باستخراجه ليكسرَ هذه المعادلةَ في غير صالحِ روسيا.

أوّلُ محاولة لفتح الملف جرت منذ عقدين عام2002، حيث حاولت الولاياتُ المتّحدة التي كانت تقاريرُ مؤسّساتها تشيرُ إلى ضرورة ضمان أميركا لربع إنتاج العالم من النفط والغاز للحفاظ على المستوى نفسه في ولاياتها، ومنَ هنا جاءَ موضوعُ احتلال أفغانستان وخطّ غاز أوراسكوم، واستدعاء موظّف شركة أميركيّة تعملُ في مجال النفط لحكمِ البلاد «حامد كرزاي»، وبعدها احتلال العراق، والسيطرة على البترول هناك، ثمّ ليبيا دولةً منتجةً للنفط.

زادت أزمةُ الحرب في أوكرانيا من الحاجة إلى الغاز بشكلٍ ملحّ وعاجلٍ، وشكّلتَ تلك فرصةً لإسرائيل بَل وفرصةً مزدوجةً البيع بأسعار أعلى، وكذلك الظهور لاعبًا فاعلًا في إطارِ الأزمات الدوليّة، القادرَ على حلّها والحصول على مكانة سياسيّة مهمّة قادرة على استثمارها في أوروبا، التي بدأتْ تشهدُ بعضَ التململ في نظرتها لإسرائيل الاستيطانيّة التي تنزاح نحو اليمين، تجاهَ طلاق «القيم والثقافات» مع قادم الزمن وتلك فرصتها.

لكن لبنان الذي يملك ذراعًا مسلّحًا باتت كلّ أزمةِ الغاز تصبُّ في مصلحةِ هذا الذراع وحضوره السياسيّ، وكأنّه كان ينتظرها في ظلّ فقر لبنان، وأحيانًا الحروب تحلّ الأزمات على نمط «نظريّة» السادات في حربَ 73 عندما انخفض احتياط العملة الصعبة في البنك المركزيّ وقال كلمته الشهيرة في مجلس الوزراء وهو يحمل غليونه «إذن نولع»، والأهمُّ هي فرصةٌ لهزيمة التيّار المطالب بسحب سلاح الحزب.

كان لبنان يطالبُ لـ 860 كيلو متر ثمَّ عامَ 2012، قدّمَ للأمم المتّحدة وثائقَ جديدةً معدّلةً بعدَ دراسة مَن قبل خبرائه والخبراء البريطانيّين تضيف 1430 كيلو متر، أي 2290، وكان «الوسيطُ الأمريكي» سابقًا قد اقترح تقسيم الـ860 بحيث يكون 500 للبنان و360 لتل أبيب التي تلقّفت المقترحَ ووافقت عليه ورفضها لبنان.

وسطَ الأزمة الدوليّة التي تعصفُ بالعديد من دول العالم؛ سارعت إسرائيلُ في إبحار السفينة أنرجين لاستخراج الغاز بعدَ الانتهاءَ من مرحلة الكشف والتنقيب، وهو ما أضاءَ كلّ الأضواءَ الحمر في بيروت؛ لتقول بلسان واحد رغمَ الخلافات «إنّ هذا عملٌ استفزازيٌّ وعدوانيّ»، وسارعت لاستدعاء الوسيط الأميركي وليحمل الحلّ الوسط، وهو إضافة 300 كيلو متر على المطالبات الأوليّة، ليصبحَ 1160 كيلو متر وهو الأمرُ الذي لا تتعاطى معه إسرائيل التي تعدّ اللحظةَ فرصتَها التاريخيّة.

إذن، فالأزمةُ قائمةٌ وربّما قادمة، حيث تدركُ تل أبيب والولاياتُ المتّحدة أنّ ما يملكه لبنان من وسائل خشنة قادرة على التعطيل، فالأزمةُ في صالحه وأصبحَ أكثرَ تفوّقًا وخبرةً، وبغرف العمليّات مع الروس في سوريا اكتسبَ ما هو أبعدُ من الخبرة بل التكنولوجيا، وهو ما أشارت له إسرائيل التي انشغلت طوالَ سنواتِ الأزمة في سوريا في قطع الطريق على طرق إمداد الحزب بالأسلحة، ومنها الصواريخ الدقيقة.

روسيا ليس لها مصلحةٌ في استخراج الغاز من البحر، وبالتحديد حقل كاريشَ التي وصلت له السفينة، وكذلك حزب الله... وهنا تقاطعُ مصالح هائل بين الجانبين، وفيما تخوض روسيا حربها غير المباشرة ضدّ الولايات المتّحدة، جاء ذلك أكثرَ صراحةً في خطاب بوتين الأخير عن نهاية نظام القطب الواحد؛ يخوضُ لبنان حربَهُ ضدَّ إسرائيل، وفي ذروة الأزمة الكونيّة ووسط تقاطع المصالح: فهل ستدفع روسيا تجاهَ الحرب لمنع استخراج النفط؟ وهل ستزوّد حزبَ الله بمعدّات عسكريّة تملكها في سوريا؟ وهلً سيخوضُ حربَها بالدرجة الأولى؟

كلّ هذا واردٌ في ظلّ الاندفاع الروسيّ الجامح من أجل مصالحه في أوكرانيا، ومن الطبيعيّ أن يسعى لإغلاق الثغرة التي يفتحها حقل كاريش، ولديه طرفٌ جاهز، بل ينتظرُ اللحظةَ كما ذكر لأسباب عديدة، وأبرزُها ظهورُهُ حاميَ حمى الدولة والمصالح اللبنانيّة بعد أن كان محلَّ خلاف في لبنان طوالَ العقد الماضي، والأمرُ وصل حدَّ تحميله مسؤوليّةَ كلّ كوارثه وانهياره الاقتصاديّ والسياسيّ والاجتماعيّ وتقاطع المصالح بهذا الشكل يجعل من سيناريو التصعيد أكبر من سيناريو الحلّ والهدوء.

ماذا ستفعلُ إسرائيل التي تريد هدوءًا يمكّنها من استخراج الغاز لا غير؟ كيف يمكن أن تضمنَ تدفّقَهُ وصمت لبنان الذي يملك ما يمكنه من إيذاء إسرائيل ووقف الإنتاج؟ هل ستقدّمُ إسرائيلُ تنازلًا وهي لا تتحدّث إلا بلغة القوّة والتهديد؟

كلّ المؤشّرات تدلُّ على أنّنا ذاهبون إلى صيف لن يكون هادئًا في أحسن الأحوال، فالهُوّةُ عميقة، والرغبةُ كبيرةٌ بين كلا الجانبين لكسر الآخر ودرجة التحفّز أعلى، وإلا لماذا رفع لبنان السقف في المبادرة التي حملها الوسيط الأميركي لتل أبيب؟

كيفَ توظّفُ الصهيونيّةُ وسائلَ الإعلامِ وأدواتِ الاتّصال والتواصل...؟!

نواف الزرو.كاتب مختص في شؤون العدو/ الأردن

نظرًا للاهميّة الاستراتيجيّة الحاسمة لدور وسائل الإعلام في التأثير على الرأي والمزاج العام، وفعلها في قلب الحقائق رأسًا على عقب، فإنّه لمن المفيد دائمًا تسليط الضوء مرّة واثنتين وثلاثة على دور وسائل الإعلام الصهيونيّة في ترويج الرواية الصهيونيّة المزيّفة، فقد وظفت الحركة الصهيونيّة سابقًا، والدولة الصهيونيّة لاحقًا كافة وسائل وأدوات الإعلام المرئيّة والمسموعة والمقروءة واسعة الانتشار في خدمة برنامجها وأهدافها، وكوّنت قاموسًا خاصًّا بها يشتمل على كم لا حصر له من المصطلحات والمفردات الموجّهة للرأي العام العربيّ، وكذلك للرأي العام العالميّ.

والحديثُ المعروفُ عن هيمنة الحركة الصهيونيّة على وسائل الإعلام الأمريكيّة والغربيّة ليس مهولًا فيه، فقد ثبت عبرَ مختلف محطّات ومراحل الصراعي العربيّ - الصهيونيّ أنّ تلك الوسائل في خدمة الحركة الصهيونيّة ودولة الاحتلال الإسرائيلي، لا بل إنّ تلك الدول الغربيّة هي الأخرى تبّنت الحركة والدولة الصهيونيّة ووفّرت لها المناخات والطاقات والوسائل المختلفة لتوظفها في حربها الاستعمارية في فلسطين.

والذي ميّز الإعلام الصهيوني على مدى العقود الماضية أنه كان مبرمجًا ومنهجيًّا وموجّهًا للرأي العام الغربي عامة ولليهود خاصة، والذي ميّزه أيضًا أن قاموسه طفح بكمٍّ هائل من المصطلحات والمفردات العنصريّة التحريضيّة التشويهيّة ضدَّ الفلسطينيّين والعرب، التي تصوّر الإنسان العربيّ على أنّه حيوان أو وحش أو دموي أو إرهابي أو متخلف أو بدائي أو عدواني أو أنه لا يصلح إلا للعمل الأسود ولا يصلح إلا أن يبقى حطّابًا وسقّاءً.. وأن جنسه دون الجنس اليهودي وأن دمه أرخص من الدم اليهودي وأن اليهودي بألف عربي... الخ.

ومن ضمن الوسائل والمصطلحات التي استخدمها وما يزال الإعلام الصهيوني على سبيل المثال وليس الحصر: الحرب النفسية، الإشاعات، تعظيم قدرات الجيش الإسرائيلي، تهويل الخسائر لدى العدو، تشويه وتزييف الوقائع والأحداث وغير ذلك.

أما الأهداف الرئيسية من وراء ذلك فهي: تحويل الحق إلى باطل والباطل إلى حق، بمعنى ترويج وتسويق الدولة الصهيونية باعتبار أن «الشعب اليهودي» صاحب الحق التاريخي في «الأرض الموعودة» وتصوير العرب أصحاب الحق المشروع في فلسطين على أنهم إرهابيون ووحوش يعتزمون افتراس «دولة إسرائيل» والقضاء عليها.

ومن أهدافهم أيضاً تحشيد الرأي العام الأمريكي الغربي إلى جانبهم في مواجهة «العدوانية العربية» وقد حققوا في هذا الصدد نجاحات كبيرة ملموسة في ظل غياب الإعلام العربي الممنهج.

ولا نغفل هنا الحقيقة الساطعة «أن الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل استثمرتا قصة الكارثة أو المحرقة - الهولوكوست - استثمارًا مذهلًا مستمرًّا منذ أكثر من خمسة وسبعين عامًا من الزمن، وما يزال هذا الاستثمار جاريًا بقوّة هائلة ومردوده على الدولة الإسرائيلية كبيرًا وشاملًا إعلاميًّا ومعنويًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا... إلخ.

وكانت قصة الهولوكوست من أخطر الوسائل التي استغلتها وركبتها الحركة الصهيونية والدولة الإسرائيلية في تجنيد الرأي العام الغربي من جهة، وفي دفعة لاتخاذ مواقف معادية للقضايا العربية من جهة ثانية.

وعلى نحو مكمل، لم يغفل الصهاينة بدورهم دور الإنترنت في الحرب الإعلامية ضد الفلسطينيين والعرب، ويعدّون أنّ للإنترنت تأثيرًا كبيرًا لا يمحى على الرأي العام العالمي، وتعدّ مصادر إعلاميّة إسرائيليّة «أنّ رياح الحروب الأخيرة التي شهدتها إسرائيل، إنّما فعلت خيرًا للإنترنت العبري، حيث قفزت المواقع الإخبارية الإسرائيلية إلى الأمام - عن ملحق عسكيم / صحيفة معاريف»، وذهبت المصادر الإعلامية الإسرائيلية إلى رفع شأن ودور الإنترنت مستقبلًا، حيث قالت: «أننا نشهد الآن بديلًا حقيقيًّا لوسائل الإعلام التقليدية في وقت الضائقة». وعدّت المصادر ذاتها «أنّ الحرب الإعلاميّة - تركت بصماتها الكبيرة على المواقع الإخباريّة الإسرائيليّة على شبكة الإنترنت، حيث تعلّمت هذه المواقع كيف تعمل تحت النار، باعتبارها عنصرًا إخباريًّا وحيدًا في الميدان من حيث بثّها التقارير الإخباريّة الساخنة بسرعة فائقة».

وفي السياق نفسه أكّد تقرير آخر نشرته معاريف العبرية على الدور الحربي الذي تضطلع به شبكة الإنترنت العبرية، حيث جاء في التقرير: «أن على كل من لم يتجند حتى الآن للجيش الإسرائيلي وَفْقًا للأمر العسكري رقم -8-، عليه أن يعتبر نفسه مجنّدًا وَفْقًا للأمر نفسه في الحرب الإعلامية.. إذ علينا ألا نقول بأن إعلامنا سيئ، بل علينا أن نعمل بأنفسنا من أجل مساعدة وإسناد المعركة الإعلامية الإسرائيلية»، ودعت المصادر الإعلامية الإسرائيلية في هذا الإطار إلى «تدمير مواقع العدو على الإنترنت».

وفي مقابل كل هذا الاستثمار الصهيوني لوسائل الاعلام وأدوات الاتصال والتواصل لصالح الرواية والمزاعم الصهيونية، فإننا فلسطينيا وعربيا نفتقد عمليا إلى خطة إعلامية استراتيجية منهجية واضحة الأهداف والغايات في مواجهة الإعلام الصهيوني والغربي المتصهين، ونقترح هنا بالحاح كبير على الأقل تشكيل فريق أو أكثر من نخبة من الإعلاميين والكتاب للاتفاق على استراتيجية إعلامية موحدة يحملونها وينفذونها في مواجهة هذا الهجوم الإعلامي التحريضي التشويهي الصهيوني■

على أبوابِ انتخاباتٍ إسرائيليّةٍ جديدة:
أزمةُ حكومةٍ وائتلافٍ أم أزمةُ نظامٍ سياسيّ؟!

نهاد أبو غوش. كاتبٌ سياسيٌّ/ فلسطين

من المقرّر أن تذهبَ إسرائيلُ في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر المقبل إلى انتخاباتٍ عامة هي الخامسة خلال ثلاث سنوات، ولعل أكثرَ ما يشدّ الانتباه في جولاتِ الانتخاباتِ التي جرت خلال السنوات الأخيرة أن التنافس الرئيسي لم يكن بين يسار ويمين، ولا بين قوى تؤيّد الحرب والاحتلال وأخرى تميل للسلام، لكنّها تجري بين معسكر بنيامين نتنياهو وحلفائه وبين خصومه المتباينين في التوجّهات والبرامج. ومع أنّ ثمّة احتمالا ضعيفا لعدم حل الكنيست إذا نجح نتنياهو في تجميع ستين نائبًا لتأييده في تشكيل حكومة بديلة من نفس الكنيست الحالية، لكنّ ذلك لن يغيّر من واقع الأزمة السياسيّة المحتدمة في إسرائيل منذ سنوات، ولعل هذا الخيار الأخير هو مؤشرٌ إضافيٌّ على الأزمة وهو لن ينجح على كلّ حال إلا إذا تمكن زعيم الليكود والمعارضة من اجتذاب كتلة كاملة، أو أربعة إلى خمسة نواب إضافيّين من كتل الائتلاف وخاصة من حزب «أمَل جديد» بقيادة ساعر، أو من نوّاب حزب أزرق أبيض، وحتى القائمة العربية الموحدة.

يأتي التوجّه لحلّ الكنيست وإجراء انتخابات مبكرة، بعد تفكّك الائتلاف الذي شكّله «معارضو نتنياهو» برئاسة نفتالي بينيت ويائير لابيد، ويمكن أن نضيف لهم بيني غانتس ومنصور عباس، على الرغم من أن هذا الأخير ليس وزيرًا ولا كان مقرّرًا في هذه الحكومة، لكن مشاركته على رأس حزبٍ عربيٍّ في الائتلاف مثّلت سابقة تاريخيّة تصبّ في مصلحة من يخطّطون لأسرلة فلسطينيّي الداخل وفصلهم عن شعبهم وقضيّته الوطنيّة.

جاء تشكيل حكومة بينيت - لابيد المعروفة بـ «حكومة التغيير» بعد انتخابات آذار/ مارس 2021، التي أظهرت نتائج متقاربة بين المعسكرين المتخاصمين، لكن الحكومة ومنذ تشكيلها بدت ضعيفة وعرضة للانهيار عند أول هزة تصيبها، ومع أنها أقصر الحكومات عمرا في تاريخ إسرائيل، فإنّ بقاءها أكثر من عام كامل يبعث على الدهشة أكثر من انهيارها الذي بدا محتومًا بعد سلسلة الانسحابات من الائتلاف، وتصويت بعض أعضائه ضدّ مشاريع القرارات التي قدّمتها الحكومة. ولعلّ ما أسند هذه الحكومة وعوّمها هو بعض الدعائم التي وفّرتها إدارة الرئيس الأميركي الديمقراطي جو بايدن، وبعض الأطراف الأوروبيّة والإقليميّة (وبخاصة المُهَرولين للتطبيع والمشاركين في قمة النقب)، مما أسهم في إطالة عُمر الحكومة بتركيبتها الهجينة من ثمانية أحزاب صغيرة ومتوسطة، والتي لا يوجد قاسم مشترك بين مكوناتها سوى رغبتهم المشتركة في التخلص من نتنياهو.

وقد حذرت أوساط سياسية إسرائيلية عديدة من مخاطر حالة عدم الاستقرار السياسي في إسرائيل على المجتمع الإسرائيلي ومختلف مناحي الحياة الاقتصادية والأمنية وعلى مكانة إسرائيل الدولية، وينحو هؤلاء باللائمة على القادة السياسيين الذين يُعاد انتخابهم في كل مرة ولكنهم يعيدون إنتاج نفس الأزمة بسبب تغليب مصالحهم الشخصية والأنانية على المصالح العامة. ومن بين هؤلاء الذين حذروا من حالة عدم الاستقرار سياسيون ورجال أعمال وإعلاميون وفي مقدمتهم رئيس الدولة حاييم هرتسوغ الذي اعتبر أن هذه الظاهرة خطيرة جدا على أوضاع إسرائيل ومستقبلها ومكانتها..

جوهر مشكلة النظام السياسي الإسرائيلي يعود إلى تركيبة المجتمع الذي أفرز هذه التشكيلات، وليس لعوامل طارئة تتعلق بالتكتيكات والتحالفات الحزبية والسياسية، وبالتالي فإن من المتوقع لأي انتخابات قادمة، سواء كانت خامسة خلال ثلاثة أعوام أو سادسة أو سابعة، أن تعيد إنتاج وفرز خريطة سياسية مماثلة للنتائج التي أفرزتها انتخابات نيسان/ إبريل 2019، وأيلول/ سبتمبر 2019، وآذار/مارس 2020، وآذار 2021.

سمات عامة للحياة الحزبية الإسرائيلية

قد تطرأ تغيرات طفيفة على قوة هذا الحزب أو ذاك، ويمكن أن تختفي بعض الأحزاب أو أن تظهر غيرها، لكن الكتل السياسية الرئيسية، من المرجح أن تبقى كما هي مع بقاء السمات الرئيسية التالية:

1- انقسام المجتمع الإسرائيلي إلى عدة مجاميع سكانية / انتخابية ذات طبيعة إثنية وطائفية وعرقية في ضوء فشل السياسة التي روّج لها دافيد بن غوريون وقادة المشروع الصهيوني والتي عرفت بـ «بوتقة الصهر» لإيجاد هوية إسرائيلية موحدة، حيث تبين أن هذه الهوية المفروضة قسرا هي هوية عنصرية منحازة للثقافة الغربية الأشكنازية وتهمل المكونات الشرقية للمجتمع الإسرائيلي الناشيء، ما أثار احتجاجات جماهيرية متكررة للشرقيين. ويثبت خلال معظم الدورات الانتخابية التي جرت في العقود الأخيرة أن المجتمع الإسرائيلي بات منقسما لعدة تجمعات

لكل منها تشكيلاته السياسية وأحزابه، فالمتدينون (الحريديم) الشرقيون ينتخبون حركة شاس، والمتدينون الغربيون ينتخبون يهدوت هتوراة، والمهاجرون من روسيا يفضلون حزب يسرائيل بيتينو، وللعرب أحزابهم الخاصة المستقلة، والطبقة الوسطى الأشكنازية تميل لحزب العمل وبعضها لأزرق أبيض، والمستوطنون يميلون لحزبي الصهيونية الدينية ويمينا، في حين أن الجمهور غير المتزمت من الشرقيين يؤيد حزب الليكود رغم أن قيادته يغلب عليها الأشكناز.

2- الميل الجارف نحو اليمين واليمين المتطرف، ويسري ذلك على المجتمع بشكل عام، حيث عادة ما تفوز أغلبية يمينية واضحة على الرغم من خلافات أحزابها وزعمائها، بالإضافة إلى الجنوح نحو تبني سياسات اليمين ومواقفه حتى لدى الأحزاب الصهيونية التي كانت تصنف ضمن اليسار وبالتحديد حزبا العمل وميريتس.

3- سهولة الانتقال بين حزب وآخر، وهذا يعكس عدم وجود فوارق برنامجية جدية بين هذه الأحزاب من جهة، وغلبة النزعة الانتهازية الذاتية لدى السياسيين الذي يضعون مصالحهم الشخصية فوق أية اعتبارات مبدئية أو أيديولوجية، ولنا أن نستشهد هنا بتجربة حزب (كاديما) الذي أسسه شارون في العام 2005 وضم عددا من أبرز قادة حزب العمل مثل شمعون بيرس وحاييم رامون إلى جانب قادة تاريخيين من الليكود مثل شارون وايهود اولمرت، وكذلك تجربة إيهود باراك الذي فاز برئاسة الوزراء حين كان رئيسا لحزب العمل، ثم انشق عنه وشكل حزب «الاستقلال» وبعد ذلك انضم لقائمة موحدة من حزبي العمل وميريتس.

4- سرعة تشكيل وانحلال الأحزاب، فلم تعد معظم الأحزاب والحركات الإسرائيلية تستند إلى بنى وهياكل تنظيمية مستقرة وذات امتداد جماهيري، مع برامج ورؤى سياسية وأيديولوجية، بل انتشرت ظاهرة الأحزاب التي تتشكل بسرعة حول أشخاص من نجوم السياسة والجيش والمجتمع، ثم سرعان ما ينفرط عقدها حين يتبين أنها ليست سوى ظواهر مؤقتة أقرب للفقاعات التي لم تضف شيئا للحياة السياسية. غالبا تقدم هذه الأحزاب السريعة باعتبارها من قوى الوسط ولكنها تنشأ أحيانا على هامش قوى اليمين (مثل حزب كولانو برئاسة موشي كحلون، أو أمل جديد برئاسة جدعون ساعر وكلاهما خرج من رحم الليكود) وأحيانا تنشأ هذه على هامش اليمين المتطرف لتطرح رؤى أكثر تطرفا وعنصرية.

العامل الفلسطيني

يحاول قادة إسرائيل تجاهل القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني والسلطة إلى درجة تغيب فيها هذه القضية تماما عن المعركة الانتخابية، ولا تظهر إلا بشكل هامشي وعرضي على اعتبار أن الوجود البشري الفلسطيني سواء في الداخل المحتل عام 1948 أو في الأراضي المحتلة عام 1967، ليس سوى مشكلة أمنية (إرهابية) أو ديمغرافية، فمنذ عقدين على الأقل لم تعد الحكومات الإسرائيلية تأتي على ذكر أية عملية سلام أو تسوية مع الفلسطينيين، فنتنياهو تملص على مدى 12 عاما من أية التزامات تجاه موضوع التسوية، إلى أن ادّعى خلال التحضير لصفقة القرن بأن أقصى ما يمكن إنجازه مع الفلسطينيين في الجيل الحالي هو السلام الاقتصادي وتأجيل المسائل السياسية إلى المستقبل، أما نفتالي بينيت فكان أكثر صراحة ووقاحة حين تعامل مع الشأن الفلسطيني باعتباره شأنا داخليا إسرائيليا يُحلّ بسياسة العصا والجزرة، وهو لذلك منع وزراءه من أي بحث مع الفلسطينيين يتجاوز القضايا والمسائل الأمنية والاقتصادية، رافضا أي بحث سياسي مع الفلسطينيين بحجج شتى أبرزها غياب أي شريك فلسطيني، وضلوع السلطة في التحريض على إسرائيل ودعم أسر الشهداء والأسرى.

ولا شك أن تراجع تأثير العامل الفلسطيني لا يعود فقط للتغيرات في نظرة الإسرائيليين للفلسطينيين بل إلى نمط الأداء الفلسطيني، ففي عديد المحطات الانتخابية الإسرائيلية كان النضال الفلسطيني عاملا مؤثرا وحاسم التأثير على المعارك الانتخابية ومن ثم على النتائج، وبرز ذلك خصوصا بعد الانتفاضة الوطنية الكبرى عام 1987 والتي هزّت أركان الحكم في إسرائيل وأدت إلى عودة حزب العمل بقيادة رابين للسلطة، لكن هذا التأثير تراجع وضعف، في ضوء مسيرة أوسلو وما قادت إليه من تراجع الفعل الكفاحي وغياب الاستراتيجيات الوطنية الموحدة، والحال التي وصلت إليها السلطة والانقسام الذي مضى عليه حتى الآن خمسة عشر عاما، واعتبره نتنياهو مصلحة استراتيجية إسرائيلية.

وإذا كانت القضية الفلسطينية باعتبارها قضية كبرى وتاريخية ومركزية، ليس بالنسبة للمنطقة بل للعالم كله وبالتالي لا يمكن تجاهلها وإخفاء تأثيرها بألاعيب ومناورات حزبية وإعلامية، فإن تأثيراتها على المشهد السياسي الإسرائيلي يمكن أن تتحول إلى تأثيرات غير مباشرة أو عفوية ومتقطعة أو من خلال هبّات موسمية كموجة العمليات الفدائية الأخيرة ومواجهات القدس وأحداث شهري نيسان وأيار العام 1921 بما فيها معركة سيف القدس.

يمين ويمين متطرف ويمين أكثر تطرفا

من الأخطاء الشائعة في النظر للخريطة السياسية الإسرائيلية اعتبار أحزاب مثل حزب يوجد مستقبل «يش عتيد» حزبا يساريا أو وسطا تماما كما كان يصنف حزب العمل أسس إسرائيل وهو الذي قاد عمليات التطهير العرقي وارتكاب المذابح المُروّعة، بدءا من مجازر النكبة وصولا إلى إعدامات الأسرى وبدايات الاستيطان وإرساء أسس دولة التمييز العنصري (الأبارتهايد)، فهذه الأحزاب ليست يسارية لا بالمعنى السياسي تجاه القضية الفلسطينية والموقف من الشعب الفلسطيني، ولا حتى في القضايا الاجتماعية وسياساتها تجاه العمال والفئات الفقيرة والحقوق الديمقراطية، يمكن أن يصح تصنيف هذه الأحزاب على أنها أقرب لليسار فقط في قضايا الحقوق المدنية ورفض الإكراه الديني، ولكنها في السياسة الخارجية هي أحزاب يمينية صرف تتبنى نفس مواقف اليمين التقليدي في سياسات الاحتلال والضم والاستيطان وتهويد القدس والرفض العملي لقيام دولة فلسطينية، والتمييز المنهجي ضد فلسطينيي الداخل، وهكذا فإن المنافسة في الانتخابات المقبلة هي بين قوى اليمين التقليدي الذي يمثله حزب الليكود واليمين المتطرف وممثله الأبرز هو حزب الصهيونية الدينية ويمينا.

البعض يصنف الأحزاب الصهيونية إلى يمين شعبوي، ويمين فاشي، ويمين استيطاني، ويمين علماني، ويمين ديني، أما اليسار الصهيوني التقليدي وبخاصة حزب ميريتس، فيبدو أنه في طريقه إلى الانقراض والاختفاء من واجهة الحياة السياسية والبرلمانية والاكتفاء بمواقع رمزية في عالم الأكاديميا والثقافة وحركات الحقوق المدنية ■

أنور السادات .. لم تعدْ كلُّ الأوراقِ بيدِ أميركا

خالد حدادة. الأمينُ العامُ السابقُ للحزبِ الشيوعيِّ اللبنانيِّ/ لبنان

«كلُّ الأوراق بيد أمريكا»؛ الجملةُ السحريّةُ التي ابتكرها أنور السادات؛ لتبرير خيانته وتوقيع اتّفاق كامب ديفيد، وتتالت التبريرات. طبعًا توافقَ ذلك مع اتجاهَات الانهيار والتفسّخ التي كانت قد بدأت تتوالى داخل الاتحاد السوفييتيّ وبلدان «المنظومة الاشتراكيّ». وبالمقابل، كانت أنظمةُ التحرّر الوطنيّ نفسها قد بدأت بالتآكل، على المستويين؛ السياسيّ والاقتصاديّ، وأزمتُها لم تنتج بديلًا لها، وهذا ما برّر حينها مقولتنا الشهيرة: أنّ أزمةَ هذه الحركةِ هي في آنٍ معًا أزمةُ قيادةٍ وأزمةُ بديل.

وفي الطريق، كانَ لا بدّ من توجيهِ ضربة للحركات الوطنيّة الجنينيّة التي كانتْ قيدَ التكوين، لتشكّل البديل الشعبيّ للأنظمة التي بدأت بالانهيار، من المشرق والمغرب، وطبيعيٌّ أن تكونَ المقاومةُ الفلسطينيّةُ المرشّحَ الأوّلَ للضرب والتطويع ومعها الحركةُ الوطنيّةُ اللبنانيّة؛ هاتانَ الحركتان اللتان سارتا عكس المسار في ذلك الحين، وبدأتا تنقلان تأثيرهما السياسيّ والفكريّ إلى كلّ العالم العربيّ. ومعهما عادت قضيّةُ فلسطينَ لتشكّلَ محورَ الصراع، ليس مع الكيان المحتل فقط، بل مع الولايات المتّحدة بشكل أساسيّ، ومع هذه العودة برزت ضرورةُ التلازم بين التحرير والتغيير.

التلازمُ بين التحرير والتغيير، ليس بدعةً يساريّة. التلازمُ الأصليّ هو بين الاحتلال ونهب الثروات وتنصيب أنظمة عميلة. الردُّ على هذا الثنائيّ لا يمكنُ أن يكونَ إلا بثنائيّةٍ مقابلة، التلازمُ بين التحرير والتغيير. هكذا سيطرَ المشروعُ الأميركيُّ على القرار العربيّ، وقبله الاستعمار البريطانيّ. خلق دويلات وإمارات وسلطات، تنصيب عائلاتٍ حاكمةٍ لحماية سلطتها، مقابلَ سيطرةِ الاستعمارين القديم والجديد على الثروة، متلازمةً مع شرط كبح نضال الشعوب العربيّة من أجل فلسطين. وفي العقدين الأخيرين ومع استتباب الأمر للنظام العالميّ الجديد، استبقت الولاياتُ المتّحدةُ خطواتها السياسيّة، بسياسة تطويع اقتصاديّ، وتطبيق سياسة الصدمة، هكذا تمَّ وضعُ مغرياتٍ الاستثمارات والانفتاح الاقتصاديّ وبيع القطاع العام، وهكذا أمسكت الولايات المتّحدةُ بقرار السادات، ودفعته ليضعَ أوراقَ القضيّة بيدها. وليس مصر فقط، بل سياسةُ الانفتاح في سوريا ومثلها الدردري، كانت تستهدفُ المصيرَ نفسَهُ وهذا ما يتكرّرُ مع السلطة الفلسطينيّة.

لقد شكّلت هذه المرحلة، قَاعَ أزمة حركة التحرّر الوطنيَّ العربيّة، وضياعَ كلّ منجزاتها. وبالمقابل لأسباب موضوعيّة وذاتيّة، لم تتبلور صيغةُ البديلِ التقدّميّ للقيادة البديلة، ووقعت قوى اليسار تحتَ عبء الانهيار العالميّ وانهيار حركة التحرّر. البديلُ الذي وجدَ نفسَهُ ووجدتَه المرجعيّةُ العربيّةُ ملائمًا هو مزيجٌ من الإسلام السياسيّ وقوى المجتمع المدني، هذا الثنائيُّ الذي رأى فيه الأميركيّ بديلًا ملائمًا للأنظمة المنهارة، وبديلًا منتميًا، طبقيًّا وفكريًّا، للمشروع الأميركيّ بمسمّياته المختلفة. ولذلك حضّرته لخطفِ الانتفاضات العربيّة وحوّلت ربيعَها خريفًا، في السيطرة إذا كان ممكنًا كما في تونس ومصر، والحروب الأهليّة ومخطّطات التفتيت كما في ليبيا وسوريا واليمن، واليوم محاولات استكمالها كما في العراق والسودان.

في المقابل، نشأت حركاتٌ إسلاميّةٌ ذاتُ بعدٍ مقاوم، في فلسطين ولبنان تحديدًا. حركاتٌ لا يسعنا إلا توجيه التحيّة لشهدائها وإنجازاتها، فهي استكملت بجانب ما إنجازات حركات المقاومة الوطنيّةِ في لبنان وفلسطين،

هذه الحركاتُ الوطنيّة، رغمَ الظروف الموضوعيّة وضعف الإمكانيّات، صانت للمقاومة بعدَها الوطنيّ وكانت بإمكانيّاتها المتواضعة شريكًا في انتفاضات فلسطين، وفي الدفاع عن غزّة والقدس، كما كانت شريكًا في التصدّي لعدوان تموز في لبنان، وفي كلّ المعارك كان لها، واليسارُ منها بشكل خاص، إلى جانب شهداء الشعبين؛ اللبناني والفلسطيني بتنوّع انتماءاتهم.

ورغمَ الوضع العالميّ، وتآمر الأنظمة، استطاعت هذه الحركاتُ تحقيقَ الإنجاز الأساسي: فقدان العدوّ الصهيونيّ لوظيفته، ضابطِ إيقاع لأمن المنطقة، وناطور ثرواتها، لصالح الإمبرياليّة الأميركيّة.

وعلى الرغم من هذا الإنجاز، لم تستطع هذه الحركاتُ تحويلَ مشروعها إلى مشروع وطنيٍّ متكامل، وهذا طبيعيٌّ بسبب بُنيتها وتكوينها وبفعل خلفيّتها الفكريّة والبقيّة، وهذا ما تجلّى بعدم رغبتها ولا قدرتها على تكامل التحرير بالتغيير.

اليوم لم تعد الأوراقُ كلّها بيد أميركا. الندوبُ الماليّةُ لأزمة 2008، ما زالت تتعمّق... واليوم أخذوا قرارًا بأعلى فائدة. الصينُ بلغت درجةَ النموّ الاقتصاديّ فيها مرحلةً متقدّمة، وإلى ذلك تستعدُّ لحماية مصالحها الاقتصاديّة والأمنيّة في بحر الصين، وتستعدُّ لضرب أيّة محاولة لفصل تايوان، والتدخّل في شؤونها الداخليّة. مرّة جديدة العالمُ على حافة حروب؛ عسكريّة وسياسيّة مدمّرة.

«بعدَ الإمبرياليّة، الاشتراكيّةُ أو الفوضى»، الاشتراكيّةُ ومعها السلامُ أو الفوضى ومعها الحروبُ والموتُ والدمار. تنتقلُ الإمبرياليّةُ مع أجهزة النهب والقتل، من منطقة إلى أخرى. تحاول، على حساب ثروات الشعوب ودمائها، حلّ أزمة نظامها الذي يزدادُ عمقًا. ليست أزمةَ النظام فقط، بل وجود الولايات المتّحدة نفسه كما قال بيرجنسكي، مرجّحًا تفتتها وانهيار الدولة فيها.

اليوم حطّ رحالها في أوكرانيا، وعلى حساب شعبها ووحدة أراضيها. بدأت حملتُها هذه مع «ثورتها البرتقاليّة»، وتستمرُّ اليوم بالحرب التي أطلقها الناتو، من أوكرانيا وتجاه روسيا.

لن تنتهي الحربُ في أوكرانيا وعلى حسابها. ستنتقلُ تأثيراتُها بتسارع نحو أوروبا التي بدأت شعوبُها تعاني

من الوقود والإغلاء، جرّاءَ الحصار الاقتصاديّ على روسيا، الذي انقلبَ حصارًا على أوروبا وشعبها وخاصّةً فقرائها.

وكالعادة لمنطقتنا حصّة، فما التأثيراتُ المحتملة على منطقتنا؟

النتيجةُ الأهمُّ هي أنّ النظامَ العالميّ، الذي أصبحَ قديمًا، يلفظُ أنفاسَهُ الأخيرة فوق أوكرانيا، ويتركُ المجالَ أمامَ تكوّن نظام جديد، متعدّد الأقطاب أو سواه. الولايات المتّحدة تعرفُ تمامًا أنّ نظامها العالميّ قد انهار. معركتُها الأساسيّةُ هي الحدُّ من آثار الانهيار، وحتمًا ليس على حسابها.

المتضرّرُ الثاني، والأوّلُ من حيث الخسائر هو أوروبا، التي بدأت تدفعُ الثمنَ من اقتصادها، وتعرف تمامًا أنّه للمرّة الثانية بعدَ الحرب العالميّة، أوروبا في قلب المعركة وشعبها يستعاني من الوقود والغذاء، مما سيتركُ آثارًا حادّة على أنظمتها السياسيّة، وعلى وحدة أوروبا نفسها، وأيضًا على استقرارها الاجتماعيّ.

طبعًا، ستكتشفُ أميركا من عدوانيّتها حينًا ومن إغراءاتها حينًا آخرَ للتخفيف من آثار التطوّرات عليها وعلى أذرعتها الأوروبيّة.

ومن الآثار المحتملة:

- زيادةُ الضغط على الوضع الإيرانيّ، والمماطلة بحلّ مشكلة الاتّفاق النووي، مع استعمال سياسة الجزرة حينًا آخر.
- محاولةُ الخلاص من أعباء الوضع المتوتّر في الخليج الذي يكلّف دولهَ أعباء، بدأت دولُ الخليج نفسُها تعاني منها، وهذا ما يفسّرُ بعضَ الاختلاف مع أميركا وأوروبا حول أوكرانيا. ولذلك، تخلى بايدن عن قشرته الديمقراطيّة، وسيزورُ السعودية ويجتمع مع بن سلمان، وسيعمل لزيادة وتيرة التطبيع بين دول الخليج والعدوّ الصهيونيّ.
- إعادةُ صياغة وظيفة الكيان الصهيونيّ، وإبدال صيغةَ الناطور الأمنيّ، بالضابط الاقتصاديّ، عبرَ التطبيع من جهة، ومن ثَمَّ أخذ حصّة وازنة من السوق الماليّة العربيّة، وتحديدًا في الخليج، ومن جهة أخرى تكثيف السعي لاستخراج الغاز والنفط داخل فلسطين وعلى شواطئها، وتحويل كيان العدو إلى كيان نفطيّ، يعملُ لحلّ مشكلة انقطاع الغاز والنفط الروسيّ عن أوروبا.
- هذا يستدعي بناءَ تحالف جديد وسريع، يمتدُّ من الخليج إلى قبرص وتركيا ومصر، ويكون الكيانُ الصهيونيُّ الطرفَ الأقوى فيه.
- العملُ على تكريس حالة التوتّر، في سوريا والعراق واليمن، لمنعها من التأثير أوّلًا ولعدم تمكينها من الاستفادة من ثرواتها النفطيّة.
- أمّا في لبنان، فيتجلّى تناقضٌ واضح، من جهة حماسة أمريكيّة لإبرام اتّفاق، يضمنُ للعدوّ استخراجَ ونهبَ ثروات فلسطين، ويضعُ لبنان أمامَ حالة من التردّد والضعف وعدم الاستفادةً من ثرواته.

تناقضٌ جوهرُهُ ضعفُ الموقف الأميركيّ واستعجاله للوصول لاتّفاق يسهّلُ إمدادَ أوروبا بالغاز والنفط، وإلّا فإنّ اللغمَ الأوروبيَّ سينفجرُ به. ضعف الموقف الأميركي، وعجز (أو تآمر) الدولة اللبنانيّة وعدم قدرتها على خوض هذه المعركة من الموقع القويّ.

الوقتُ ملائمٌ لتكوين مقاومة لبنانيّة، متعدّدة الوسائل، السياسيّة والشعبيّة والمسلّحة لمن لديه القدرة، تمنعُ العدوَّ من نهب ثروة فلسطين، وتمنعُ أميركا من الأمرَ على ثروة لبنان.

لقد حَان الوقت، لرفض وساطة معادية... ولإطلاق حالةِ مقاومةٍ متعدّدةٍ ومتنوّعةٍ وشاملة■

الولاياتُ المتّحدةُ والحروبُ البيولوجيّةُ في سياساتِها العدوانيّة

د. كاظم الموسوي. باحثٌ وكاتبٌ عراقيٌّ/ بريطانيا

عرفت الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ في حروبها العدوانيّة المنتشرة في المعمورة باستخدام أنواع الأسلحة، ومن بينها الأسلحةُ البيولوجيّة، المحرّمة دوليًّا والموقّعة عليها في معاهدات دوليّة، تمنعُ إنتاجها وتخزينها واستخدامها طبقًا. وتستخدمُ، في الوقت نفسه، هذه المعاهدات والبروتوكولات، في حروبها العدوانيّة ضدّ الدول الأخرى، وهي تخرق كلّ القوانين والأعراف وتتجاوزُ عليها في سياساتها الإمبرياليّة التي أصبحت معروفة بها. فلم تعد ازدواجيّة المعايير والإنكار والخداع والنفي سمات لسياسات واشنطن وحسب، إنّما تزيدُ عليها في إصرارها على ممارسة الانتهاكات وارتكابها على السواء.

ففي الوقت الذي أصبحت فيه معاهدةُ منع وتحريم تطوير وإنتاج وتخزين للأسلحة البيولوجيّة والسميّة، وتدمير ما صنع منها، أوّل اتفاقيّة متعدّدة الأطراف، لم تحترم الولاياتُ المتّحدة توقيعها عليها - طرفًا رئيسًا فيها - بل مارست انتهاكات صارخة وأنكرتها كعادتها، وزادتها في خداعها ومراوغتها، حتى الكذب علنًا فيها.

بيانٌ لوزارة الخارجيّة الأمريكيّة بتوقيع وزيرها دليل رسميٌّ ومعلن، حيث نشر وزيرُ الخارجيّة الأمريكيّة انطوني بلينكن (6 نيسان/أبريل 2022)، بيانًا جاء فيه: قبل خمسين عامًا، فُتح بابُ التوقيع على اتّفاقيّة الأسلحة البيولوجيّة والسميّة التي تحوّلت لاحقًا لتكوّن أوّل معاهدة تحظرُ فئةً كاملةً من الأسلحة. واليوم، يوجدُ أكثرَ من 180 دولة، ممّا يجعلها حجرَ الزاوية في الجهود الدوليّة لمنع الأسلحة البيولوجيّة. وأضاف: لقد أظهرت جائحةُ COVID-19 مدى التأثير المدمّر الذي يمكنُ أن يحدثهُ المرضُ في العالم، ما يجعلُ من الضروريّ أن ندرك أنّ المخاطر البيولوجيّة الأخرى آخذةٌ في الازدياد وأنّ نتّخذ إجراءات لمعالجتها. إنّنا لا نواجُهُ تهديدًا متزايدًا فقط للأمراض التي تتطوّر بشكل طبيعيّ، بل ثمّة أيضًا احتمالُ وقوع حوادث مخبريّة وإساءة متعمّدة لاستخدام علوم الحياة والتكنولوجيا الحيويّة. إنّ تحويلَ العوامل البيولوجيّة والسموم إلى أسلحة ينتهكُ اتفاقيّة الأسلحة البيولوجيّة والسميّة وهو أمرٌ غيرُ مقبول، وكما تقول الاتّفاقيّة في نصّها، فإنّ استخدامَ الأسلحة البيولوجيّة "سيكون بغيضًا لضمير البشريّة".

وأكّدَ في بيانه: نحن عازمون على استخدام مناسبة هذه الذكرى المهمّة لنذكّر بضرورة تعزيز اتفاقيّة حظر الأسلحة البيولوجيّة والسميّة وتنشيطها، بينما نتطلّعُ إلى المؤتمر التاسع للدول الأطراف في الاتّفاقيّة في وقت لاحق من هذا العام، تحثّ الولاياتُ المتّحدةُ الدول الأطراف على التغلّب على الخلافات، واتّخاذ خطوات عاجلة للحماية من تطوير واستخدام الأسلحة البيولوجيّة.

وختمَ بيانَهُ الفاضحَ للمعايير التي تعتمدُها دولتُهُ بقوله: إنّ أفضل طريقة للاحتفال بهذه الذكرى هي أن تعملَ الدولُ الأطرافُ بشكل مشترك لتعزيز اتفاقيّة حظر الأسلحة البيولوجيّة والسميّة وإنهاء التهديد الذي تشكّلُهُ هذه الأسلحة، وسوف نستطيعُ من خلال عملنا الجماعيّ لمواجهة جميع التهديدات البيولوجيّة - سواءً أكانت تلك التي تحدث بشكل طبيعيّ أم نتيجةَ حادثة عرضيّة أم بشكل متعمّد - أن نجعلَ العالمَ مكانًا أكثرَ أمانًا للجميع.

معلومٌ أنّ هذه المعاهدة كانت ثمرةَ جهود مطوّلة للمجتمع الدوليّ لصنع أداة جديدة تكونُ مكمّلةً لبرتوكول جنيف عامَ 1925، الذي حظرَ استخدامَ الأسلحة الكيميائيّة والبيولوجيّة، لكنّه لم ينصّ على منع تطويرها وحيازتها. وصادقت على المعاهدة 22 حكومةً في البداية ووقّعت عليها 165 دولةً بعدها، من ضمنها الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ طبعًا، لتكونَ كلّها ملزمةً بمنع تطوير، وحظر إنتاج، وعدم تخزينَ الأسلحة البيولوجيّة والسميّة، في كلّ الأحوال والظروف.

جاءت الأزمةُ الأوكرانيّةُ والعمليّةُ العسكريّةُ الروسيّةُ اختبارًا إضافيًّا آخرَ لمصداقيّة الدول، ومساحة إثبات ومعطى ملموسًا لفضح أدوار الدول في الخروقات والانتهاكات لهذه المعاهدة الموقّعة عليها، خاصّةً الولاياتُ المتّحدة وسياساتها الإمبرياليّة، من جهتها أعلنت وزارةُ الحرب الأمريكيّة في مذكّرة معلومات: "لقد عملت الولاياتُ المتّحدة لتحسين السلامة البيولوجيّة والأمن في أوكرانيا، فضلًا عن مراقبة الأمراض البشريّة والحيوانيّة، وتقديم الدعم إلى 46 مختبرًا سلميًّا أوكرانيًّا ومرافق صحيّة ومؤسّسات عاملة في تشخيص الأمراض على مدى السنوات الـ 20 الماضية. وركّزت البرامجُ المشتركةُ على تعزيز التدابير الأمنيّة في مجال الصحّة والزراعة في سياق عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل". وأضافت: "أدّى هذا العمل، الذي يتمُّ تنفيذُهُ في كثير من الأحيان بالشراكة مع منظّمات خارجيّة، مثل منظمة الصحّة العالميّة والمنظمة العالميّة لصحّة الحيوان، إلى زيادة سلامة وفعاليّة المراقبة وعمليّة الكشف عن الأمراض. وتصرّف العلماءُ الأوكرانيّون وفقًا لأفضل الممارسات والمعايير الدوليّة، ونشروا نتائجَ البحوث، وتعاونوا مع الزملاء الدوليّين والمنظّمات متعدّدة الأطراف". هذا الكشفُ الرسميُّ يخفي ما وراء ذلك من خلال وقائع ما حصل ومشاركة أجهزة وأفراد من الإدارة العسكريّة الأمريكيّة، رغم الادّعاء أو الإنكار لعدم وجود برامج لإنشاء أسلحة نوويّة أو بيولوجيّة أو كيميائيّة في أوكرانيا، وهو اعترافٌ وإثباتٌ لما حصل فعليًّا على الأرض، وتناقضٌ صريحٌ بين الادّعاءات والوقائع.

في فضح هدف المذكّرة الأمريكيّة هذه ورد مباشر بالدليل المثبت كشف الممثل الرسمي لوزارة الدفاع الروسية، إيغور كوناشينكوف، حقائق إخفاء من قبل كييف لآثار برنامج بيولوجيّ عسكريّ ممولٍ من وزارة الحرب الأمريكيّة. ووفقًا له، وردت معلوماتٌ من موظّفي المختبرات البيولوجيّة الأوكرانيّة حول التدمير الطارئ لمسبّبات الأمراض الخطيرة بشكل خاصّ في 24 شباط/فبراير، ومنها مسبّباتٌ أمراض الطاعون والجمرة الخبيثة والتولاريميا والكوليرا وغيرها من الأمراض الفتّاكة. وأعلن أنّ الوثائق التي حصلت عليها روسيا في أوكرانيا تكشف أنّ الهدف من الأبحاث البيولوجيّة التي كانت تموّلها

الولايات المتّحدة في أوكرانيا إنشاءُ آليّة سريّة لانتشار مسبّبات الأمراض الفتّاكة. وأضاف أنّه -بحسب الوثائق- فإنّ الجانبَ الأميركيَّ خطّط للعمل على مسبّبات الأمراض من الطيور والخفافيش والزواحف في أوكرانيا في عام 2022، وأنّ وزارةَ الدفاع الروسيّة تواصلُ تحليلَ المستندات التي قدّمها العاملون بالمختبرات البيولوجيّة الأوكرانيّة عن الأنشطة البيولوجيّة العسكريّة للولايات المتّحدةَ على الأراضي الأوكرانيّة.

في جلسة لمجلس الأمن الدوليّ جدّد مندوبُ روسيا الدائم لدى الأمم المتّحدة فاسيلي نيبينزيا (2022/3/18) التأكيد على أنّ الولايات المتّحدة وأوكرانيا تنتهكان معاهَدةَ حظر الأسلحة البيولوجيّة، وعرض أدلّةً تثبتُ تنفيذَ البنتاغون مشاريعَ بيولوجيّةً عسكريّةً في أوكرانيا، كان من شأن عواقبها أن تمتدَّ إلى خارج حدود هذه الدولة وحتى المنطقة، مثبتًا حصولَ بلاده على ما يثبت الأنشطة الأمريكيّة الخَطرة في أوكرانيا.

وأشارَ نيبينزيا إلى أنّ الممثّلين عن الخارجيّة الأمريكيّة يواصلون الإدلاءَ بإفاداتٍ متضاربة، والزعم بأنّ الولايات المتّحدة ليست متورطةً في إدارة أيّ مختبرات بيولوجيّة في أراضي أوكرانيا، لكن الحقّائق تؤكّدُ عكس ذلك.

وأوضح أنّ بلادَهُ تدرسُ وثائقَ تلقّتها من موظّفين في مختبرات بيولوجيّة أوكرانيّة بخصوص تطبيقِ الولاياتُ المتّحدةُ وحلفائهَا في النّاتو برامجَ عسكريّة بيولوجيّة في أراضي هذا البلد، وتؤكّد هذه الوثائقُ أنّ الدعمَ الأمريكيَّ في هذا الشّأن، لم يأت لمصلحة وزارة الصّحّة الأوكرانيّة كما يدّعي الجانب الأمريكيّ، بل إلى وزارة الدفاع وتبلغ قيمته الإجماليّة 32 مليون دولار.

ولفت نيبينزيا إلى أنّ الوثائقَ التي حصلت عليها روسيا تؤكّدُ خصوصًا تورّطَ معهد بحثي في مدينة خاركوف الأوكرانيّة في إجراء بحوث تشملُ جمع عيّنات سلالات شديدة العدوى لإنفلونزا الطيور، وهي قادرة على تخطّي الحواجز القائمة بين الأنواع.

كذلك طالب تشانغ جيون، الممثّل الدائم للصين لدى الأمم المتّحدة في تلك الجلسة لمجلس الأمن الدوليّ، من الأطراف المعنيّة بقضيّة الأمن البيولوجيّ في أوكرانيا الردّ على الوثائق المكتشفة حديثًا وتقديم توضيحاتٍ لإزالة شكوك المجتمع الدوليّ.

وقال إنّ الصين كانت ذات يوم ضحيّةً للأسلحة الكيميائيّة والبيولوجيّة، وإنّها تعتقد أنّ أيّ معلومات بشأن الأنشطة العسكريّة البيولوجيّة يجب أن تثير قلقًا واهتمامًا متزايدًا من المجتمع الدوليّ لتجنّب ضرر لا يمكنُ إصلاحُه.

وصرّحَ حول قضيّة الأمن البيولوجيّ في أوكرانيا «في هذا الصدد، يتعيّنُ على الأطراف المعنيّة اتّخاذُ نهج مسؤول. وقد كشفت روسيا كذلك عن الوثائق ذات الصلة المكتشفة حديثًا، ويجب على الطرف المعنيّ الردّ على التساؤلات وتقديم توضيحات شاملة وفي الوقت المناسب لإزالة شكوك المجتمع الدوليّ».

وقال إنّ الصين تعارضُ بحزم تطويرَ أو امتلاك أو استخدام أسلحة بيولوجيّة وكيميائيّة من قبل أيّ دولةٍ تحت أيّ ظرف من الظروف، وتحثّ الدول التي لم تفعلْ ذلك بعدُ على تدمير مخزوناتها من الأسلحة الكيميائيّة في أقرب وقت ممكن. وإنّ الالتزامَ بمعاهدة حظرِ الأسلحة البيولوجيّة هو التزامٌ يقعُ على عاتقِ جميع الدول الأطراف، وتدعو الصينُ إلى مفاوضات مبكّرة بشأن إقامة نظام تحقّق بموجب المعاهدة، ما سيساعد في تحسين الأمن البيولوجيّ العالميّ.

هذه المطالباتُ العلنيّةُ والوثائقُ والوقائعُ أدلّةٌ كاملةٌ لإدانة الارتكابات والتضليل والجرائم التي تمارسها سياساتٌ وخططٌ تنفّذها الإمبرياليّة الأمريكيّة، التي تحاولُ كعادتها الإنكارَ والنفيَ والخداعَ في خروقاتها المعروفة للمعاهدات والاتفاقيّات والبروتوكولات الموقّعة والمصادقة عليها والكذب في الحديث عنها والتذكير بمناسباتها والغش في تمريرها عبرَ مختلف الوسائل والأساليب، وهذه ليست القضيّةَ الوحيدةَ أو المنفردة.

رسميًّا وجّهت موسكو اتّهامات إلى حكومة كييف أيضًا بأنّها تدير بالتعاون مع واشنطن مختبرات في أوكرانيا؛ بهدف إنتاج أسلحة بيولوجيّة، وطلبت روسيا وأعضاء في مجلس الأمن الدوليّ في جلسات خصّصت لهذه القضيّة، من الإدارة الأميركيّة أن تفسّر للعالم سببَ دعمها ما تصفه، بأنّه برنامجٌ بيولوجيٌّ عسكريٌّ في أوكرانيا شمل مسبّبات لأمراض فتّاكة، مثل الطاعون والجمرة الخبيثة عن طريق الطيور المهاجرة بين البلدين.

صرّحت الناطقةُ باسم وزارة الخارجيّة الروسيّة ماريا زاخاروفا: «تمَّ تلقي وثائقَ من موظّفي المعامل البيولوجيّة الأوكرانيّة بشأن التدمير الطارئ لمسبّبات الأمراض الخطيرة، وخاصّة الطاعون والجمرة الخبيثة والكوليرا وغيرها من الأمراض الفتّاكة. وأوضحت أنّ ذلك الإجراءَ من قبل سلطات كييف لمنع الكشف عن وقائع انتهاكات أوكرانيا والولايات المتّحدة للمادة الأولى من اتفاقيّة حظر الأسلحة البيولوجيّة والسميّة. وأضافت: أنّ «هذه المعلومات تؤكّد صحّة ما قدمناها مرارًا وتكرارًا في سياق تنفيذ اتفاقيّة الأسلحة البيولوجيّة والسميّة فيما يتعلّق بالأنشطة البيولوجيّة العسكريّة للولايات المتّحدة وحلفائها.

المصادرُ المختلفةُ من كلّ الأطراف تؤكّدُ على وجود معامل ومشاريعَ وخطط لإنتاج أسلحة بيولوجيّة وتطويرها، وطبيعيٌّ أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة وأوكرانيا تخفيانَ الأهدافَ منها وتتحدثان عن تعاون ومساعدات لخدمة مصالحَ معينة لدى الطرفين، والتنكّرَ الكامل لأهداف أخرى كشفتها الوثائقُ المتعلّقة بإنتاج الأسلحة المختلفة في المدن الأوكرانيّة، وكشف عن إتلاف الجزء الأكبر منها في العاصمة كييف ومدينة خاركوف ونقل بعضها إلى مدينة لفوف غرب البلاد، ما يعني بوضوح أنّ الإدارة الأمريكيّة انتهكت المعاهدات والاتفاقيّات ودعمت مشاريعَ لا يغطّيها النفي والتضليل؛ الأمرُ الذي يؤكّد نهجَ وسياسات الإمبرياليّة الأمريكيّة وحلفائها في حروبها وعدوانها، والاستخدام المخطّط لهذه الأسلحة يعدُّ جريمةَ حرب، وفي الوقائع تضافُ هذه الجرائمُ لغيرها من الارتكابات التي تمارس فعليًّا الآن في الحروب المشتعلة بقيادة الولايات المتّحدة في أكثرَ من بلاد على المعمورة.

تزدادُ المخاوفُ في حالة استمرار العمليّات العسكريّة في أوكرانيا وغيرها، والقيامِ باستخدام مفرط لأسلحة بيولوجيّة فيها، وتوسّعه خارجها، ما يدفعُ إلى قبول القول حاليًا بخطر أشباح الحرب البيولوجيّة وانتشارها وإبادتها في سياسات الإمبرياليّة المتأزّمة، وهو ما يتطلّبُ دائمًا المحاكمة والمساءلة والتأكيد على المعاهدات والبروتوكلات في هذا الشأن ■

العقوباتُ الاقتصاديّةُ الغربيّةُ على روسيا:
العضّ على الأنامل!

م. تيسير محيسن. باحثٌ وكاتب/ فلسطين

فورَ اندلاعِ حربِ أوكرانيا ردّتْ بعضُ الدولِ الغربيّةِ بفرضِ عقوباتٍ اقتصاديّةٍ جاءَت علىَ مراحل. وردّتْ روسيا أيضًا بقوّة، في حينِ لنْ تساعدَ العقوباتُ في حلِّ النّزاعِ ووقفِ الحرب؛ فإنّ استمرارَها سوفَ يزيدُ من هشاشةِ الاقتصادِ العالميّ، وتعطيلَ سبلِ تعافيه بعدَ وباءِ كورونا. كالعادة، أثيرت تساؤلاتٌ: ما غرضُ العقوبات؟ وهل يمكنُ أن تكونَ فعالة؟ وما تكلفتُها على العالم؟

أوّلُ تقنينٍ للعقوباتِ الاقتصاديّةِ جاء في المادّة 16 من ميثاقِ عصبةِ الأمم (1919)، لضمانِ الامتثالِ للقانونِ الدولي. انتقدها رائدُ الكينزيّة، وفضّلَ تقديمَ المساعدةِ للطرفِ المتضرّرِ بدلًا من الانتقامِ من المعتدي، موضّحًا أنّ العقوباتِ «غيرُ فعالة»، ولا يمكنُ التمييزُ بينها وبينَ الأعمالِ الحربيّة. عدَّ الرئيسُ ويلسون الحصارَ أكثرَ من وسيلةِ ضغط، إنّما «سلاحُ حرب» بديلًا عن الحرب!

شاعَ استخدامُ العقوباتِ ما بعدَ الحربِ الباردة، وانقسمَ الناسُ في موقفِهم منها: موقفٌ قانونيٌّ يرى فيها انتهاكًا لحقوقِ الإنسان. موقفُ التأييد، ويستندُ إلى المزايا النسبيّةِ لها قياسًا للتدخّلِ العسكريّ. أمّا الرافضون فينطلقون من منظورٍ إنسانيّ؛ فالأنظمةُ عندهم لا تتأثّرُ بالعقوبات، إنّما المدنيّون الضعفاء.

لا تعتمدُ العقوباتُ على معاييرَ موضوعيّة، إنّما مصالحُ جيوسياسيّة، وهي، في سياقِ الإمبرياليّةِ والعولمة، استراتيجيّةٌ عَقابيّة. تبدأُ القصّةُ بشيطنةِ خصمٍ أو منافس (تسميةِ عدوّ وأحيانًا اختراعه)، ومنْ ثمَّ استعراضِ للقوّة؛ بهدفِ الترهيبِ وإرسالِ رسائلِ التحذيرِ والتهديدِ والتوطئةِ لعملٍ أوسعَ وأشملَ وأكثرَ فتكًا وعدوانًا.

يعودُ تاريخُ «العقوبات» إلى ما قبلَ القرن 20 بكثير. أثناءَ الحروبِ النابليونيّة؛ فرضت فرنسا حصارًا على إنجلترا (الحصارِ القاري). نقطةُ التحوّلِ في استخدامِ «العقوبات» تعودُ إلى ما بعدَ الحربِ العالميّةِ الأولى. ومنذ نهايةِ الحربِ العالميّةِ الثانية، وانتهاءِ الحربِ الباردة، تمَّ تنفيذُ العديدِ من عمليّاتِ الحظرِ والعقوباتِ الاقتصاديّةِ المختلفةِ بمبادرةٍ من الولاياتِ المتّحدة (كوبا، ليبيا، العراق، السودان، إيران، كوريا الشماليّة).

فورَ إعلانِ العقوباتِ الغربيّةِ على روسيا اندلعت حربٌ شرسة: كلُّ المعطياتِ تشيرُ إلى أنّ نظامَ العقوباتِ جزءٌ من «استراتيجيّة» تتجاوزُ اللحظةَ الحاليّة، المستندةَ إلى سياسة «حثّ الدبّ» الأمريكيّة، ولكن دعونا نفحصُ ذلك:

ملامحُ الاقتصادِ الروسي: تحتلُّ روسيا المرتبةَ 11 بينَ اقتصاداتِ العالم؛ بلغَ ناتجها المحلّيّ الإجماليّ عامَ 2019، قبلَ جائحةِ كورونا، 43% من الناتجِ المحلّيّ الإجماليّ الألمانيّ، و12% من الصينيّ، و8% من الأمريكيّ.

تعيشُ روسيا فوقَ إمكانيّاتها: **(أ)** عبءُ الإنفاقِ العسكريّ، قدّرت ميزانيّتها العسكريّة 2019 نحو 3,8% من الناتجِ المحلّيّ الإجماليّ. **(ب)** استقرارُ نظامِ الحكمِ يعتمدُ كثيرًا على مستوى معيشةِ السكّان، المرتبطِ بأسعارِ النفطِ المتقلّبة. **(ج)** تفاوتُ الدخلِ والثروةِ بين «الأقليّة» وباقي السكّان شاسعٌ (48% من الثروةِ يمتلكها أغنى 1%).

يمثّلُ النفطُ مصدرَ الدخلِ الرئيس، بينما الغازُ يمثّلُ الثروةَ الأساسيّة. في عامِ 201، أنتجت روسيا 12,3% من النفطِ المستخرجِ عالميًّا، وبلغت عائداته 190 مليار دولار (سعرِ البرميل 64 دولارًا. اليوم يمكنُ أن يتخطّى حاجز 100 $).

بعدَ الأزمةِ التي شهدها الاقتصادُ الروسيّ (1998)، مع انخفاضِ سعرِ النفط، تركّزت الأصولُ الأكثرُ ربحيّة، واستخراجِ المواد الخام، في أيدي أقليّةٍ متحكّمة. مع وصولِ بوتين إلى الحكم، وبقيادة إلفيرا نابيولينا (محافظِ البنكِ المركزي) أجريت عمليّةُ إصلاحٍ للاقتصادِ الكلّيّ: فصلِ السياسةِ النقديّةِ عن تأثيراتِ الأوليغارشية، إدارةِ الروبلِ وأسعارِ الفائدةِ على أساسِ الحقائقِ الاقتصاديّة. في عام 2014، وفي مواجهةِ انهيارِ الروبلِ وارتفاعِ معدّلاتِ التضخّمِ اتّخذت قرارًا محفوفًا بالمخاطر برفعِ أسعارِ الفائدةِ بشكلٍ حادّ (حوّلت الكارثة إلى فرصة) ما أدّى إلى تباطؤِ الاقتصادِ وترويضِ الأسعارِ المرتفعة. في غضونِ ذلك، بلغ احتياطي النقدِ الأجنبي 630 مليار $. كما أنشأت روسيا صندوقًا سياديًّا (175 مليار دولار) لتمويلِ المعاشاتِ ودعمِ الميزانيّةِ في حالِ الأزمات؛ كلُّ ذلك أسهمَ في مرونةِ الاقتصادِ وجعله أقلَّ حساسيّةً للصدمات.

ما العقوباتُ المفروضةُ على روسيا؟

تراوحت العقوباتُ المفروضةُ على روسيا بين ماليّة، وتجاريّة، وأخرى شملت وقفَ

مشروع خطّ أنابيب الغاز الطبيعي، حظر السفرَ وإغلاق المجال الجويّ، إدراج كبار المسؤولين الحكوميّين في قائمة العقوبات.

فأمّا العقوباتُ الماليّة، وهي الأشدُّ فتكًا، فاشتملت على تجميد الأصول الماليّة وقطع قنوات التمويل وعرقلة المعاملات (أ) إخراج بعض البنوك من نظام SWIFT، مع استثناء بنك سبيربنك المرتبط بقطاع الطاقة (ب) منع البنك المركزيّ من استخدام احتياطياته من العملات الأجنبيّة (نحو 300 مليار دولار). وأمّا العقوباتُ التجاريّة، فتضمّنت إجراءات قاسية للرقابة على الصادرات من السلع الحسّاسة (في مجالات الدفاع والفضاء والبحريّة)، وحظر على النفط والغاز الطبيعيّ والفحم الروسي؛ على الرغم من أنّ الاتّحاد الأوروبيّ لم «ينصع» على الفور، إلّا أنّ المفوضيّة الأوروبيّة أعلنت نيّتها خفض واردات الغاز الروسيّ نهاية 2022، والتوقّف عن شراء الوقود الأحفوريّ من روسيا بحلول 2030.

وعلى خلاف عقوبات 2014، تبدو الأخيرةُ أوسعَ نطاقًا (تشملُ العديدَ من الكيانات والأفراد)، أشدَّ وطأة (استخدام «الأسلحة النووية المالية»)، أكثرَ تنوّعًا؛ تعتمدُ سياسة «الباب الموارب»، فيما يُعدُّ تحايلًا أو محاولةً لتخفيف الضرر العكسيّ.

لماذا العقوبات؟

بالطبع، لهذه العقوبات أهدافٌ معلنةٌ وأخرى مضمرة؛ إنّها معركةٌ كبرى تتجاوزُ اللحظة الأوكرانيّة: تتراوح الأهداف بين عزل روسيا، وإضعافها، دون الدخول في مواجهة عسكريّة مباشرة معها، وإجبارها على وقف هجومها. مع وضوح الغرض الاقتصادي للعقوبات؛ تظلّ الأهداف الاستراتيجيّة محلّ جدلٍ في إطار الصراع على النظام العالمي، والهيمنة الإمبرياليّة المدفوعة بمصالح مراكز القوّة التي تتحكّم في القرار الأمريكيّ.

أبعادُ العقوبات وتأثيراتها

طبقًا لبوتين «الاقتصادُ الروسيّ صمدَ بحزم أمامَ العقوباتِ الغربيّة». في الواقع؛ ثمّة 3 وجهاتِ نظر: (1) روسيا تئنُّ تحتَ وطأة العقوبات لكنّها لم تصل حدَّ توقيفِ هجومها (2) روسيا استطاعت أن تقلّلَ من تأثيرِ العقوباتِ بفضل استراتيجيّتها التي عملت عليها منذ 2014، لكن الأسوأ لم يأت بعد (3) روسيا استطاعت أن تردَّ بقوّة، وأن تجعل الغرب كمن يطلقُ النارَ على قدميه. على كلّ حال، الحربُ لم تضع أوزارها بعد، العالم كلّه يعاني من انعكاساتها كأزمتي الطاقة والغذاء. تنقسمُ الأوليغارشيّةُ الروسيّةُ إلى فريقين؛ قوميٌّ محافظٌ داعمٌ بقوّة للحرب ولا يأبه للعقوبات، وليبراليٌّ يرى أن روسيا تنزلقُ إلى مرحلة طويلة من الركود نتيجةَ للانفصال التامّ عن الغرب.

أمّا أنصارُ نظريّة معاناة روسيا، فيعزّون الأمرَ إلى نقاطِ ضعفها البنيويّة وإلى شدّة العقوبات؛ فروسيا، بالرغم من قوّتها العسكريّة وثرواتها الطبيعيّة الهائلة، تشكّلُ ضررًا أقلّ للغرب ممّا فعل الاتّحاد السوفييتي. يزعمُ هؤلاء أنّ الحربَ الحاليةَ ستكونُ كاشفةً لأوجهِ قصور العسكريّة الروسيّة، ما يخدمُ الاستراتيجيّات الغربيّة. أمّا حجمُ الاقتصاد الروسي فهو أصغرُ من اقتصاد مدينة نيويورك، بينما كان الاقتصادُ السوفييتي أكثرَ تحصينًا، فاقتصادُ روسيا اليوم يعتمدُ كثيرًا على التجارة الخارجيّة والاستثمار. سوف تتأثّرُ أوروبا بالتأكيد، لكن روسيا ستعاني أكثر، فخياراتها محدودة. علاوةً على ذلك، فشراكةُ بكينَ معها لها حدودٌ سياسيّةٌ واقتصاديّةٌ واضحة. طبقًا لأقوال نابيولينا «روسيا في منطقة هائلة من عدم اليقين»؛ فبعدَ صدمةً الأسواق المالية، بدأت العقوباتُ تؤثّرُ على اقتصاد روسيا الذي يدخلُ فترةً صعبةً من التغييراتِ الهيكليّة بسببِ العقوبات.

تعكسُ البياناتُ الاقتصاديّةُ آثارًا مباشرةً وغيرَ مباشرة؛ مثل ارتفاع التضخّم بشكلٍ حادّ (قد يصل إلى 20% بحلول نهاية العام)، انخفاض الإنتاج الصناعيّ (انهيار العديد من سلاسل التوريد، فقدان نحو 200 ألف فرصة عمل) وتباطؤ النمو الاقتصادي (الاقتصاد الكليّ قد ينكمشُ بنسبة 10%)، وإنْ فُرضَ حظرٌ شاملٌ على الوقود الأحفوري، فالأمرُ سيؤدّي إلى تجفيف موارد الدولة ويستنزف احتياطياتها، وبسبب العقوبات الماليّة، سوف يشعر المواطنون الروس بتأثير ذلك على القروض، وبالنسبة للشركات، المثقلة بالديون، فإنّ مخاطرَ الإفلاس ستزداد بسرعة. البديل الصينيّ في استيراد الوقود وتوريد التكنولوجيا سيجعل من روسيا تابعًا للصين!

أمّا أصحاب نظرية «صمود» الاقتصاد الروسي؛ فيردّون الأمرَ إلى الطبيعة المغلقة له، وكونه ليس مندمجًا بعمق في العولمة الاقتصاديّة، وأنّه بعد عقوبات 2014، بات لدى روسيا استراتيجيّةٌ واضحةٌ معزّزةٌ بالتّجربة في المواجهة وتجنّب المخاطر: تنويع احتياطيّات النقد الأجنبيّ، بديل يكرّر ويحاكي نظام SWIFT، إنشاء نظام الدفع الوطنيّ الخاصّ بها - ميركارد، إحلال الواردات في القطاع الزراعي، شراكات جديدة. إلى ذلك، الذين يفرضون العقوبات «قلّة» من الدول؛ والعالم، والغرب كذلك، لا يستطيع أن يستغني عن النفط والغاز والحبوب والمعادن التي تصدرها روسيا.

كيفَ واجهت روسيا العقوبات؟

يُعتقدُ أنّ روسيا صمدت في وجه العقوبات بفضل اعتمادها التكتيكات الصحيحة، بينما قد لا يتجاوز الغرب تبعاتها. من بين هذه التكتيكات جعل الاقتصاد أكثرَ اكتفاءً ذاتيًّا، وإيجاد موردين وشركاء جدد، وأيضًا تطوير ممرّات لوجستية/موانئ على بحر قزوين، الانتقال إلى الروبل الرقمي، التحكم في أسعار الفائدة خفضًا ورفعًا، منع خروج العملة الأجنبيّة، هذا علاوةً على الإجراءات والتدابير الاستراتيجيّة المتخذة منذ 2014. ومع ذلك، فثمة مخاطر: خروج التضخّم عن السيطرة، الاقتصاد لن يتحملَ أكثرَ في حال تشديد العقوبات واستمرارها، التعافي سوف يستغرقُ وقتًا طويلًا، وسيواجه المنتجون/الموردون صعوبةً في التكيّف، ستواجه البلاد خطر التخلّف عن سداد الديون، إغلاق المزيد من المصانع والشركات وارتفاع نسبة البطالة، وما يصاحبها من فقرٍ واحتقانٍ اجتماعيّ وسياسيّ.

إلى ذلك، وجّهت روسيا رسالةَ تحذير قويّة: إنّها لا تنوي الاستمرار في تحمّلَ ممارسات الغرب «التخريبيّة» المتمثّلة في استبدال القانون الدولي بنظامها الخاص، وهي تفعّلُ ذلك في ساحة المعركة وفي الردّ على العقوبات!

الأبعادُ الاستراتيجيّةُ لجولةِ بايدن الشرق أوسطيّة

محمد صوان. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ تركيا

في الفترة الواقعة بين 13 -16تموز 2022، سيبدأ الرئيسُ الأمريكيُّ جو بايدن جولتَهُ الشرق أوسطيّة التي تشمل «إسرائيل» وفلسطين المحتلّة والسعوديّة، حيث سينضمُّ إلى قمّة دول مجلس التعاون الخليجيّ، إضافةً إلى مصر والعراق والأردن. ويتضمّنُ برنامجه أيضا عقد «قمّة افتراضيّة» تجمعه بقادة المجموعة الاقتصاديّة الجديدة الشهيرة بـ «u2» التي تضمّ الولايات المتحدة والهند والإمارات و«إسرائيل».

تندرجُ جولةُ الرئيس الأمريكي بايدن في المنطقة بإطار التعامل مع التداعيات المترتّبة على فرض الغرب عقوبات اقتصاديّةً قاسيّةً على روسيا الاتحاديّةً؛ بسبب غزوها لأوكرانيا، التي شملت قطاع الطاقة؛ ما أدّى لارتفاع أسعارها على نحوٍ خياليّ، ومن ثَمَّ تعميق أزمة التضخّم الاقتصادي على مستوى العالم، على نحوٍ عامّ والولايات المتّحدة على نحوٍ خاص، وقدً يدفع الحزب الديمقراطيّ الأمريكي ثمن ذلك في الانتخابات التشريعيّة النصفيّة المقرّرة في تشرين الثاني 2022، ففي الوقت الذي تهدف الإدارة الأمريكيّة إلى تدمير قطاع الطاقة الروسي وحرمان موسكو من عوائده، فإنّها تحتاج إلى إقناع دول مجلس التعاون الخليجي، بزيادة إنتاجها من النفط لتعويض النقص الروسي؛ علاوةً لسعيها إلى دفع عجلة التطبيع العربي - الإسرائيليّ قدمًا، التي كانت قد دشّنها الرئيس السابق ترامب، تحت عنوان «اتفاقات ابراهام» وربما تتجه طائرة الرئيس بايدن من «تل أبيب» إلى مدينة جدة مباشرة في إشارة للطريق نفسها التي سلكها ترامب عام 2017، حينما أقلعت طائرته من الرياض نحو «تل أبيب» بعد حضوره القمّة «العربيّة - الإسلاميّة - الأمريكيّة»..!

يعتبر ملف تعثر المفاوضات النووية مع طهران ورفع الأخيرة منسوب تخصيب اليورانيوم من الملفات المهمة على أجندة الرئيس بايدن في المنطقة، حيث تسعى إدارته لتحقيق هدفين:

الأول: الدعم الضمني لمشروع منظومة الدفاع المشترك بين «إسرائيل» ودول الخليج، وذلك في أعقاب التوافق «الإماراتي - البحريني - الإسرائيلي» على نشر منظومة رادارات وإنذار مبكر في البحرين والإمارات.

الثاني: تنسيق المواقف بين «إسرائيل» ومجلس التعاون الخليجي حول طريقة التعامل مع طهران، سواء جرى التوصل إلى اتفاق نووي أم لا، وذلك حتى لا تتكرر تجربة اتفاق عام 2015 الذي سعت «إسرائيل» لإفشاله، ولم تكن السعودية راضية عنه.

فلسطينياً: يزعم بعض المسؤولين في الإدارة الأمريكية أن جولة الرئيس بايدن ستكون مناسبة لإعادة التأكيد على دعم «حل الدولتين» بعد أن شهد الموقف الأمريكي انحيازاً أعمى لصالح «إسرائيل» في عهد ترامب، علماً بأن إدارة بايدن لم تبدِ اهتماماً يذكر بالقضية الفلسطينية وبالصراع العربي - الإسرائيلي على مدى عام ونصف من وجودها في البيت الأبيض، ولم تبذل أي جهد لوقف انتهاكات «إسرائيل» المستمرة بحق الشعب الفلسطيني، ووقف مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات عليها، وهدم البيوت في الضفة المحتلة، بما في ذلك شرقي القدس، وما يزال الحصار الجائر على قطاع غزة مستمراً. وقد أبقت إدارة بايدن على كثير من سياسات إدارة ترامب «كالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل»، كما لم تعيد «السفارة الأمريكية إلى تل أبيب» ولم تفتح القنصلية الأمريكية في شرقي القدس، ومكتب «م. ت. ف» في واشنطن، ويبدي بايدن خلال جولته - حسب مسؤولين في إدارته - التزامه بأمن «إسرائيل» ودعم نظام «القبة الحديدية» الذي قدمته وموّلته الولايات المتحدة.

كسر جليد العلاقة مع السعودية

يعتبر إعادة الدفء للعلاقة مع السعودية أحد أبرز أهداف جولة بايدن في المنطقة، بعد أن شهدت هذه العلاقة جموداً -حسب المعلن- منذ تولي بايدن الرئاسة بداية عام 2021، وبسبب استمرار حرب اليمن وانتهاكات حقوق الإنسان واغتيال الصحفي جمال خاشقجي، ورفض بايدن التعامل مع ولي العهد محمد بن سلمان، إضافة لرفع الإدارة الأمريكية في شباط 2021 جماعة أنصار الله الحوثية من «قوائم الإرهاب» التي وضعتها إدارة ترامب عليها، وفي أيلول 2021 سحبت واشنطن «بطاريات باتريوت» من السعودية. واشتكت الأخيرة أكثر من مرة، على الرغم من تلبيتها لمطالب أمريكية كثيرة، ومنها تكثيف الجهود لإنهاء الحرب في اليمن، والالتفات إلى تحديث داخل البلاد، بما في ذلك تقليص نفوذ رجال الدين، ومنح المرأة مزيداً من الحقوق، وفتح حوار مع طهران بالتوازي مع المفاوضات الدولية الجاريةٍ في فيينا حول برنامجها النووي، فضلا عن تعزيز التعاون مع «إسرائيل»، لكن إدارة بايدن - حسب المسؤولين السعوديين - لم تثمن تلك الخطوات، بل طالبت بمساعدة الاقتصاد المتعثر في لبنان، ودعم استقرار العراق، واستقبال اللاجئين الأفغان.. الخ.

عقب الغزو الروسي لأوكرانيا شباط 2022، وما ترتب على ذلك من تداعيات على الاقتصاد العالمي، خصوصاً في قطاع الطاقة؛ اضطرت إدارة بايدن لإعادة النظر في مقاربتها للعلاقة مع السعودية على أساس إيجاد التوازن بين القيم والمصالح السياسية والاقتصادية. والجدير ذكره هنا أن رئيس المخابرات المركزية الأمريكية «C.I. A» وليم بيريز زار الرياض في نيسان 2022 لتدارك التدهور في العلاقة معها وإقناعها بإلغاء صفقة كبيرة لشراء الأسلحة من الصين، من بينها صواريخ بالستية.

لقد نصح حلفاء الولايات المتحدة وأصدقاؤها الأوروبيون الرئيس بايدن على إنهاء الخلاف مع ولي العهد السعودي، وبدأت الإشارات الإيجابية تصدر عن الطرفين، حيث أشادت إدارة الولايات المتحدة بخطوات اتخذتها السعودية، مثل موافقتها بداية حزيران

2022 على تمديد الهدنة مع اليمن، ثم إعلان مجموعة « أوبك +» التي تقودها السعودية، رفع إنتاجها من النفط في تموز وآب 2022، بنحو «250 ألف برميل»، إضافة إلى الـ «400 ألف برميل» المنصوص عليها في اتفاق رفع الإنتاج التدريجي. وتأمل واشنطن أن تقوم السعودية بزيادة أكبر على مدار العام الحالي؛ نظراً إلى القدرة الاحتياطية التي تملكها، في المقابل تطالب الرياض بالتزام أمريكي واضح بالدفاع عن أمنها، وإعادة تصنيف أنصار الله الحوثيين «جماعة إرهابية»، وألا تكون هناك مفاجآت من واشنطن خصوصاً فيما يتعلق بالمفاوضات النووية مع إيران فضلاً عن تخفيف حدة الانتقادات الأمريكية لسجل حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن الرئيس بايدن أكّد أنه لم يغير وجهة نظره بخصوص «حقوق الإنسان» إلا أنه أضاف: «لكن بصفتي رئيساً للولايات المتحدة، فإن مهمتي إحلال السلام والتفاهم إذا استطعت».

خلاصة القول:

لم تخرج إدارة الرئيس بايدن عن النهج الثابت المعتمد للسياسة الخارجية الأمريكية، حيث تتقدم المصالح الاستراتيجية على ما عداها، على الرغم من الانتقادات التي وجهها عدد من المنظمات الحقوقية وأعضاء من الحزب الديمقراطي لما يرونه «تفريطاً من بايدن» لوعوده حول الالتزام بملاحقة منتهكي حقوق الإنسان، فإن المعطيات الاستراتيجية والجيوسياسية عالمياً، أكبر وأخطر من أن يجري اختزالها في «وعود وشعارات انتخابية» ومع ذلك يرى النقاد أن التسامح مع قضايا حقوق الإنسان يشجع منتهكيها، وأن مقاربة الإدارة الأمريكية بموضوع الطاقة مبنية على افتراضات واهية، ذلك أن قدرة الدول الخليجية على تعويض الصادرات الروسية من النفط مبالغ فيها؛ فضلاً عن أن دول الخليج لا يمكنها التخلي عن السلاح الأمريكي، وهي غير قادرة على تحمّل التكلفة لتحويل هياكلها العسكرية المعتمدة على أنظمة التسليح الأمريكية إلى الصينية أو الروسية. ومع ذلك لا يبدو أن الإدارة الأمريكية مستعدة للمخاطرة، في الظرف الدولي السائد، حيث ينصب تركيزها على إضعاف روسيا واحتواء الصين، وتدارك انهيار الاقتصاد العالمي على الرغم من أن هذه الأهداف متناقضة وغير قابلة للتحقق بشكل متزامن ■

في الهدف

حروبٌ على الأبواب

طلال عوكل

كاتب ومحلل سياسي – فلسطين

رائحةُ الحروب، تصدرُ من أماكنَ كثيرة، وتشي بزلازل خلال ما تبقّى من هذا العام، روسيا فتحت المزاد، بدافع إبعاد التهديدات الاستراتيجيّة التي تشكّلها أمريكا وحلف الفيتو، وتجدُ في ذلك فرصةً لإنهاءِ حقبةِ الزعامةِ الأمريكيّةِ الاستعماريّةِ للعالم.

النظامُ الدوليُّ الذي تتسيّدُ عليه أمريكا لم يعد قادرًا على حمايةِ السلم والأمن الدوليّين، ولم تعد لغةُ الحوار والدبلوماسيّة قادرةً على كبح جماح الدول الاستعماريّة، دونَ مواربةٍ تعلنُ الإدارةُ الأمريكيّة قائمةَ أعدائها بَدْءًا من الصين وروسيا وإيران وكوريا الجنوبيّة، ولذلك فإنّها لا تتوقّف عن محاولة إضعاف هؤلاء، سواءً عبرَ التدخّل في الشؤون الداخليّة، أو التحريض، أو تحريك أدواتها، وتعزيز وجودها العسكريّ المباشر في غرب وجنوب روسيا وفي بحر الصين والمحيط الهندي، أمّا في الشرق الأوسط فإنّها تتركُ المهمّةَ لإسرائيل التي عليها أن تكونَ القوّةَ الضاربةَ لحلف سنّيٍّ يجمعُهُ العداءُ لإيران، والوهم بإمكانيّة النجاة، وتأمين الاستقرار بالاعتماد على القوّة العسكريّة الإسرائيليّة المدعومة أمريكيًّا.

وزيرُ الدفاع الصينيّ، أطلقَ تهديدًا واضحًا وصريحًا، قابله وزراءُ دفاع أمريكا، واليابان وأستراليا، بتهديدات مماثلة على خلفيّة الموقف من تايوان والمضيق الصينيّ، وانتشار تعزيز الوجود العسكريّ لكلا الطرفين. إيران لم تتأخّر في إطلاق تهديداتها أيضًا على خلفيّة التهديدات الإسرائيليّة وفي ضوء وجودها العسكريّ المتسارع في البحر الأحمر والمحيط الهندي، وفي الخليج. حزب الله دخل على الخطّ وأرسل أمينه العام حسن نصر الله، تهديدات واضحةً لإسرائيل التي تعمل على سرقة حقوق لبنان من غاز شرق المتوسّط، قابلته تهديداتٌ واضحة من قبل أفيف كوخافي رئيس الأركان الإسرائيليّ الذي توعّد لبنان بالويل والثبور وعظائم الأمور.

فتائلُ التفجير موجودة، ويتسارعُ اشتعالُها، ولا ينبغي لأحد أن يصدّقَ بأنّ أحدًا في المنطقة سيدفع تكاليف الحرب لحماية الآخر أو دفاعًا عنه، فلكلٍّ قضيّتُهُ ومصالحُه، والمناخُ الدوليُّ يتيحُ الفرصةَ لتغييرات جيوسياسيّة ذات أبعاد استراتيجيّة ستكونُ انعكاساتُها كبيرةً على الشرق الأوسط، في ضوء ذلك على الفلسطينيين أن يقيموا حساباتهم جيّدًا على أساس مصالحهم الوطنيّة أوّلا ■

قمة الناتو في مدريد وتكثيف التسلح والعسكرة

خاص الهدف

ستكون قمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) التي انعقدت في العاصمة الإسبانية مدريد بدءًا من الثلاثاء 27 حزيران/ يونيو، قد أنهت أعمالها مع إصدار هذا العدد من الهدف، ومن المتوقع أن تكون هذه القمة الأكثر حسمًا منذ سنوات طويلة بالنسبة للحلف الذي يسعى إلى التوسع وتجديد نفسه، واضعًا أمام نفسه تحديات جديدة يتخذ منها مبررًا لزيادة التسلح وحشد القوى، بل الدفع إلى سباق تسلح عالمي جديد، غير ضروري إلا في أذهان الشركات الكبرى العسكرية والمصنعة للسلاح التي تدير فعليًا هذا الحلف العدواني الذي لا يوجد نظير له في العالم.

شارك في قمة مدريد أكثر من 40 رئيس دولة وحكومة برفقتهم وزراء الخارجية والدفاع، إضافة إلى آلاف الخبراء والمستشارين، يتقدمهم الرئيس الأمريكي جو بايدن. والدول الحاضرة هي 30 دولة عضو في حلف شمال الأطلسي، إضافة إلى البوسنة والهرسك، والأردن، وموريتانيا، واليابان، وأستراليا، وكوريا الجنوبية، وأوكرانيا، بالإضافة إلى القادة الأوروبيين، تشارلز ميشيل وأورسولا فون دير لاين، ودول الاتحاد الأوروبي غير الأعضاء، والسويد وفنلندا والنمسا ومالطا وقبرص وإيرلندا.

السبب الأساسي للأهمية الممنوحة لهذه القمة هو كونها تأتي بعد اضطراب شديد عاشه الحلف مع الفشل في أفغانستان، والتصدع الذي نال التحالف في عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الذي هدد بالانسحاب منه الحلف، أيضًا أهمية القمة كونها الأولى منذ اندلاع الحرب الأوكرانية، وأيضًا ثمة أهمية شكلية تخص إسبانيا هو أن هذه القمة هي الثانية التي تنعقد في هذا البلد، للحلف، وتتزامن مع الذكرى الأربعين لانضمام إسبانيا إليه.

من المفترض أن تشمل المناقشات الحاسمة التي جرت في مدريد التخطيط للاستراتيجية التي يجب اتباعها بعد «الغزو الروسي» لأوكرانيا، وفي مقدمة جدول أعمال هذه الاستراتيجية، طبعًا زيادة الدعم العسكري المكثف والنوعي لكييف، والضم المحتمل للسويد وفنلندا (بإذن من تركيا) وأيضًا تعزيز دفاعات المنظمة على الجانب الشرقي، بالإضافة إلى ذلك، سيصادق الحاضرون على «المفهوم الاستراتيجي» الجديد، الوثيقة التي ستوجه الإستراتيجية للسنوات القادمة.

المفهوم الاستراتيجي

قال الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبيرغ إن الدول الأعضاء ستعلن بوضوح أن روسيا تشكل تهديدًا مباشرًا لأمنها ولقيمها وللنظام الدولي القائم على القوانين، وهذا سيكون تغييرًا في نهج الحلف الحالي والذي ينظر إلى روسيا كشريك استراتيجي.

كيفية دعم كييف؟

مع مرور الأشهر، كان الخوف تصاعد داخل الناتو والاتحاد الأوربي بين فريق يريد مضاعفة الجهود لدعم أوكرانيا عسكريًا وفريق آخر يخشى العواقب الاقتصادية للصراع ويريد الالتزام بالتفاوض على أساس تنازلات من قبل الطرفين: الروسي والأوكراني، حيث من جانب تدافع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن شحن المزيد من الأسلحة، كما طالب الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، لكن فرنسا وألمانيا ترحبان باتفاق مع موسكو.

دعم الجانب الشرقي

يستخدم الناتو مشكلة أوكرانيا والحرب الروسية - الأوكرانية، ذريعة لإعادة التفكير في الاستراتيجيات والاتفاق على أن قوات الناتو يجب أن تكون موجودة بأعداد أكبر على ذلك الجانب الشرقي، وهو تعزيز تم إطلاقه بالفعل بعد غزو القرم في عام 2014، لكن الحرب في أوكرانيا تسارعت، وأعلنت ألمانيا بالفعل عن خططها لتعزيز التزامها في ليتوانيا، بينما تريد فرنسا زيادة وجودها في رومانيا، حيث تخطط لنشر 1000 جندي مع دبابات ليكريك بحلول نهاية العام. ومن جهته، رفض وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن الإفصاح عن تفاصيل أي تغييرات في تمركز القوات الأمريكية في أوروبا، لكنه قال إن واشنطن وحلفاءها سيتخذون خطوات لنشر القوات بسرعة إذا لزم الأمر، ويشمل ذلك وضع المزيد من الفرق في المنطقة ووضع القوات في حالة تأهب أعلى. من جانبها، تدعو دول البلطيق وبولندا إلى زيادة وجود الناتو على أراضيها، خوفًا من «شره الروس».

فنلندا والسويد: شراكة جديدة بإذن من أردوغان

حيث في خطوة تاريخية لا يمكن تصورها قبل 14 شباط فبراير، يوم دخول الروس إلى أوكرانيا، تقدمت هلسنكي وستوكهولم بطلب للانضمام إلى الحلف الأطلسي، وسيحضرون الاجتماع في مدريد بنية دعم الحلفاء انضمامهم - وهم بحاجة إلى تصويت بالإجماع - لكن تركيا كانت تعارض حتى بدء القمة، أعلنت موافقتها وإن أكدت أنها لا تعتبر القمة موعدًا نهائيًا لاختتام المفاوضات، وقالت وزيرة الخارجية السويدية آن ليندي الأسبوع الماضي: «نحن على استعداد لأن يستغرق ذلك بعض الوقت»، وقال مصدر بالحكومة الألمانية: «بالنظر إلى البعد التاريخي» للعلاقات مع السويد وفنلندا: «لن تكون كارثة إذا احتجنا لبضعة أسابيع أخرى» للتوصل إلى حل وسط»، حيث طالب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالتزام خطي من كلا البلدين، الذين يتهمهم بدعم الجماعات الكردية مثل حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب، الذين يعتبرهم «إرهابيين»، كما يطالب برفع حصار تصدير الأسلحة الذي تمت الموافقة عليه بعد التدخل العسكري التركي في شمال سوريا عام 2019، وتشديد التشريعات السويدية لمكافحة الإرهاب وتسليم العديد من الأشخاص الذين وصفتم بـ «الإرهابيين» ■

عن الحريّة في مواجهة الاستبداد

اهتمَّ المفكّرون والمثقّفون العرب المعاصرون بمفهوم الحريّة، باعتبارها شرطَ الوجود الإنساني، وكذلك بكونه كان مفقودًا في سياق حقب زمنيّة بعيدة، تتجسّد وتتجسّم جميعها في الواقع الراهن، حيث يعمّ الاستَبدادُ والقهرُ والقمع السياسي والثقافي والاقتصاديّ والاجتماعيّ، مختلف الأشكال والأطوار.

لقد انشغلَ الكثيرُ من المفكّرين والكتّاب في البحث عن أصل مفهوم الحريّة ونشأته، وعلاقته بالفلسفة... وما هي مقارباته النظريّة والسياسيّة. وفي سياقَ تلك المقاربات النظريّة والسياسيّة انقسموا فيما بينهم، حيث انحاز قسمٌ منهم إلى الفكر الغربي والثقافة الغربيّة وقيمها باعتبارها طريقَ الرقيّ والتقدّم، فيما رفضها القسمُ الآخرُ من المفكّرين الذين اعتبروا الحريّة الغربيّة ما هي إلا نزوعُ الفرد تجاهَ غرائزه التي تتسبّب في انحداره، ومن ثمَّ انحدار المجتمع برمّته. وانبرى بعض المفكّرين التوفيقيّين ليجتهدوا في مزاوجة بين الفكرين الغربي والشرقي العربي الإسلامي.

المفكّرُ الفلسطينيُّ «إدوارد سعيد» تطرّق كثيرًا في كتبه لقضيّة الحريّة ومفاعيلها الفلسفيّة، وعلاقتها بالثقافة والمثقفين الذين كتب عن دورهم الكثير، واعتبر أنّ الانحياز إلى الفكر التنويريّ لا يعني فقط أن تكون منحازًا إلى القيم والأفكار الفلسفيّة التنويريّة، بل يعني أيضًا وهو الأهم أن تكون منتميًا إلى حريّة الفرد، فكلّ النظريات لا تتخذ من الإنسان موضوعًا دراسيًّا لها إلا بهدفِ خدمةِ الفردِ وقضاياه وحرّيّته.

فيما اعتبر المؤرّخ المغربي «عبد الله العروي» أنّ مفهومَ الحرّيّة قد غاب عن الفكر العربيّ، وجاء في كتابه «مفهوم الحريّة» أنّ محور الحريّة الغربيّة هو الفرد المشارك اجتماعيًّا، وهو مفهومٌ غيرُ موجود في الفكر الإسلامي. ويميّز عبد الله العروي بين حريّة الروح والنفس في الفكر الإسلاميّ، وبين الحريّة السياسيّة والاجتماعيّة في الفكر الليبراليّ الغربيّ. ويضيف أنّه رغم غياب مفهوم الحريّة فلسفيًّا في الفكر العربي، إلا أنه موجودٌ في الوعي والإدراك للإنسان العربي. ثم أجرى العروي مقارنة بين أقوال الفلاسفة الغربيين مثل «جون ستيوارت ميل» و «جون جاك روسو» والفلاسفة الإسلاميين مثل «الطهطاوي» و «الغزالي»، حيث توقف أمام ما قاله الفيلسوف البريطاني جون ستيوارت ميل، الذي اعتبر أنّ المجتمعات الإسلاميّة غير ليبراليّة؛ لأنّ نظام الحكم فيها فردي واستبدادي، ولأنّها تحرم النقد والنقاش الحر.

المفكر اللبناني «ناصيف نصار» دعا إلى أهمية استئناف مشروع النهضة العربية، واعتبر أن الحرية هي المدخل الأساسي للنهضة، ويميز نصّار بين الليبرالية والعولمة، وبين الحرية والأمركة، لأن سؤال الحرية سؤالا كونيا يهم الإنسانية.

أما المغربي «علال الفاسي» أحد أعلام الحركة الإسلامية الحديثة، فقد ربط بين المسؤولية والحرية وبينها وبين حرية التفكير التي تتعلق بمقدار قيمة النقد، ومدى الإيمان بالاختلاف والتعدد.

قال المفكر المغربي «محمد عابد الجابري» أن لا حرية للإنسان خارج وجوده، أن يكون الإنسان حرا هذا يعني أن يختار، وإذا لم يفعل لخوف أو قصور فهو غير حر.

فيما أن المفكر الجزائري «محمد أركون» نظّر للعلاقة بين الحرية والعلمانية التي باعتقاده لا تقضي على الدين، إنما تحدد موقعه ضمن المجال العام■

الخَوفُ الوُجُوديُّ وخِيَارُ شَمْشُون

تبصُّراتٌ في الخَوْفِ الوُجودِيِّ، وتَخْييلُوجيا التَّوحُّشِ، وجَمَراتِ التِّقَانةِ الخَبِيْثة، وخِيَارِ شَمْشُون

عبد الرحمن بسيسو. شاعرٌ وكاتبٌ فلسطينيّ/ سلوفاكيا

قد يذهب بعض المُتبَصّرينَ في ماهيّة الكائن البشري، وفي طبيعة تكوينه الوجداني والمعرفي والسُّلوكي، من فلاسفة، ومفكرين ، وعلماءَ نفس، ومُحَلِّلين ومُعالجين نفسيّين، من منتجي المعرفة ذات الصِّلة، ومِنْ مُوظفيها في تَعرُّف عالَم البشَرِ وفَهمه وتفسيره ومواجهة تحدّياته، إلى افتراضِ أنَّ الخَوفَ، على تعدُّد مَنابعه ومُحفزاته وأنواعه وأشكاله وهيئات تجلّيه، وعلى تَبايُن أشكال استجابات المُعَرَّضينَ إليه، والمُتلبّسينَ بهَ، تلكَ المُتغايرة، أو المُتضادّة، مِنْ حيثُ الطَّبائع والتَّوجُّهات والمَقاصد، لتَحدّياته، وإملاءاته، وأخطاره المُتباينة المستويات ودرجات الشُّمول، إنّما هُوَ غريزةٌ مِنَ الغَرائز المُتأصّلة في كيانِ هذا الكائن الحيوانيّ البَشَريّ، وأنّها تصاحبُهُ، كما تصاحبُ كلّ كائن حيوانيٍّ، مُذ لحظةَ بَدْءِ تشكله جنينا في رَحم أمّه، وعلى مدى صيرورة تشكلها الغرائزيّ في كيانه، وأنّها تظلّ، عُقْبَ ميلاده، غريزةً كامنةً في مُكوّنات جسده وفي ثنايا خلاياه، وفي أعماق وجدانه الشّعوري واللاشعوري، حتّى يَظْهَرْ مَا يُحَفزها على الظهور من عوامل ومُسبّبات تستحثُّ بدءَ اشتغال، أو حتّى اندلاع، غريزة مُعيّنة يتأسّس اشتغالها، بالضرورة، على تَفاعُل أكثر من غريزةٍ تتّسمُ العلاقاتُ القائمة بينها في كل حالٍ، بالتّشابُك التحفيزيّ المُتبادل.

وثمةٍ من المتبصرينَ في «الخَوف المَرَضيّ» من حيثُ نشأته وأعراضِ أمراضه ومُحفّرات اندلاعه وعقابيله، من يعتقدُ، خلافاً لمتبصرين آخرين، أنَّ تَشكّلَ غريزةَ الخوف، كما غيرها من الغرائز البشرية، لا يقتصرُ على ما ينبعُ من صيرورة تكوّن الكائنَ البشري جنيناً في رحم أمّه، أو على ما قد راكمه من خبرة حياتية ومعارف في مرحلتيّ طفولته الأوّليّتين التّأسيسيّتين اللّتين أعقبتا ميلاده، وإنما يمتدُّ في الزّمن، عبر الوراثة التي هي أشمل وأعم من كونها وراثة بيولوجية فحسبُ، ليشمل كل ما له صلة بتجارب الأسلاف الحقيقيين، أو المُتَخَيَّلينَ المفترضينَ، وبخبراتهم الحياتيَّة والوجوديَّة، وذلكَ مُذْ لحظة تَجَلّي حياة سَلَفهم الأوّل الذي هُوَ، في تصوُّرهم، رأسُ سِلالتهم البشريّة، ومُفتَتَحُ وجودهم فوقَ الأرض؛ أي مُنْذُ ما قبلَ ظُهورَ ما قد اصْطَلَحَتْ عُلومٌ من عُلومِ الإناسةِ على تَسميتِه بـ «الإنسان العاقل».

ولمثل هذا الاعتقاد الذي يبدو أنَّ علوماً ومعارفَ إنسانيَّةً حديثةً قد اعتمدتْهُ فَرْضيَّةً مُؤَصَّلةً لَم تزلْ تَدْأَبُ، منذ أمدٍ ليس قصيراً، على تعزيز تأصيلها، علمياً ومعرفياً، من جوانبَ ومنظورات عديدة، ووفقَ مناهجَ مُتَنَوِّعَة، وذلك على نَحو سيكون لنتائجه الآخذة في التّراكم النّوعي أن لا يفتح أوسعَ الآفاق، وأعمقها غوراً، أمام علْم قَدْ يُدْعَى «أركيلوجيا (علم آثار) الوِرَاثة»، فَحَسْبُ، وإنما سيكون لهُ أنْ يمكننا، في تضافرٍ مع مدركات نفسية ومعرفية ووجدانية أخرى، من إدراك حقيقة «الخَوْف الوجُوديّ المُتَخَيَّل» الذي يَعْتُورُ كائناتَ بشرية، وكياناتَ، تُوجد في عالماً الراهن مَحكومةً بـ«شريعة الغاب ومنطق البقاء للأقوى»، ولا تجد مِنْ سبيلٍ لمواجهة خوفها النّاجم عن غريزة متأصّلة تُغَذّيهَا، وتُوَجّجُها، تَخْييلُوجيَا تهويميَّة موروثة عن أسلاف مُتَخَيَّلينَ، أو حَتّى عن أسلاف حقيقين تؤكد أدلةٌ ماديَّةٌ وتاريخيَّةٌ وجودهم مَنْزُوعاً عن استيهامات التّخييل العُنصريّ وغاياته وأزمنة تَوظيفه، إلا الإغراق في جَشَع وتوحُّش بشريَّين غرائزيين يستهدفانِ الاستئثارَ بموارد الحياةَ، والهيمنة

بإطلاق مُحْكَم على حَيَوات كُلّ «الأغيار» من النّاس، وعلى مقادير عيشهم، وماهيَّات وُجودهم، ومصائرهم!

وللإغراق في الجشع والتَّوحُّش الغريزيَّين أنْ يُجسِّدَ كُلّ سَوءات وشُرور صُنّاع التّخييلوجيا الصُّهيونيَّة العنصريَّة السِّياسيَّة الاستحواذيَّة التي جُعلَتْ «عَقيدة دينيَّة» نُسِبَتْ مُكوِّناتها، ووعودُها الدُّنيويَّة، إلى إلهٍ جَشِع وغَيُور، حاقد وحسُود، نافخ أبواق وقائد غزوات، وربٍّ جُنود اصْطَنَعَ ليَحْفِزَ مُعتنقيه على الغزو والهَتك والفتك بكُلّ «الأغيار» بقصد سَرقة الأُروض، واستلاب التَّواريخ والحضارات، وتكثير الأسلاب والغَنائم في أيدي جُنده، وفي خزائنه المُطْلَسَمة، العائدة محتوياتها، في البدء والمُنْتهى، إلى أنبياءَ كَذَبَة، ومُلوكٍ نَهميْن، وحاخامات مأفونين، وقادة جُنْدٍ مأزومين لكونهم، دائما وأبدا، رعاديدَ يَجْبُنون عَنْ مُساءَلة أنفسهم ومواجهة عقابيل أفعالهم عليها!

فَهل ثَمَّةَ منْ مصير يُعدُّ مُعْتَنقو هذه العقيدة العُنصريَّة المُتوحِّشة أنفسَهم لملاقاته غيرَ ذاك الذي كانَ أسلافُهم المُتخيَّلُونَ المُتَوحِّشُونَ القدماءُ، أو العُنصريُّون الفاشيُّونَ المُعاصرون من نازيين وغيْرهم، قد لاقَوهُ جزَاءَ دأبهم المحموم على تأجيج غريزتيّ الخَوفَ والتَّوحُّش في أنفُسهم لأداء فُروض غريزة الجَشع الاستحواذي المُتفاقم التي تَملَّكَتْهُمَ فأمْلَتْ عليهم حُرُوبَهُمَ، وحَفَزَتْ أفعالَهم العنصريَّة العدوانيَّة، وجَدَّدت أنماطَ سُلوكهم التَّوحُّشيّ في كُلّ حَربٍ يَشنُّونها، وإزاءَ كُلّ وضْعٍ وحَال؟!

وضمن هذه الأوضاع والأحوال الوضعُ الاستخذائيُّ الاستجدائيُّ الذي سيسود حَالَ أنْ يَجدُوا أنْفُسَهم المُمْعنَة في الجشع العُنصريّ وقد صيَّرها تَوَحُّشُهُم المُوظَّفُ لتلبيَة أوامره أحطابَ مَحارق كانوا قد دأبوا على إلقاء أغيارهم من النَّاس في أتُن سعائرها الجحيميَّة إذْ ما عَادَ لَهَا، وقَد انكشفَ أمام وعي عُقَلاء النَّاس أمْرَهُمَ وأمْرُهَا، من قرابينَ إلَّاهُمُ لتلتهمَه! فهل ثَمَّةَ من شيء غيرُ الفَشل الذَّريع مَآلاً أخيراً لا مندوحةَ لهم عن إدراكه؟ وهَلْ لَهُم أنْ يَتوافَروا على خيار أخير يلجؤون إليه سوى خِيَار شَمْشونهُمُ المَوروث الذي يأخُذُهُم للفَتْكَ بأنفسهُم فيما همَ يُمْعنُونَ في الفَتْكَ بأغيارهم منَ الأبرياء منَ النّاس لكونهمَ لا يَتخلَّونَ، للحظةٍ، عن عنصريَّتهم وحَسَدهم وحقْدهم، ولا يجدون سبيلاً لاستصَال ذُعْرهمَ الوجُوديّ المُسْتَشري بتفاقُم لا يَنقَطعُ إلَّا الإمعانَ في إشعال تلك الأتُن السَّعيرية لتَسْتَأصلَ، بأمر الوجود الحَقّ، وُجُودَهُمْ فيما هَي تَعْجَزُ عن إبَادة أغيارهم؟!

ومَا غريزةُ الخوف، ولا سيَّما في تجلّيْها الوجودي المُهيمن على كينونات مَنْ تتلبَّسُهُم مَنْ عُنْصريي البشر الجَشعيْنَ، والمُمْلي أشْكالَ استجاباتهمَ السُّلوكيَّة الشرطيَّة، الحيوانيَّة الغابيَّة المُتَوحِّشة لهذا الخَوف الوجوديّ، إلَّا الغريزةُ الأبرزُ ضمنَ الغرائز المُتشابكة التي لا تَعمل في انفصال عَن غريزة، أو عنْ أكثر من غريزة من الغرائز التي تتصل صَميميًّا بها إذْ يتأسَّسُ اندلاعها على فاعليَّة اشتغالها التَّكامُليّ لتَعمَلَ على تَحْفيز اندلاع الخَوف وتَصَيِّره ذُعْراً، وذلك عبر دَأبها على إنتاج الدَّوافعَ والغايات والشُّروط الذَّاتيَّة والجمعيَّة التي تُفْضي، بالتَّضافُر التَّراكميّ، إلى اندلاع شَتَّى ظواهر «القلق الوجوديّ» الكامن في كينونة الكائن البشريّ إزاءَ الفَقْد، أو الموت، أو الفناء والعَدم، أو حتَّى إزاءَ إدراكَ وامض، أو خفيّ، يُؤكِّدُ استحالة الاستمرار في الوجود بمصاحبَة منظومة تخييليَّة جُعلتْ عَقيدةً، واعتُبرتْ غايَة إيجادها المُسْتَحيْلَة التَّحَقُّق أساسَ وجود كيان وظيفيٍّ اصطناعيٍّ يُنْشدُ إيجادَهُ، ويجري العَمَل، بتوحُّش بشريٍّ غير مَسْبُوق، على إيجاده عبرَ سلب آخرينَ منَ الآخرين من النَّاس حقَّ الحياة، أو عبرَ الحيلولة دونهمَ وإمكان الاستمرار في الوجود الحيويّ في رحاب أرض لم تَكُنْ إلَّا لَهم، ومَا كانتْ، ولَنْ تكُونَ، لسُواهُم، أبداً، أو عبْرَ كلا هاتين الوسيلتين، وغيرهما من الوسائل والأدوات المُساعدَة، ودائما حسبَ ضرورات التَّقنّع بإنسانيَّة زائفَة، وحسبَ قراءات مُتبَدِّلة لتبدُّلات موازين القُوَّة، النَّاعمةِ والخشنَة، وأحوال بورصَة التَّحدِّيات والفُرص، وأشكال الاستجابات والتَّحالفات، القائمة والمُمكنَة، في كُلّ وَضْع، وتوقيت، وسيَاق، وحَال.

وإذْ لا تتحقَّق تلكَ الغايَةُ الجحيميَّةُ إلَّا بسلب هذه الأرض، أو تلكَ الأرض، وإلَّا باقتلاع اهلها منها، إمَّا بقتلهمَ، أو بتشريدهمَ في منافي الأرض، بُغيَةَ سَلْب كُلّ حُقُوقهم وحُرِّيَاتهم، وتجريدهمَ منْ كُلّ ما يَمْلكونَ، فإنَّ إصرار أهَل الأرض وأصحابها الأصليين على البقاءِ في أرَضهم ومُقاومة غُزاتهَا المُستَعمرينَ الآتينَ لاستيطانها من أبعد بَعيد؛ وعلى التَّشبُّث الجذوريّ بهذه الأرض في ضَوء انتمائهم الإنسانيّ، الوجدانيّ والثَّقافي المادّيّ، الرَّاسخ إلى تاريخهم وحضارتهم المُتَشكلينَ من قبلهم في رحابها وفي مدارات فَضاءاتها؛ وعلى التَّمسُّك بسرديَّتهمَ الحضاريَّة، المادّيَّة التَّاريخيَّة الحقيقيَّة، المُؤَصَّلة إنسانيًّا، وغير المَشوبَة بأي قدر من التَّخييل التَّهويميّ بشأن انتمائهمَ الأصليّ الأصيل إلى «فَلَسْطيْنَهُمَ» التي هي مجالهم الوجوديّ الحيوي الوحيد؛ وعلى مواصلة الدِّفاع عن كُلّ حقوقهم وحرياتهم الإنسانيَّة مهما تَفاقَمتْ أشكال وأساليبُ انتهاكهَا من قبَل الغُزاة الصَّهاينة، أو تصاعدتْ درجاتُ جسامتها ووحشيَّتها، إنَّما هُوَ، وحده، ما يُحولُ، على المَستويات الحضاريَّة، والتَّاريخيَّة، والثَّقافيَّة، والاقتصاديَّة، والاجتماعيَّة، والحياتيَّة اليَوميَّة، والسِّياسية الواقعية الأصيلة، دونَ تمكين هؤلاء الغُزاة من إدراك غايَتهم الخبيثة، إذْ هُوَ، وحْدهُ أيضاً، ما سَيَتكفَّلُ بوَسم إمكانَ تحقُّق هذه الغاية، مهما تراكم ما قد يشي ظاهريًّا، وللوهْلَة الأولى بإمكانه، بالزَّيف الرَّخْو، والاصطناع الزَّائل، والبُطْلانِ الكُلّيّ، والاستحالة الأكيدة.

وأحسبُ أنَّه سَيَكُونُ لاشتغال غريزة الخَوف الوجوديّ، في الحَالة الصُّهيونيَّة مُجَسَّدةً في «إسرائيل» المُقَامَة فوقَ أرض «فلسطينَ»، وفي قاطنيها منَ اليهود المُصَهْينينَ المجلوبينَ لاستيطانها، أنْ يُمَكِّنَ الخَوفَ، كحالة شُعوريَّة تَلبُّسيَّة نَسَجَتْ التَّخييلوجيا الصُّهيونيَّة أرديَتَها وأعَدَّت أقنعتَها، من تحقيق القَدْر الأعْلى من مَقادير الهيمنَة على الكائن البشريّ المائرة غريزةَ الجشع الاستحواذيّ مصحوبةً بغريزتيّ التَّمييز العُنْصُريّ والتَّوحُّش البشريّ في كيانه الكُلّيّ، وفي عقله ووجدانه المحشُوَّيْن بتخييلوجيا أسطوريَّة، عُنْصُريَّة، سحريَّة غرائبيَّة، لا تتيح له، كما لا تتيحُ للكيان التَّجْميعيّ الذي تولَّت هذه التَّخييلوجيا الصُّهيونيَّة تصنيعَهُ بتَصْييرها كلَّ يَهوده أعضاءً مُحَوْسَلينَ في مُجتمع مُرتزَقَة وشُذَّاذ آفاق مُجَيَّش، تحقيقَ أيِّ قَدر منَ الوجُود، مهمَا ضَئُل قَدْرُهُ، إلَّا بإقدامهمَا، عبر أعمال ما امتلكاهُ مَمَّا زوَّدَتهم الحركة الصَّهيونيَّة والرأسماليَّة الغربيَّة المُتوحشَة به من أساليب التَّوحُّش البشريّ وأدواته المُعزَّزة بأخبث جمرات

التّقانة العسكريّة والاستخباراتيّة الفاتكة الحديثة، على تعديم وُجُود الآخرين من النّاس المستهدفين من قبَلهما بالتّطهير العرقيّ المصحوب باستهداف أروضهم ومواردهم بالسّرقة والاغتصاب، وحضاراتهم وتواريخهم المرتبطة، صميميًّا وعلى مدى الأزمنة، بهذه الأروض، إمّا بالتّزوير والاستلاب والسّرقة وادّعاء التّملّك، أو بالتّدمير، والتّرميد، وتعديم الوجود.

وإنّنا لنُلاحظُ أنّ «الخوفَ الوجوديّ» المقرونَ بتَوحُّش بشريٍّ يَتأتّى من السّعي المحمومِ إلى الاحتفاظ بما تَمّت سرقَتُه وادُّعِيَتْ ملكيته، إنّما يَظلُّ محكُوماً بصيرورة التّحَوُّل إلى «ذُعْر وجوديٍّ» يتملّكُ الكائنات البشريّة الفاشيّة وكيانها الاستعماريّ المُصْطَنَع، ابتداءً من اللّحظة التي تتواكبُ فيها مُقاومةُ أصحابُ الأرض الأصليينَ المُتَصاعدة، والمُثابرة الباسلة، مَع توالي انكشاف حقيقة الصّهيونيّة العنصريّة، ومَع تَبَيُّن اتّساع أمْداءَ توحُّشها المُتَجَسِّد في تُفاقُم الانتهاكات الإسرائيليّة لحُقوق الإنسان الفلسطينيّ وحرياته الأساسية، كانتهاكات جسيمة هي، من منظور القانون الدّولي العام، والقانون الدّولي الإنساني، والقانون الدّولي لحقوق الإنسان، جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية لنْ يكونَ لتوالي اقترافها على نحو منهجيٍّ مُنَظَّم من قبل حكومة إسرائيل وجيشها وعصابات مُسْتَوطنيها ومُرتَزِقَتها، إلا أنْ ينعكسَ في مرايا مُنظمات حُقُوق الإنسان الوفيّة لرسالتها من خلال انعكاسه المُتَواتر في تقاريرها المُوثّقة، والمُؤَصّلة: قانونيًّا، ومعرفيًّا، وإنسانيًّا، ومن كُلّ منظورٍ عقليٍّ ومنهجيٍّ رصين.

ولمزيد من التّبَصُّر في التّشابُك العلائقيّ القائم مَا بينَ الخَوْف الوجوديّ الضّائر، بفَضْل المُقاوَمة الباسلة والانكشاف المعرفيّ، ذُعْراً وجُوديًّا، مَن جهة أولى، وبينَ تَخْييلُوجيا العُنْصريّة مُقرونةً بـ«الحالة الصّهيونيّة»، المُتوسِّلة بالتّوحُّش البَشَريّ المُحفّز بالجشع، وبجَمَراتِ التّقانة الخَبيثَة الآيلة، بلا ريبَ وفي خَاتمَة المطاف، إلى إعْمال «خيار شمْشون» النّوويّ، من جهات أُخرى، ستكونُ لنا أكثرَ من مُقاربَةٍ تحليليّة، ووَقْفةٍ تأمّليّة■

الشاعر حسن عبد اللّه
فقيدُ الأرضِ والدماءِ وأمّهات الشهداء

نضال صمد. كاتبٌ وناشطٌ فلسطينيٌّ
ورئيسُ تحريرِ موقعِ الصفصافِ الإلكتروني/ بولندا

في شهر تشرين الأوّل 2020، كتب لي أحدُ أقرباءِ الشاعر الراحل حسن عبد اللّه منبّهًا إلى وجود خبر منشور في موقع الصفصاف الذي أديره، عن وفاة الشاعر حسن خليل عبد اللّه... وإلى ضرورةِ حذفِ الخبر؛ لأنّ شاعرَ الجنوبِ وأمّهاتِ الشهداءِ ما زال حيًّا يرزق.

كنّا في موقع الصفصاف نشرنا سنة 2016 الخبرَ المذكورَ نقلًا عن بروفيل في فيسبوك، لكن بعد وصول رسالة التنبيه من قبل قريب للشاعر هو الصديقَ حسن م عبد اللّه، وهو من العاملين في فضائيّة الميادين والحقل الثقافي، سارعنا إلى حذف الخبر، وتقديم الاعتذار للشاعر وكلّ من فاجأه الخبر في حينه... فحسن عبد الله هو الشاعرُ العربيُّ اللبنانيُّ الجنوبيّ، الذي نُحبّ ونجلّ.

تمنّينا له في رسالتنا واعتذارنا طولَ العمر والصحّة والسعادة والعيش حتّى يرى جنوب الجنوب محرّرًا، مثل بلدته الخيام، حيث تمّ تحرير الأسرى والمعتقلين وتحويل السجن الشهير إلى متحف وطنيّ.

وتمنّينا أن يدخلَ حسن عبد الله إلى فلسطين المحرّرة من بوابة فاطمة الجنوبيّة أو من أيّ مكان على الحدود قربَ الخيام، إلى شمال أرض كنعان، وإلى الجليل، وإلى ساحل فلسطين... وليتّجه من عكا وحيفا والكرمل، صعودًا من هناك إلى الجليل كلّ الجليل، ووصولًا إلى جنين والقدس وغزة وبئر السبع والخليل... ثمّ العودة من الناصرة وعرابة ودير حنا وسخنين والصفصاف ومن صفد عروس الجليل الأعلى إلى شمال الشمال، حيث الجنوب الذي منذ الأزل تآخى مع الجليل.

قبل فترة قريبة كتب الشاعر على بروفايله بفيسبوك:

«كم أحنُّ الى تلك الأيام التي
لم يكن فيها وقتي ثمينًا!»

لم يعد الوقتُ ثمينًا ولا عادت الأيّامُ بلا وقت ثمين يا حسن عبد الله، فها أنت ترحل لتغوص في أرض الخيام مع الشهداءِ ومع من سبقوك على درب التحرير... ها أنت تفاجئنا كلّنا برحيلك، وربّما لن نتمكّن من كتابة كلمات تليق بك، ومثلما التي كتبتَها أنتَ عن رفيقنا - رفيقك سماح إدريس في يوم رحيله، التي جاء فيها: (لقد ذهب مع ذهاب سماح إدريس المفاجئ عن عالمنا، شيءٌ من

لبنان وشيءٌ من فلسطين، وشيءٌ من دنيا العرب .لقد ثبَت المناضل الشاب في الزمن الذي كان فيه «القابض على إيمانه كالقابض على الجَمر» ووقف حارسًا على التراث الوطنيّ والقوميّ الذي أرسَتْهُ الآدابَ دارًا، والآداب مجلّة. وفي كلّ مرّة، أُريدَ لسماح أن يتراجع، كان يتقدّم، وفي كلّ مرّةٍ أريد له أن يضعف، كان يزدادُ قوّةً وعنادًا. ولم يكن ليُثنيه عن الأفق الذي اتّجه إليه سوى ما جاء في قولَ الشاعر «ابن النبيه» الذي لا يصحّ على أحدٍ مثلما يصحّ على سماح :

والموتُ نقّادٌ على كفّه
جواهرٌ يختارُ منها الجَياد).

للأسف الشديد تفاجأت كما غيري من القرّاء والناس يوم الثلاثاء الموافق 21 حزيران 2022 بوفاة الشاعر، حيث ذاعَ خبر الوفاة في مواقع التواصل الاجتماعيّ، مع صور الشاعر الراحل وقصائده وأقربها إلى قلوبنا وأحبها بالنسبة لنا، كلنا قصيدة «أجمل الأمهات» التي غناها الفنان اللبناني التقدّمي مارسيل خليفة، خلال سنوات الحرب الأهليّة اللبنانيّة، وحفظناها نحن شبيبةَ تلك المرحلة كما نحفظ أسماءنا واسم فلسطين.

وهنا نص قصيدة «أجمل الأمهات»:

أجمل الأمهات التي انتظرت ابنها…
أجمل الأمهات التي انتظرتهْ،
وعادْ…
عادَ مستشهدًا.
فبكتْ دمعتين ووردة
ولم تنزوِ في ثياب الحداد

***

لم تَنتهِ الحرب
لكنّهُ عادَ
ذابلةٌ بندقيتُهُ
ويداهُ محايدتان…

***

أجمل الأمهات التي… عينها لا تنامْ
تظل تراقبُ نجماً يحوم على جثة في الظلام…

***

لن تتراجع عن دمه المتقدّم في الأرض
لن تتراجع عن حُبّنا للجبال التي شربت روحه
فاكتست شجراً جارياً نحوَ صيف الحقول
صامدون هنا، (صامدون هنا) قرب هذا الدمار العظيم،

وفي يدنا يلمعُ الرعب، في يدِنا. في القلبِ غَصّ الوفاء النضير
صامدون هنا، (صامدون هنا) … باتجاه الجدار الأخير.

الشاعر حسن عبد الله من مواليد بلدة الخيام الجنوبيّة التي تقع بالقرب من حدود فلسطين المحتلّة، التي ارتكب فيها الصهاينة سنة 1948 مجزرةً كبيرةً أودتْ بحياة مئات القرويّين اللبنانيّين من أهل البلدة.

في قصيدته الديوان «الدردارة» أبدع حسن عبد الله في وصف الجنوب وأهل الجنوب وأرض الجنوب وكلّ ما هو جنوبيّ… فأنا الفدائيُّ من زمن الثورة الفلسطينيّة، وأحد من الذين عَشنا في قواعد الثورة هناك وقاتلنا على تراب الجنوب وتركنا الشهداء والعظام تحت ترابه وفي حقوله وعلى تلاله وفي قلعته الأبيّة «قلعة الشقيف»… وفي سهل الخيام وعند جسر الليطاني وجسر الخردلي وفي مارون الرأس ورب ثلاثين، كما في صيدا وصور والنبطية وتبنين وقانا وجويا.. وفي وادي كفرا ووادي جيلو… وفي كل مكان هناك.. نحن أحببنا الجنوب كما كنا وما زلنا نُحب الجليل والخليل وكل فلسطين… فأيّ قصيدة تتحدّث عن الجنوب اللبنانيّ تسري مع دمنا بعدما تدخل عقولنا وقلوبنا وبساتين حبنا وحياتنا.

أستعيدُ الآنَ قصيدة حسن عبد الله الشهيرة المنشورة في جريدة «السفير» اللبنانية بتاريخ 27 نيسان 1980، التي أعادت جريدة الأخبار اللبنانيّة نشرها في عدد 23 أيار 2020 في ذكرى التحرير بلبنان.

من قصيدة الدردارة:

الماء يأتي راكبًا تينًا وصفصافًا
يقيم دقيقتين على سفوح العين
ثم يعود في سرفيس بيروتَ – الخيامْ
– سلّم على… سلّم على…
يا أيها الماء التحيّة
أيها الماء الهدية
أيها الماء السلامْ
– سلّم على… سلّم على…
وعلى الذي في القبر
واسق القبر
واطلع وردة بيضاءَ فوق القبر
واجعل أيها الماء النهار مساحةً مزروعةً جَزَرًا،
وطيّر راكضٌ تحت الشتاء
وانني في الصيف… من عشرين عامْ
أفعى على برّ الخيام،
وضفدعٌ في الماء
والدَّرداره
عينٌ رأت حُلُماً وفسّرَه المزارعُ لوبياء
وهي الفضاءُ وقد تجمّعَ في إناء الساحره
وهي القرى اضطربتْ على قمم التلال
هي القرى انقلبتْ
وظلّت عامره
في صفحة الماء التي اتسعت لتشملَ صفحة الأيام
تمخر في محيط الذاكره
وهي المواسمْ والفتاة العابره
عند الصباح
وفي يديها سهل مرجعيون
وهي الطائره
ضربت على كتف الفتاة… فأسقطتْها..
وتدحرج الزيتون
طائرة تحط على الغصون
وتلدغ العصفور
جنديان يمتطيان جيبًا هائجًا
وفراشة صفراء في حقل البصلْ
أحَدَ الدُّخان على الجبلْ
والبيت أطفأ نفسه ورحلْ

***

وأنت يا حسن خليل عبد الله سلّم على الشهداء وأمهات الشهداء وفي فلسطين الكاملة المحرّرة سيحلو اللقاء والبقاء ■

العلمانيُّة: أزمة المفهومِ في العالمِ العربيّ

سعيد بشتاوي. شاعرٌ وكاتبٌ فلسطينيٌّ/ سوريا

لوحة للفنان نمير قاسم

كان قدرُ العلمانيّة أن تنتشرَ وتشيعَ في أصقاع هذا العالم المتخم بالاختلافات ونظريّات الحكم والسياسة، وقد أسهمتْ أوروبا على وجه التحديد في عصرها التنويريّ بتحديد وجه الحياة السياسيّة الجديدة على امتداد هذا العالم؛ وأقصدُ بالحياة السياسيّة الجديدة هي الحياة التي خرجتْ من حكم الملكيّة والدين إلى فضاءات أكثرَ اتّساعًا وأشدّ تفاعلًا ومرونةً من النظام الملكيّ الذي استفادَ بشكلٍ كبير من سلطة الدين، كونه الخطابَ الذي لا يمكنُ الشك فيه أو التعليق عليه ما يُسهّل سيادةَ سطوته على الكثير من فئات الشعب وطبقاته، وخصوصًا التي حصرت حياتها فيما تصدّرهُ الكنيسة من تعميمات وأحكام.

في خضمِّ هذه الإرهاصات السياسيّة في أوروبا بالقرنِ التاسع عشر والعشرين، خرجَ ما يُعرَف بالعلمانيّة، مبشّرةً بوجهٍ سياسيٍّ جديدٍ للعالم الأوروبيّ بداية، الذي رسّخ مدّة طويلةً تحت حكم الكنيسة - السلطة الدينيّة، ثمّ لسائر دول العالم على اختلاف جنسيّاته ونشأته وبيئته الجغرافيّة والفكريّة، وكانت العلمانيّةُ آنذاك وحتّى هذا اليوم جسرَ النجاة من التسلّط الدينيّ على السلطة، فقامت على شعار أساسيٍّ وهو فصلُ السلطة الدينيّة عن السلطة المدنيّة أو السياسيّة، وهذا الشعارُ الذي ربّما مسَّ الدين بوصفه قوّةً فكريّةً لها نفوذُها في المجتمع أوجدَ بطبيعة الحال خصومًا لهذه الفكرة التي تجرّأت على الوضع السياسيّ والدينيّ في حينه.

إنّ العالمَ الأوروبيّ وسائرَ العالم الغربيّ يتعايش منذُ مدّة زمنيّة ليست بقصيرة مع العلمانيّة دونما أيّ مشاكل أو صراع، وقد استطاعتْ هذه العلمانيّةُ أن تثبتَ وجودَها في المجتمعِ الأوروبيّ بشكلٍ أو بآخر، بشكلٍ سلميٍّ باعتقاديّ، على عكس الشيوعيّة التي اشترطتِ الثورة والعنف أو ما يُعرَف بدكتاتوريّة البروليتاريا سبيلًا في تحقيق الانتصار، وإنشاء مجتمع شيوعيّ اشتراكيّ، وما أريدُ قولَهُ: إنّ العلمانيّةَ فرضت نفسَها بطريقةٍ هادئة وسلميّة، وعقلانيّة، وإن كانت قد اصطدمت مع فئاتٍ سياسيّةٍ أو دينيّة فقد كان اصطدامُها لطيفًا، وعلى ذلك فقد وصلتْ إلى سيادتها على المجتمع الأوروبيّ، وكانت تجربةَ هذا المجتمع مع العلمانيّة تجربةً ناجعةً ناجحةً أغرت الكثيرَ من الشعوب لاعتناق هذا المذهب الذي سيخلّص المجتمع من أيّ سلطةٍ دينيّةٍ تَحكمُ المجتمعَ بمنطلق ذاتيٍّ لا موضوعيّ.

لقد افتُتن العالمُ العربيُّ ببريق العلمانيّة الجديد الذي سطع نوره من أوروبا مؤذنًا بغدٍ جديد للشعوب، ولكن ممّا لا شكَّ فيه أنّ العلمانيّةَ هذا المذهب الفتّان قد اصطدم بصراعاتٍ كثيرة في المجتمع العربيّ، وربّما تكونُ هذه الصراعاتُ دمويّةً في حين، وفي حين آخرَ صراعات فكريّة، على كلٍ فإنّ العلمانيّةَ لم تكن في المجتمع العربيّ بتمام راحتها، بل كانت قلقةً ومُزعزَعةً لدرجة أنّ مفهومَ العلمانيّة أصبح موازيًا للكفر والإلحاد، وقد حُوربت من جهات حكوميّةَ تارةً، ومن جماعات فكريّة تارة، وتارةً من قبل أفرادٍ خمّروا فكرة العلمانية تعنيَ الإلحادَ في عقولهم بشكلٍ فولاذيٍّ غير قابل للتغيير أو التطوير، ومن هنا نشأت أزمةُ مفهوم العلمانيّةً في المجتمع العربيّ، وإذا ما ولجنا أكثر في البحث عن أسباب هذه الأزمة، فإنّنا نجدُ أنّ المجتمعَ العربيَّ ما زال حبيسَ أمجاد الماضي من فتوحات وإنجازات إسلاميّة على العكس تمامًا في المجتمع الغربيّ الذي تحرّرَ نوعًا ما من هذه الأمجاد وهي مثلُ أمجاد التاريخ العربيّ، إذ إنّ كلا المجدين يقومان على الدين، فأمجادُ التاريخ العربيّ قائمةٌ على الفتوحات الإسلاميّة، وأمجادُ التاريخ الأوروبيّ قائمةٌ على حملات التبشير والحملات المعروفة عربيًا وإسلاميًا بالحملات الصليبيّة، ونجدُ أنّ المجتمع الأوروبيّ لم يعد متمسّكًا كثيرًا بهذه الأمجاد باستثناء بعض التيّارات اليمينيّة المتطرّفة، التي شاهدنا نتائجها في عدم تقبّل التيّارات الفكريّة المخالفة لفكرهم، وفي قيامهم بمحاربة أيّ مساعٍ تسعى لاحتواء لاجئي الوطن العربيّ أو لاجئي أيّ دولة تضرّ باعتقادهم عرقهم وتاريخهم السامي، وقد لاحظنا ذلكَ في حادثة نيوزيلندا التي راح ضحيّتها نحو خمسين مصليًا معظمهم من لاجئي الدول الإسلاميّة وقد ظهر أنّ المجرم ذو تفكير يمينيّ وما زال متمسّكًا بأمجاد التاريخ الغربي، وجملة قولي هنا هو عدمُ تطريف المجتمع الأوروبيّ بشكلٍ كامل، وعدم تسميح هذا المجتمع بشكلٍ كامل، ولكن نسبةً من أصبح يبتعدُ عن هذه الأمجاد العقيمة أكبر من نسبة من ما زال متمسكًا بهذه الأمجاد في المجتمع الغربي، وأمّا في المجتمع العربي؛ فإنّ الوضع مغايرٌ تمامًا، فإنّ نسبةً من يتمسّكُ بهذه الأمجاد أكثرَ من نسبة من تحرّر منها، ومردُّ ذلك أن العنصر العربيّ وُلد على هذه الأمجاد وتربّى وترعرع عليها، وعندما نضج ودخلَ مدرسته وجامعته فإنّه لم يجد في هذين الصرحين العلميين وضعًا آخر، فما زال العِلمُ العربيُّ

بمؤسّساته العلميّة كافّةً متمسّكًا وداعيًا لإحياء هذه الأمجاد، ولكنّي لَا أقلّل من قيمة هذه الأمجاد وشأنها، حيثُ إنّها لبنةٌ أساسيّةٌ في التاريخ العربيّ ولا يمكنُ تجاهلُها ولا حتّى نسيانُها، ولكن التمسّكَ الأعمى بهذه الأمجاد أدّى بطبيعة الحال إلى نشوء أزمة مفهوم العلمانيّة، وعلى النّاحية الأخرى فقد هدّدت العَلمانيّةُ كراسي الكثير من حكّام العالم العربيّ؛ الأمرُ الذي دفعَ السلطات إلى تمويل الكثير من المفكّرين والأحزاب الدينيّة لمواجهة هذه الفكرة التي تبشّر بزوال الوجوه التقليديّة لأنظمة الحكم العربيّ، وفي الجهة المقابلة نجدُ أنّ بعضَ الأنظمة قد تفهّمت استساغة الشعوبَ العربيّةَ للعلمانيّة فقامت بعلمَنة الدولة ولكن بإطار دينيّ، وهذه من أخطر الطرق التي واجهت العلمانيّة في العالم العربي، فهي علمانيّةُ الشكل، دينيّةُ المضمون، ومحالٌ أن ينجح كيانٌ يقوم على تناقضين.

إذن؛ وُلدت العلمانيّةُ في المجتمع العربيّ قلقةً مزعزعة، وما إن رأت النور حتّى وجدت نفسها بين حراب المتدينين والسياسيين الذين لبسوا عباءة الدين خوفًا من شيوع العلمانيّة وذهابهم في مهبّ الريح، كما أنّها وجدت نفسَها في مجتمع لا يعرفُ معظمُهُ جوهرَ العلمانيّة ومعناها الحقيقيّ السامي.

ومن ضمن الأسباب التي أنشأت أزمة مفهوم العلمانيّة في العالم العربي، فإنّني لا يمكنني أن أغفل أن هناك من حارب العلمانيّة من قناعة ذاتيّة غير مرتبطة بضغط حكوميٍّ أو سياسيّ أو حزبٍ دينيٍّ ما، لكنَ ماذا كانت حججُ هؤلاء الذين حاربوا العلمانيّةَ انطلاقًا من قناعتهم الذاتيّة، فقد رأوا أنّ العلمانيّةَ ما هي إلا حربٌ صليبيّةٌ جديدةٌ وغزوٌ خارجيٌّ نصرانيّ، وكان من أصحاب هذا الاتّجاه كلٌّ من المفكّر محمد عبده والأفغاني، كما رأيَا أنَّ طريق الخلاص من الجمود والانحطاط في المجتمع العربيّ لا يتمّ إلا بالعودة إلى الإسلام، ولهذه الأسباب وغيرها تنامى دور الجماعات الإسلاميّة من أحزاب وكيانات وأفراد استغلوا الخطاب الدينيّ في هيمنتهم على عقول الشعوب العربيّة. وهذا وغيرُهُ أدّى بالشعوب العربيّة التي غلبها شيءٌ من البساطة السياسيّة إلى تصديقِ شعاراتِ هذه الجماعات كونها تستخدمُ النصوصَ الدينيّةَ في حملاتها ضدَّ العلمانيّة، وكانت هذه الشعوبُ تجدُ الخطابَ الدينيَّ خطابًا ذا خطٍ أحمرَ غيرَ قابلٍ للنقاش أو النقد. ومن هنا أيضًا أتت أزمةُ مفهوم العلمانيّة، ومن الجدير ذكرُهُ أنّه بسبب من الحالة المعيشيّة السيئة للشعوب العربيّة فإنّ بعضَ الجماعات الإسلاميّة استغلّت هذه الفجوة في حياة الطبقات الفقيرة وطوّعتها لتخديم أهدافها ومخطّطاتها فاستخدمت المال في سبيل نشر خططهم وشعاراتهم وأهدافهم والشعب العربيّ بطبيعته الفقيرة ماليًا وفكريًا توجّه إلى ما توجّهت إليه هذه الجماعات، وقال بما قالت به من تلحيدِ العلمانيّة وزندقتها.

في الواقع إنَّ كلَّ هذا الصراع الذي وقعت به العلمانيّةُ في المجتمع العربيّ لم تقع به في المجتمع الغربيّ، وبسبب من هذه الأريحيّة التي وجدتها العلمانيّةُ في المجتمع الغربيّ، فإنّها نشأت وانتشرت بشكل كبير، وهذا الانتشارُ أدّى إلى أوروبا الحديثة المعروفة اليوم بتطورها الصناعيّ والعلميّ والفكريّ وحتّى على انتشار الحريّات والديمقراطيّات؛ لذلك دعا فرح أنطون إلى ضرورة العلمنة باعتبارها جزءًا من اختيارات النهضة الأوروبيّة في المجال السياسيّ وحريّة الفكر والعقيدة وتتيح للفرد كرامة وكمالًا لا مثيل لهما؛ الأمرُ الذي أدّى بمحمد عبده للتصدّي لفرح أنطوان فراح ينكبّ على دراسة التاريخ المسيحيّ الأوروبيّ بمرجعيّة عقلانيّة لم يستعملها عند حديثه عن تاريخ الإسلام؛ الأمرُ الذي يشكّكُ في رأي محمد عبده عن العلمانيّة، فهو عندما نقدها ونقد التاريخ الأوروبي استخدم المنهج العلميّ والحجّة والبرهان، وأمّا عندما دافع عن التاريخ الإسلامي كان دفاعه دفاعًا عامًا بعيدًا عن العقلانيّة وقريبًا من التعصّب لمعتقده الفكريّ، وهذا التناقض الذي وقع به محمد عبده يبدو أنّه كان مضطرًا إليه؛ لأنَّ الخصمَ دائمًا ما يحاول أن يستعمل الحجّة ليصل إلى تفنيد آراء خصمه الآخر.

والسؤال الذي يطرحُ نفسَهُ عند سماع حجج المتأسلمين في مواجهتهم للعلمانيّة، إذا كانت العلمانيّةُ سببًا من أسباب انتشار الفوضى والفساد الأخلاقيّ والانحطاط، فلماذا هذه العلمانيّةُ كانت سببًا من أسباب تقدّم أوروبا وتطوّرها واحترامها للعنصر الإنسانيّ وضمانها لكرامة الإنسان وحريّته، وكفالتها لحريّة الاعتقاد والتوجّه السياسيّ؟ وإذا كانت العلمانيّةُ حربًا صليبيّةً جديدةً كما ادّعى بعض الإسلاميّين فلماذا يستعملها الأوروبيّون ويتخذونها طريقةَ حكم وحياة؟ فهل من المعقول أنّ أوروبا تغزو نفسها وتأتي لشعبها بالعلمانيّة التي تصدُّ الفساد والانحطاط؟ وهل أوروبا تغزو نفسها بحرب صليبيّةٍ على نفسها؟

في الحقيقة، إنّ كلَّ الأزماتَ التي واجهتها العلمانيّةُ في المجتمع العربيّ هي أزماتٌ مفتعلةٌ مغلّفةٌ بحجج واهية تستندُ إلى الدين، وكلّ من تصدّى لهذا المفهوم فهو في محطّ شبهة وريبة ويحتاجُ إلى إعادة دراسة وإعادة نظر، ويبدو أن مَا عانتهُ العلمانيّةُ في العالم العربيّ كان مدروسًا بشدّة وبشكل منظّم يخدمُ مصالحَ بعض الفئات السياسيّة، ولو كانتْ العلمانيّةُ كفرًا لرأيناها تغلقُ أبوابَ الكثير من المساجد والكنائس في أوروبا، ولو حذت فرنسا هذا النهج في إغلاق بعض المساجد وتقييد حرية المسلمين، ولكن لا يمكنُ أخذُ النموذج الفرنسيّ مرجعًا لتحديد ماهيّة العلمانيّة؛ فالعلمانيّةُ في فرنسا لأسباب تاريخيّة فإنّها تواجهُ بعضَ الزعزعة والتقهقر؛ بسببِ بعض الممارسات الحكوميّة الفرنسيّة الخاطئة؛ فالعلمانيّةُ في إسبانيا وألمانيا وهولندا وبلجيكا وسويسرا والنمسا وسائر أوروبا لم تلاحق مسلمًا والمسلمون يعيشون فيها منعمين سالمين غانمين مترفين، فإذا كانت العلمانيّةُ تحاربُ الإسلامَ فلماذا تحتضنُ الكثيرَ من اللاجئين المسلمين الذين لجؤوا من حكوماتهم التي استندت إلى الحكم الإسلاميّ وإلى النصوص الإسلاميّة؟ وإذا كانت العلمانيّةُ سببًا للانحطاط الفكريّ والعلميّ... إلخ، فلماذا المجتمعاتُ التي تحكمها الدولُ الإسلاميّةُ مليئةٌ بالتخلّف والجهل، والمجتمعاتُ التي تحكمها العلمانيّةُ نراها متقدّمةً مزدهرةً ولا نريد أن نبقى نطرحُ أوروبا مثالًا؟

فها هي تونس مثالًا عربيًّا صالحًا للعلمانيّة، يعيشُ شعبُها في حريّة فكريّة وأيديولوجيّة، والحياةُ السياسيّةُ فيها على أجمل وأحلى ما يكون، فمن أين لها هذا؟ أليس من العلمانيّة التي كفلت حريّة المعتقد وكفلت المساواة والعدالة، ودعت إلى احترام الأديان على اختلاف أنواعها؟ ألم يحدث في البلدان الأوروبيّة العلمانيّة وقفاتٌ احتجاجيّةٌ ضدَّ من أساء للرسول محمد، فكيف العلمانيّةُ تحارب الدين، أم لأنّها فقط دعت إلى فصل الدين عن السياسة؟!

المُثقَّفُ وتَحدياتُ الثَّقافة

ثناء أحمد. شامرةٌ وكاتبة/ سوريا

حَاولتُ في هَذه الدّراسة الوقوفَ عَلى مفهوم المُثقّف وَملامحه، وصُولًا للتّحدّيات المُتعدّدة التي يُعاني منهَا؛ مُستعرضةً لآراء نُقّاد غربيّين وَعَرب، مُتحدّثةً عَنْ مَواقفَ ورُدود أفعَال لكِلا الطرفين. وَفي الدّراسة وَقفة مَع عَدد من المُفكرينَ والأدباء الذين كانت لهمْ بَصمةٌ في التاريخ، لنَرَى: كيفَ تعاملوا مَع هَذه التّحدّيات؟ وكيفَ الحَال التي وَصلوهَا؟ فَهَل يَستطيعُ المُثقّف فعلًا مُواجهةَ أزماته الثّقافيّة؟ هَل يَستطيعُ أنْ يُوصل صَداهُ الفكري إلى مُجتمعه؟ وَكيفَ؟

هَذه الأسئلةُ وَأسئلةٌ عَديدةٌ تُثيرُها هَذه الدّراسةُ، قَد لا يَكونُ إيجادُ الحَلّ هُو الهَدفُ الأوّل، إنّما تحفيزُ الذّهن للتّساؤل عَن مَوقعنا مِن الثّقافة، ورغبةً في الارتقاء نحوَ الحَقيقة.

مفهوم المُثقّف:

لَم يَكنْ مَفهومُ المُثقّف مُتداولاً، فَهو مُصطلحٌ جَديدٌ عُرفَ - بدايةً - في فرنسا، وَكانَ سَائداً عندَ العَرب -سابقا- مُصطلحُ الفَقيه. إذا أردنَا أن نُعرّفَ المُثقّفَ فأوّلُ ما يَتراودُ لذهنَنا، أنّه الإنسانُ الذي لدَيه كمٌ منَ الشّهادات وَالمَعرفة، بَينَما مَاركس يُميزُهُ بالقَول: «المُثقف الذي يعمل عَملاً فكرياً».

وَيَقولُ غوته الشّاعرُ الألمَاني: «ليسَ الشّعراءُ الكبارُ شُعراءَ لأنّهم أتُوا بأشياءَ جديدة، وَإنّما لأنّهم أبرزُوا الأشياءَ كمَا لو أنّها تَظهرُ لأوّل مَرة». المُثقّفُ في تَعريف آخر -وأظنّهُ الأصوبُ- هُو مَنْ يَطرحُ نَفسَهُ بِشكلٍ مُؤثرٍ يَفهمُ المَشاكلَ، وَيَطرحُ الحُلولَ إستنَادا لرَصيد مَعرفي وَمُمَارسةٍ أكاديميةٍ، وَيستطيعُ أنْ يَنتشلَ المُجتمعَ من الجَهل والتّعصّب والطائفية. عَليه، أنْ لا يَكونَ مَغروراً ولا مُتعَالياً.. ولا يُوتوبيَا.. أن يكونَ بَعيداً عَنِ ازدوَاجيةِ المَعايير، لكي لا يَفقدَ ثقةَ النّاسِ بهِ.

أقسامُ وأنواعُ المُثقّف:

ميّزَ المُفكرُ الإيطالي أنطونيو غرامشي المُثقّفَ بنوعين:

- المُثقّفُ التّقليدي الذي يَبقى عَلى الحياد، فلا يَعتبرُ نفسَهُ جزءاً منْ طَبقته، ولا يُوظّفُ امكانياته لمُناصرتها.

- والمُثقّفُ العُضوي الذي يَشعرُ أنّهُ جزءٌ من طَبقته وَيُمثلُها وتُمثلهُ، وَيحاولُ أنْ يُحسّنَ أحوالَها.

وَمن خلال قراءاتي وَجدتُ الدّارسينَ يُصنّفُونَهم حَسبَ دورهم إلى المُثقّف المُحايد الذي ظَلّ وَفيا لوَظيفتَه النّقدية والمَادية الذي سَلّمَ واستسلَمَ للمَال وَالحزبي الذي انتمى لحزب معين وَفقدَ كلمَتهُ المُستقلة، والمُهَاجرُ الذي اصطَدَمَ بالوَاقع فغادرَهُ ولوّحَ بأفكاره عَن بُعد، والمُستعرضُ الذي يَتّبعُ الشّهرةَ «مُثقّف الكميرا»، والتّراثي الذي يُدافعُ عَن التّراث والعادات وَالتّقاليد.

التّحدياتُ التي يَتعرضُ لهَا المُثقّف:

- التّحدي الذّاتي:

«اعرفْ نَفسَكَ بنَفسكَ» مَقولةٌ مَشهورةٌ ما زلنَا نَقرؤهَا وَمنهَا أرى أنّ قسطاً وَافراً من التّحديات يَقعُ عَلى عَاتق المُثقّف، تَارة بسَبب ارتفاع مَنسوب الأنَا دُونَ أن يَعي إمكانياته فيَقعُ في فخ الإدعَاء، وبسَبب الصّراعات بَينَهُ وبينَ أقرانه، وربّما بسبب عَدم تَقبّله للرّأي الآخَر فيَتحولُ ما هُو جَماعي إلى ما هُوَ فردي ويحدثُ الوهنُ.

ومن هنا تَنتجُ مَواقفُ سَلبيةٌ تُؤدي إلى تَعطيل عَجلةِ المُضي نَحو الهَدف المُراد، وتَارَةً بسَبَبِ عَدم قُدرة المُثقّف على مُواءَمة الخطاب، ومُتطلبات العَالم الرّقمي.. فَبعضُ المُثقّفينَ لا يَستخدمُونَ الحَاسوبَ، بالوقت الذي نحنُ فيه بمَواجهة جيل تحكمُهُ العَولمة، وآخرونَ ليسَ لَديهمُ صَفحات تَواصل ليطرحُوا من خلالها أفكارهَم وقضَايَاهم تحتَ ذرائعَ مُتعدّدة.

ووجهَةُ نَظري لا بدَّ من المُواكبة لاستمرَارِ العَلاقة بَينَ الكاتبَ والمُتلقّي ولتَكونَ المَسافةُ ليستَ ببعيدةٍ بينَهما.

– التَّحدِي الاجتمَاعي والدِّيني:

يَقولُ أدونيس «نَحنُ في المُجتمع العَربي لا نتحدّثُ عَن تغيير المُجتمع، إنَّما نتحدّثُ عن تغيير السُّلطة». نَحنُ في مجتمع لا يَحترمُ المُثقّفَ ويَصبُّ عَليه جَامَ الغَضب.. وكُلُّ مَفهوم تَحرري، تَجديدي، يُواجَهُ من قبَلِ السُّلطة الدِّينية المَدعومة مِن السُّلطة السِّياسية والمُتدخلة في الشؤون الحَميمية للشَّخص؛ فتَجعَلُ من المُفكر مُلحداً، كَافراً، لا بدَّ من التّخلص منهُ، والأمثلةُ على ذلك كُثر.

وما تَزَالُ هناكَ هُوةٌ بينَ المُثقّف والمُجتمع، لم يَستطعْ النزول إليهِ، ولم يَستطعْ أنْ يكتبَ بلغةٍ سائلةٍ توصلُهُ إليه.

– تَحدياتُ السُّلطة السِّياسية:

عندمَا زَجَّ مُوسوليني المُفكّرَ أنطونيو غرامشي بالسِّجنِ قال «يَكفي أنْ نُوقفَ هذا العَقلَ عَن التّفكير» وفعلاً تُوفي بعدَ خُروجه من السِّجنَ بفترة قريبة؛ نتيجةً لطُرقِ التّعذيبَ التي كانَ يَتعرضُ لها.

أمَّا الفيلسُوفُ الفرنسي ميشيل فُوكو في كتابه «المُراقبَة والمُعاقبَة» فيَرى: «أنَّ بَينَ السُّلطة والشَّعب عَقدٌ تُقدِّمُ لهُ الحمايةَ ويُقدِّمُ لها الوَلاءَ والطَّاعَةَ هُوَ عَقدٌ غيرُ مكتوبٍ إنَّما مُنفَّذٌ».

ويرَى بأنَّ السُّلطةَ مَوجودةٌ في المُجتمع في المَدرَسَة والمُستشفيات والجَامعات والسُّجونَ وأنَّها انتقلتْ بتطبيقِ العُنفِ على العُقول والثَّقافات والنَّفسيات، وبالتَّالي فهي تَحوّلَتْ منْ سلطة خَشنة كانَت بالسَّابق تُسيطرُ عَلى الأجسَاد إلى سُلطة نَاعمة تُسيطرُ على الثّقافات.

وعبدُ الرحمنِ الكواكبي يَرَى: «الحَاكمُ لا يُحبُّ أنْ يَرى وَجهَ عَالمٍ أو مُثقّفٍ ذكي».

يَقولُ المُفكّرُ عَزمي بَشارَة: «كلَّما زادَتْ الهَيمنةُ عَلَى الثّقافة؛ تَقلّ الحَاجةُ للسَّيطرة».

والسُّلطةُ السِّياسية لا تَستعينُ بالسُّلطة الدِّينية لِردِّ أذى المُفكر بل تَستَعينُ أيضاً بالعَامَّة للوقُوف في وَجهِ النّخب المُفكرة وإدانتها، ومِن رُؤيةٍ للنَّاقد والشَّاعر ميخائيل نُعيمة: «إنَّ العَلاقةَ المُثلَى بينَ الأديب والدَّولة هي ألا يكونَ علاقة».

واعتبرَ: «من حَسَنِ طَالع الأدب أن لا تهتمّ الدَّولةُ به لأنَّها عندمَا تَهتمُّ تُسخّرُ الأدبَ لأغراضها الشَّخصية وتجعلُ من المُفكرينَ والأدباءِ أبواقاً لها».

ومن آراء الشَّاعر والمُفكر الكَبير أدونيس: «الثّقافةُ العَربيّةُ تُعلّمُ الرِّياءَ والكَذبَ والنِّفاقَ وأنَّ النِّظامَ السِّياسي يُوظّفُ أشخاصاً لخدمة أفكارِه، ويُؤسسُ لثقافةٍ تَرتبطُ بخُطَطه».

أسلوبُ المُفكّر في طَرحِ أفكارِه وردُّ السُّلطات عَليه:

- لَم يَحفلْ سُقراط بكلِّ الانذارَات التي دَعتهُ للبُعد عن عُقولِ الشّبابَ فحُكمَ عليه بالإعدام سُمّاً.. لقدْ اختارَ المُواجَهةَ وقدَّمَ حَياتَهُ مُقابلَ مُعتقداته.

- أمَّا تلَميذُهُ أفلاطون فقد اختارَ المُهادنةَ والحوارَ لتغذية الفكر.

- واستخدمَ إيفان كريلوف الرُّوسي الجَد أُسلوبَ الرَّمز في نَقده

- في العُصور الوسطى في أُوربا شَهدتْ حَالةَ اصطدام مَع السُّلطة وتَحديداً السُّلطةَ الدِّينيَّة.

- كوبرنيكوس: عَالمُ الفَلك تَهيَّبَ في نَشر كتابه التي رَفضَتْ كلُ المَطابع نَشرَهُ ولم تَنشرهُ إلا قبل موته بقليل.

- جوردان برونو: اختارَ المُواجهةَ مع السُّلطة وحُكمَ عليه بالإعدام وأُحرقَ في السَّاحة العَامة.

- غاليلو: تَحدّى السُّلطةَ الدِّينية وعندمَا خُيِّرَ في المَحكمة بينَ المُهادنة والمُواجهة، اختارَ المُهادنةَ وأنكرَ أفكارَهُ وحُكمَ عليه بالإقامة الجَبرية.

- عَبدُ الله بن المُقفع: في كتابه كَليلة ودُمنة التفَّ بنقدهِ اللاذعَ بلسَان حَيوانات، وقدْ قَبضَ عليهِ سفيان بن مُعاوية والي البُصرة وأمرَ بتَقطيعِ أطرافه عضواً عضواً وألقاها بالتَّنور حتَّى أتَى على جَسده كُلّه.

- الرَّازي: اتهمَهُ الفيلسوفُ الغَزالي بالكُفر بكتابه تَهافت الفَلاسفة.

- حَسَن البَصري: كَادَ يَعدمُهُ الحَجاجُ بن يُوسف.

- ابن رُشد: رَأوهُ مُلحداً فأحرَقُوا كُتبهُ.

- جَمالُ الدِّين الأفغَاني: هَاجمَهُ الوُعَّاظ وأئمة المَسجد حتَّى اضطرَ لمغادرة الأستَانة.

- عَبدُ الرَّحمن الكَواكبي: عَانى من مُضايقات عَديدةٍ مِنَ السُّلطة العُثمانية.

- عَلي عَبد الرَّزاق: انتُزعَتْ شَهادتَهُ العلميةَ وأوقفُوا رَاتبَهُ.

- نَاصر حَامد أبو زيد: اُعتبر مُرتدّاً وطَلّقوهُ من زَوجتَه فاضطرَ للجوء إلى هُولندَا.

-عَلي شَريعتي (الإيراني): حُكمَ عليه 18 سنة بالسِّجن بتهمة الزَّندقة ونُفيَ إلى لُندن ومَاتَ مَقتولاً في آخر السَّبعينيات.

- وأخيراً نَوال السَّعدواي التي عُنِّفتْ اجتماعيًا ونُبذت وحُرمتْ من المُشاركة في المُؤتمرات الثّقافية الحُكومية.. وحَتّى بعدَ وَفاتها عُنِّفتْ من العَامّة. الأمثلة كَثيرةٌ بكثرة مُفكّرينَا ولكنْ ما قَدمتهُ نموذجاً لطَريقة التَّعامل من قبل الطَّرفين.

فهل الثَّقافةُ جزءٌ من الأزمة أم هي الحَل؟ هَل دَورُ المُثقّف غَائبٌ أم مُغيَّبٌ؟ ثمّ لماذا المُثقّفُ يَضعُ نفسَهُ دائماً في مَوقف المَقهور ويَنتظرُ من يُخلّصُهُ؟ إلى مَتى سيقفُ المُثقّفُ بينَ مطرقة السُّلطة وسندان العَامَّة؟ وهَل المطلوبُ من المُفكر المُواجهةُ أم المهادنةُ؟ هَل المَطلوبُ منهُ الانتحَارُ من أجل مَواقفه؟

هذه الأسئلةُ وسواها قَيدُ الإجابة حتَّى إشعارٍ آخر■

«أم الروبابيكيا» لإميل حبيبي
بين القصّة والمسرحيّة

د. نهلة راحيل. ناقدةٌ وأكاديميّةٌ ومترجمة/ مصر

إنّ تَجْربةَ مسرحةِ النصوص السرديّة بأنواعها المختلفة، وإخراجها للعرضِ المسرحيّ تضيفُ رافدًا مهمًا في فهمِ العمليّة الإبداعيّة بوصفها عمليّة تداخلٍ عامٍّ للنصوص، حيث تملك النصوصُ الأدبيّةُ في طيّاتها العديد من التأويلات التي تسمح بإعادة خلق المزيد من الدلالات مع مرّات القراءة المتعدّدة. وفي هذه الحالة، يقيمُ النصُّ المُعَدّ عن القصّة علاقاتٍ متجدّدة بين النصين؛ الأصلي والممسرح.

ويقصد بمصطلح «المسرحة» إنشاء عملٍ مسرحيّ يقوم على حكايةٍ تنتمي إلى جنسٍ أدبي آخر، كالروايةِ أو القصة القصيرة أو غير ذلك من المصادر المكتوبة أو الشفهيّة. وإلى جانب المعنى المباشر الذي يستدعيه المفهوم (تحويل مادّة أدبيّة إلى المسرح)، فإنه يعني تخصيص الكتابة إلى خشبة المسرح مباشرة، في مقابل الاتّجاه الأدبيّ في كتابة النص المسرحي، وبذلك فإنّ النصوص الممسرحة تتأثّر غالبًا بحقيقة كونها تُعرض في وجود جمهور، وكذلك بنزعتها نحو الاعتماد على نصٍّ آخر.

«أم الروبابيكيا، هند الباقية في وادي النسناس، مونودراما» (1992) للكاتب الفلسطيني إميل حبيبي، هي مسرحيّةٌ من فصلٍ واحد، تتحدث عن امرأة فلسطينيّة - هند بنت الفرّان المعروفة بأم الروبابيكيا - باقية في وادي النسناس في حيفا تعيش وسط أنقاض بيوت جيرانها الذين هُجّروا عام 1948، وتنتظر عودة أهل الحيّ من الغائبين. وقد تمَّ عرض المسرحيّة على خشبة مسرح «الميدان» بحيفا عام 2010، وكذلك عُرضت ضمن فعاليات مهرجان «مونودراما» عام 2005.

وتحكي المسرحيّة قصّة تلك المرأة الفلسطينيّة البالغة الخمسين من عمرها، التي رفضت النزوح إلى لبنان مع زوجها وأولادها الثلاثة (حسن وحسني وحسنية) بعد نكبة 1948، وبقيت في بيت العائلة في وادي النسناس في حيفا تنتظر عودتهم مع عودة الغائبين الآخرين الذين تشرّدوا عقب نكسة 1967، وهو زمنُ انطلاق الأحداث بالمسرحيّة. وكانت مهنتها بيع المستعمل من الأثاث والأواني والملابس وغيرها من متاع عربيّ منهوب أو متروك كانت تقوم بإصلاحه وتجديده ثمّ بيعه، ولكن بعد الاحتفاظ بكنوزها من قلادات وأساور ورسائل حب أوّل من فتيان رحلوا مع أهلهم منتظرة عودتهم لترد إليهم كنوزهم. وقد اضطرّت لهذا العمل بسبب الفقر الذي تعيشه بعد الضغوط الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي فرضها الاحتلال الصهيوني على الفلسطينيين ليهجروا الوطن تاركينه للمستوطنين اليهود، وبعد أن كانت تلقب بـ «ملكة الوادي غير المتوّجة» أصبح الجميع في وادي النسناس يلقبونها بـ»أم الروبابيكيا».

وتتلخّص حكاية هند - الباقية في وادي النسناس - في طلاق زوجها لها وتركها وحيدة بعد اكتشافه رسالة غرامية مخبأة في إحدى فُرش المنزل فظنها «خائنة»، وهي الصفة التي نسبها إليها أيضا أبناء وطنها المهجّرين خارج فلسطين؛ لأنها قبلت أن تظل باقية في حيفا عقب سقوطها في أيدي الصهاينة ورفضت أن ترحل عن الحي رغم رحيل زوجها وأولادها.

وبهذا تكون المسرحية مستمدة في الأساس من قصة «أم الروبابيكيا» التي جاءت ضمن المجموعة القصصية «سداسية الأيام الستة» (1968)، ويسرد بها حبيبي حكاية امرأة في أواخر مرحلة الشباب ظلت باقية في وطنها رغم نزوح زوجها وأولادها عقب النكبة، تجمع أثاث المهجرين وبقايا متاعهم عقب رحيلهم عن مساكنهم خوفا من عصابات الإرهاب الصهيوني، ثم تقوم

بإصلاحه وبيعه. وقد مزج بها قصة أخرى هي «النوريَّة» التي جاءت حكاية بطلتها «زنوبا» على لسان «هند» التي تورد طوال أحداث المسرحية عددا من الشخصيات المأزومة التي مرت بها وتجسد من خلالها الواقع المأساوي الذي عاشت فيه عقب الحرب وما فرضته من شتات.

وكما هو معروف فإن عنوان المسرحية هو المعلومة الأولى التي يتوجه فيها الكاتب للمتلقي مباشرة، ويعتبر جزءا من الإرشادات الإخراجية له علاقة ما بمعنى المسرحية، وقد احتفظ حبيبي بعنوان القصة عند مسرحتها بـ «أم الروبابيكيا»، وأصحبه بعنوان فرعي يحدده «هند الباقية في وادي النسناس»، وآخر يشير إلى تجنيسه، حيث أضاف أسفل عنوان المسرحية كلمة «منودراما»، مما قد نعتبره المؤشر الأول للقراءة الجديدة للنص الذي كثف الكاتب من خلاله منظوره السردي وبؤرة أحداثه بعد مسرحته عن نص سردي قصصي قصير ؛ فالمونوداما آلية تعتمد على أداء شخصية واحدة تروي الأحداث مخاطبة الجمهور مستعينة بتقنيات المسرح المختلفة، وتعتمد في رواية الأحداث واستدعاء الشخصيات الأخرى- بشكل رئيس- على تيار الوعي.

وقد قامت «هند»- أم الروبابيكيا- بسرد مأساتها التي صنعها الاحتلال الصهيوني، واستدعاء ذكرياتها وذكريات جيرانها المشردين في مشاهد المونودراما المختلفة القائمة على الاسترجاع والمونولوج وتوظيف الأغاني الشعبية. وقد اختار الكاتب لمسرحيته شكل المونودراما لأنه يسمح بتحويل أي نص أدبي (في هذه الحالة القصة القصيرة) إلى نص مسرحي دون أن يتطلب الأمر اللجوء إلى العديد من الإجراءات التحويلية، فكان إعداد مونودراما «أم الروبابيكيا- هند الباقية في وادي النسناس» عن قصتي «أم الروبابيكيا» و«النورية» هو الوسيلة التجريبية التي لجأ إليها حبيبي بوصفها الأقرب إلى الكتابة السردية القصصية في اعتمادها على لغة حوار نابعة من شخصية واحدة تنقل المتلقين بين الماضي والحاضر وبين المستويات المكانية المختلفة التي تستدعيها أثناء الحكي، وهي الوظائف التي ترتبط بالسارد العليم للنص القصصي الذي يتحكم في رواية الأحداث ونقلها للقارئ من منظوره الخاص.

من هنا تثير مسرحة النصوص السردية التساؤل حول التقنيات المستخدمة فيها، فإن اختيار الكاتب المسرحي لعناصر ما من الرواية أو القصة وإغفاله لعناصر أخرى له أسباب، وبناءه لتلك العناصر بشكل معين له أسباب أيضا، إذ هناك فارق -لا شك- بين الرواية أو القصة التي تعتمد على السرد وإن تخللها الحوار، وبين المسرحية التي تعتمد على الحوار والحركة وإن تخللها بعض المقاطع السردية.

وعلى أي حال، فإن مسرحة النص السردي تعتمد على الرؤية الخاصة للكاتب المسرحي سواء يمسرح نصه الخاص أو نص لكاتب آخر، حيث يكون بمثابة ناقد للنص الأصلي يراه وفق تفسيره الخاص ويعيد صياغته من جديد، وقد لا يتقيد بترتيب الأحداث وسيرها، بل يقوم بتطويعها حسب رؤيته الجديدة شريطة ألا يؤثر ذلك على الأحداث الرئيسة.

فقد تتفق الكتابة السردية والمسرحية في البنية الحكائية التي تقوم على عناصر فنية مشتركة كالشخصية والصراع والزمان والمكان وغيرها، إلا أن أسلوب المعالجة الفنية للحكاية تختلف في كل منهما، مما يجعل مسرحة النصوص السردية تجربة ليست باليسيرة أمام الكاتب المطالب بتكييف عمل روائي أو قصصي أو وثائقي وإعادة صوغه بما يتلائم مع طبيعة المسرحية ليحقق التأويل الجديد للنص الأصلي.

ورغم أن هناك اختلافات تقنيّة بين كتابة النص السردي وكتابة النص المسرحي، فإن الكاتب المسرحي قد يكون قادرًا على تطويع تلك الفروق النوعية التي تواجهه عند مسرحته للنص الذي اختاره، وذلك من خلال استخدامه للتقنيات الدرامية التي تساعده على تحويلها إلى نص مسرحي وإضافة وجهة نظره الخاصة التي تتيح له محاورة النص الأصلي، ومن ثم إنتاج نص هو في النهاية إبداع الكاتب المسرحي يضع فيه تصوره الخاص للقصة التي يمسرحها.

وعند الحديث عن إجراءات تحويل النص القصصي إلى نص مسرحي، نجد أن القصتين تحتويان في الأساس على عناصر درامية واضحة أمكن استغلالها في وضع رؤية مسرحية للنصين، وهو ما

أعطى مبررًا واضحًا لاتجاه الكاتب إليهما كمصدر لنصه المسرحي مونودراما «أم الروبابيكيا»؛ فمع تطور التقنيات التجريبية والخروج عن أعراف الكتابة السردية المعروفة، عرفت النصوص السردية تقاليدا جديدة أخرجتها عن نطاق الجنس الأدبي المحدد لها؛ حيث أفرد كُتّابها مكانًا واضحًا للحوار والمشهد والمواقف الصراعية وغيرها، لتمتزج داخلها الصيغة الدرامية بالصيغة السردية في علاقة ديناميكية متبادلة. من هنا اشتلمت القصتان على العديد من العناصر الدرامية التي جعلت منهما نصين صالحين لأن يصبحا نواة لنص/ لعرض مسرحي، ومن أهم تلك العناصر: ترهين السرد، ظهور الراوي، تقنية المشهد، المؤشرات السردية، محدودية الزمان والمكان، وغيرها من عناصر استغلها حبيبي كركيزة أساسية عند مسرحة القصة ومزجها بأجزاء منتقاة من قصة «النورية» بما يلائم طبيعة المسرح.

ومن هنا حملت القصة نفسها في بنيتها السردية عناصر درامية عديدة، شكلت مجتمعة لدى «حبيبي» مرجعًا مهما لجأ إليه خلال إعادة صياغة القصة دراميًا وإعدادها للعرض المسرحي، وخاصة مع تشابه القصة القصيرة والمونودراما في التكثيف والإيجاز والسرد بالصوت الواحد.

ولذلك اعتمد «حبيبي» كثيرا على الأجزاء الحوارية الموجودة في النص الأصلي واحتفظ بها في حواره

المسرحي، لكنه لجأ إلى اختزال بعضها مع مراعاة اللغة الحوارية التي تناسب الشخصية، لكنه لم يستفد كثيرا من المؤشرات السردية التي مهدت لتلك المقاطع الحوارية بالقصة في تحويلها إلى إرشادات مسرحية تسبق الحوار المسرحي أو تتخلله.

كما قام باختزال المقاطع السردية الطويلة بالأصل القصصي وقام بتحويلها إلى مونولوجات بَوْحيّة تتراوح بين الطول والقصر، مما جعل المتلقي يرى الحدث في حركته ويتابع الزمن في سريانه، وهو ما يتفق مع طبيعة النص/ العرض المسرحي، وبهذا نجح الكاتب في الاستفادة من المعطيات الدرامية المتضمنة بالقصة الأصلية دون تعمد التقليد للنص الأصلي.

وقد استخدم الإرشادات المسرحية- كإحدى التقنيات الأساسية التي يُبنى من خلالها الخطاب المسرحي- في الوصف الخارجي لشخصياته أو في تجسيد المكان/ الزمان المسرحي، وقد أبدع «حبيبي» في الاستفادة من هذه التقنية خاصة في العناصر الصوتية والبصرية والحركية التي تتلائم مع ضرورات النص/ العرض المسرحي.

وأفاد كذلك من محدودية المكان والزمان ببنية النص القصصي، ولجأ في نصه المسرحي إلى العودة إلى الماضي داخل الحوار ليكمل الأحداث التي دارت في زمان آخر ومكان آخر، واستدعى المكان من خلال الإرشادات المسرحية التي تعّين معطيات الفضاء الدرامي.

وأخيرا، يمكن القول إن «حبيبي» في نصه المسرحي قد نجح في استغلال اقتراب القصة القصيرة من المسرحية في القالب البنائي المكثف والاعتماد على اللغة الحوارية، وقد تفاوتت استفادته من العناصر الدرامية بالنص الأصلي الذي يقوم بمسرحته تبعا لوجهة النظر التي يرغب في إبرازها، بشكل يساعده على إبراز عناصر جديدة- في الشكل والمضمون- تلائم قناعاته الفكرية ورؤاه الفنية، التي تدور حول تأكيد حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم رغم الرحيل عنه من ناحية، وتأكيد تمسك الباقين منهم داخل الوطن بهويتهم الفلسطينية من ناحية أخري. وهي الرؤية ذاتها التي بثها في قصته الأصلية ولكنه أضاف عليها في نصه الممسرح ما أسهم في تصعيدها دراميا وجعلها أشد وضوحا وتأثيرا في المتلقي■

ومضة معرفية

خاص الهدف

في مواجهة الواقع العربي الذي يشله التخلف الثقافي والاجتماعي، الغارق في ظلامات التيه والوهم والغيبيات، يصبح التأكيد على الجانب العلماني وربطه بمسألة الحرية والعدالة والمساواة؛ ضرورة لا بد منها لمواجهة هذا الواقع؛ مواجهة جذرية شاملة.

إن الحرية كحاجة إنسانية، تحتاج إلى النضال والكفاح في مواجهة كل أشكال القهر والاستبداد والاستغلال الطبقي والسياسي التي تصادرها. ففي البلدان المتخلفة والمتأخرة، ومنها وطننا العربي، فإن النضال الطبقي والسياسي مطالب بتحقيق الثورتين معًا: الثورة الوطنية التحررية والديمقراطية العلمانية على الصعيد الفكري والثقافي، والثورة على الصعيد الاقتصادي تغير علاقات الإنتاج الإقطاعية، وشبه الرأسمالية التابعة والرثة، بعلاقات إنتاج اشتراكية، لتركيز قاعدة مادية لانطلاق اقتصادي جدي يعتمد قواعد التنمية المستقلة. لذا فإن الثورة الاشتراكية في بلد متخلف ستكون- كما يقول المفكر الراحل ياسين الحافظ- هجينة ومشوهة ومبتورة إذا تناولت بالتغيير –إن كان جذريًا- الجانب الاقتصادي، ومن دون أن يترافق هذا التغيير بثورة علمية- علمانية ديمقراطية على الصعيد الفكري والثقافي. فالاشتراكية ليست مجرد خلق وضع اقتصادي مطابق للعدل فحسب، بل هي أيضاً - وقبل كل شيء- نظرة إلى الإنسان والمجتمع تستند إلى منطلقات علمانية وعقلية كرست الإيمان باقتدار الإنسان على صنع مصيره وتشريع نظمه وتنظيم أمور المجتمع الإنساني تنظيماً عقلانيًا ديمقراطيًا وحرًا، دونما أطر مسبقة تشله أو تقاليد محافظة تشوهه أو تعاليم ثابتة تقسره وتشده إلى وراء.

من ناحية ثانية، فإن أية محاولة لاستنهاض أحزاب وفصائل اليسار العربي، ينبغي أن تبدأ بنقد تجربتها سواء على صعيد المواقف السياسية والمطلبية أو على صعيد النظرية أو الوعي الأيديولوجي، وكذلك على صعيد ممارستها لدورها طوال المرحلة الماضية، خاصة وأننا نعيش اليوم، أمام نتيجة مفزعة تتجلى في هذه الهوة المتزايدة الاتساع بين الجماهير من ناحية وأحزاب اليسار العربي من ناحية ثانية، وهنا تتبدى الحاجة إلى إثارة وتفعيل عملية النقد الذاتي البناء، الذي يستند إلى الحاجة الموضوعية الضاغطة، لتجديد وإعادة بناء قوى اليسار العربي، عبر ممارستها لعملية التقييم والمراجعة المنهجية العلمية القاسية لكافة برامجها وسياساتها ورؤاها الأيديولوجية، وصولا إلى التطبيق الخلاق لهذه الأسس على ضوء المتطلبات والضرورات الراهنة والمستقبلية للواقع الخاص في كل بلد عربي على حدة، ارتباطا بالبعد والإطار القومي العربي كوحدة مجتمعية واقتصادية وسياسية واحدة، انطلاقا من الوعي والإحساس بأن المصلحة الطبقية باتت جزءًا من المصلحة القومية، وأن إنهاء نظم الرأسمالية التابعة هو جزء من مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني، وأن تحسين أوضاع الطبقات الشعبية مرتبط بتحقيق التطوّر الاقتصادي، والتطوّر المجتمعي، وهما مرتبطان بتحقيق الاستقلال الوطني وإسقاط أنظمة التخلف والتبعية والاستبداد وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في إطار الثورة الشعبية الديمقراطية ومواصلة المسيرة لتحقيق هدف النهوض والتوحيد القومي الديمقراطي بأفقه الاشتراكي.

أجمل الأمهات التي انتظرت إبنها..

أجمل الأمهات التي انتظرتهُ,
وعادْ..
عادَ مستشهداً.
فبكتْ دمعتين ووردة
ولم تنزوِ في ثياب الحداد
لم تَنتهِ الحرب
لكنَّهُ عادَ
ذابلةٌ بندقيتُهُ
ويداهُ محايدتان ..
أجمل الأمهات التي.. عينها لا تنامْ
تظل تراقبُ نجماً يحوم على جثة في الظلام
لن نتراجع عن دمه في الأرض
لن نتراجع عن الجبال التي شربت روحه
فاكتسى صامداً نحوَ صيف الحقول
وقال لنا (هنا قرب هذا الطريق)
صامدون هنا (صامدون هنا)

الشاعر الروائي

حسن عبد الله

١٩٤٤ - ٢٠٢٢

AL-HA©AF

«كاسرُ الأمواج» الذي سينكسرُ أيضًا

في سياق (كاسر الأمواج) يتواصلُ الهجومُ على جنين ومخيّمها، وعموم الضفّة الغربيّة، وهذا ليس جديدًا، بل هو نوعٌ من الأمل الكابوسيّ الذي يَعتنقُهُ المحتلُّ بكسر موجات المقاومة ودحر بحرها بعيدًا عن أسواره، فينشغلُ بزجِّ كتائبه المسلّحة حتّى الأسنان، وفي الوقت ذاته يواصلُ بناءَ المزيدِ من الجدران؛ جدران تشبهُهُ تمامًا دولةَ الوهم التي بناها؛ «حفنةٌ من غبار».

العدوانُ المستمرُّ قتلًا وهدمًا وملاحقةً ومداهمات اعتقال ليليّةً ليسَ جديدًا، سواءً في مستوى الحقد الفاشيّ الأعمى الذي يحرقُ صدورَ الصهاينة، أو بمستوى وصولِ المذبحةِ إلى درجةِ (عاديّ) في مستوى الأهميّة.

وفي الوقت الذي تصمدُ فيه جنين - كالعادة - في وجه آلة البطش البربريّة، ما زالَ العالمُ يقفُ مكتوفَ اليدين، متفرّجًا على همجيّة «الدفاع الشرعيّ عن النفس» التي يشنُّها «جيش الدفاع الإسرائيليّ» ضدَّ «الإرهابيّين» من شبابِ جنينَ وبناتها وأطفالها تحت سمعِ وبصرِ حرّاسِ المقاطعة...!

في عصر العصابة، لا يوجدُ أيُّ قيم؛ إنّه عصرُ القوّة الطاغية المستبدّة المنفلتة من عقالها، بلا رقيب، مع غياب كلّيٍّ للضميرِ ولأخلاقِ الإنسانِ باعتبارِهِ كائنًا عاقلًا متفكّرًا بقوّتِهِ وحدودِها وجدوى استخدامِها.

و إنّ القوّةَ المطلقةَ عندما تُستخدمُ فإنّها تعني عنفًا قياسيًّا يستهدفُ ليس فقط إخضاعَ الخصم، إنّما إبادته، بل أيضا في الوقتِ نفسِهِ تدلّ على ضعفٍ شديدٍ وفقدانٍ للوسائل؛ ما يعني استخدامَ السهم الأخير.

والحركةُ الصهيونيّةُ في سلوكها تجاهَ الفلسطينيّين تقعُ في فخّ أحلامها، وفي تناقض أهدافها، بين التخلّص من الفلسطينيّينَ عن طريقِ إبادتهم أو تطهيرهم عرقيًّا وطردهم من الحيّز الذي تسعى للاستحواذ عليه قهرًا واغتصابًا، وتحقيق حلم قديم (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض) أو (أرض أكثر - عرب أقل)، و(كبار يموتون وصغار ينسَون) وبين الرغبة في إخضاعهم تحقيقًا لقول التوراة بأسطورة (الشعب الكاهن) الذي لا يستقيمُ وجودُهُ دونَ وجود (غوييم). وهكذا تتراوحُ دولةُ الصهيونيّة ما بين (عنف السّلاح) وجموحه و(صدق الوعد التوراتيّ)؛ ليكونَ الفلسطينيُّ ضحيّةَ الصراعِ المريرِ وضحيّةَ الزواجِ الفاجرِ بين قوّةٍ غاشمةٍ وأيدلوجيا مميتة.

كانَ إليعيزر شتيرن - رئيسُ شعبةِ القوى البشريّةِ في الجيش الصهيونيّ - صرّحَ تعليقًا على عدوان تمّوز على لبنان «إنّ بعضَ الإخفاقات في حربِ لبنانَ يعودُ إلى الزيادة في حساسيّة الجيش لحياة البشر» وكأنَّ قتلَ أكثرَ من ألفِ لبنانيّ، وأكثرَ من 300 فلسطينيٍّ خلالَ شهرٍ واحدٍ (تمّوز) يعكسُ أيّ حساسيّةٍ تجاهَ حياة البشر... ولكنْ ما كان يقصدُهُ هو ضرورةُ إطلاقِ العنانِ للجيش لاستباحة غزّةَ في ذلك الوقت، وهذا يصبحُ مفهومًا باختفاءِ مصطلحِ (طهارةِ السّلاح) من قاموسِ الجيشِ الصهيونيّ قولا وممارسة.

إنّ ما حدث ويحدثُ في فلسطينَ المحتلّة هو نتيجةٌ حتميّةٌ للحالة الاستعماريّة التي تتيحُ للمستعمرِ ارتكابَ كلِّ الفظائع للمحافظة على مكاسبه ومصالحه، مستخدمًا كلَّ الحيلِ الممكنة لتبرير أفعالهِ بمسك كتابه المقدّس بيد، وسيفه باليد الأخرى؛ يقتلُ بالسيفِ ويبرّرُ بالكتابِ، ذات يوم كتبَ لينينَ «كلُّ الطبقاتِ القامعة تحتاجُ لتحافظَ على سيطرتها إلى وظيفتين اجتماعيّتين؛ الجلّادَ والكاهنَ». وممّا يؤسفُ له أنّ المحتلَّ لا يكتفي بكهنتهِ، بل يستمدُّ من كهنة آخرين من عربِ الخيانةِ والتطبيعِ الذين اختاروا الالتحاقَ بالمستعمر؛ ليكونوا عبيدًا من نوعٍ جديد.

أحمد. م. جابر

ALHADAF الهدف